تأليف

العبد الفقير إلى مولاه الغني القدير

أبي عمار محمد بن عبد الله (باموسى)

أبي عمار محمد بن عبد الله (بـاموسى)

القائم على دار الحديث،

ومركز السلام العلمي للعلوم الشرعية

اليمن – الحديدة

عفا الله عنه، وعن والديه، ومشايخه، وجميع المسلمين

تقديم فضيلة الشيخ / محمد بن عبد الله الإمام -حفظه الله-

وفضيلة الشيخ / عبد العزيز بن يحيى البرعي -حفظه الله-

الطبعة الثالثة – طبعة جديدة منقحة ومزيدة

مقدمة الطبعة الثالثة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، **أما بعد**: فهذه هي الطبعة الثالثة لكتابي «**الملخص النفيس الميسر في مصطلح الحديث والأثر**»؛ ولم أضف على الطبعة الثانية أي إضافات، وإنما حصل التعديل في مواضع يسيرة جدًا من الكتاب، والله الهادي للصواب.

كتبه العبد الفقير إلى مولاه الغني القدير

أبو عمار محمد بن عبد الله (باموسى)

مكة المكرمة حرسها الله

شعبان ١٤٤٠هـ

مقدمة الطبعة الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، **أما بعد**: فهذه هي الطبعة الثانية لكتابي «**الملخص النفيس الميسر في مصطلح الحديث والأثر**»؛ وقد قمت بزيادة تهذيبه وترتيبه، من تقديم وتأخير، وإضافة وحذف، وتوثيق وتحقيق، وأضفت على الطبعة الأولى عملاً رأيته يزيد البحث جمالاً إلى جماله، ثم قمت بعرضه على مجموعة من علماء هذا الفن في اليمن وخارجها، فأثنوا على الكتاب ثناءً عطراً، وقد استفدت من بعض ملاحظاتهم.

فأصبح الكتاب بحمد الله -تعالى- مرجعاً لطلاب العلم المبتدئين في هذا الفن، لأنه جَمع ما تَفرَّق في كتب المصطلح، ويَسَّر وسَهَّل ما صَعُبَ فَهْمُه، وأصبح الكتاب يُدرَّس في أماكن كثيرة، ولله الحمد والمنة.

وأتضرع إلى الله عَزَّوَجَلَّ أن يتقبل منِّي هذا الجهد، ويجعله من صالح الأعمال الخالدة عطاؤها ونفعها، وأسأله -سبحانه- أن يرزقني العلم النافع، والعمل الصالح، والنية الخالصة، وأن يجعل جميع أعمالي خالصة لوجهه الكريم، إنه خير مسؤول ومأمول، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

كتبه العبد الفقير إلى مولاه الغني القدير

أبو عمار محمد بن عبد الله (باموسى)

مكة المكرمة حرسها الله

شهر ربيع الآخر ١٤٣٩هـ

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده -تعالى-، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد: فإنَّهُ قد رغب إليَّ بعض إخواني في الله، في تلخيص بعض الدروس التي كنت قد ألقيتها عليهم في علم مصطلح الحديث، في دار الحديث ومركز السلام العلمي للعلوم الشرعية في الحديدة باليمن، فأجبتهم إلى ذلك، فكتبت هذه

الورقات مستعيناً بالله -تعالى-، وسميتها «**الملخص النفيس الميسر في مصطلح الحديث والأثر**»، حاولت جاهداً ترك الإطالة والإسهاب خشية الإملال، واخترت في هذا الملخص أرجح التعاريف عند علماء هذا الفن لأهم أنواع علوم الحديث، وشرحتها شرحاً سهلاً ميسراً؛ ليستفيد منها المبتدئ، ولا يستغني عنها المنتهي؛ لتكون بإذن الله -تعالى- مفتاحاً لمعرفة أولويات هذا الفن، وهذا العلم الشريف، فما كان فيه من توفيق وصواب فمن الله الملك الوهاب، فله الحمد وله الفضل وله الثناء الحسن، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، والله ورسوله ﷺ منه بريئان، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

وأبرأ إليه -سبحانه- من الخطأ والزور والسهو، والله -سبحانه- عند لسان كل قائل وقلبه، وإلى الله الرغبة أن يجعله خالصاً لوجهه، موجباً لمغفرته، وأن ينفع به من كتبه، أو قرأه، أو نظر فيه، أو استفاد منه.

والله أسأل أن ينفعني به في الدارين، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ولا يجعل لأحد منه شيئاً، كما أسأله أن يجعلني من المتَّبِعين للسُّنن كيفما دارت، والمتباعدين عن الأهواء حيثما مالت، إنه خير مسؤول وأعظم مأمول، كما أسأله -سبحانه وتعالى- رحمة من عنده يهدي بها قلوبنا، ويجمع بها شملنا، ويلم بها شعثنا، ويوحد بها صفَّنا، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، وسبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

أبو عمار محمد بن عبد الله (باموسى)

غفر الله له، ولوالديه، ومشايخه، وللمسلمين

اليمن ـ الحديدة ـ مركز السلام العلمي للعلوم الشرعية حرسه الله

تقريظ فضيلة الشيخ
محمد بن عبد الله الإمام -حفظه الله-

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد راجعت رسالة أبي عمار محمد بن عبد الله (باموسى) -حفظه الله-، فوجدتها رسالةً قيمةً اعتنى فيها بخدمة علم المصطلح من جهة تعاريف العلماء وقواعدهم وضوابطهم، وهذه من حدود العلم التي يحرز بها العلم، فجزاه الله خيراً، ويسر الله بطبع هذه الرسالة ونشرها.

كتبه

محمد بن عبد الله الإمام

تقريظ فضيلة الشيخ
عبد العزيز بن يحيى البرعي -حفظه الله-

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،

وبعد:

فقد اطلعتُ على كتاب «**الملخص النفيس الميسر في مصطلح الحديث والأثر**» تأليف الشيخ الفاضل محمد بن عبد الله (باموسى)، فألفيته تأليفًا لطيفًا ميسراً، يسهل فهمه لطلبة العلم المفتتحين لباب التتلمذ في علم الحديث، وهو بمثابة تلخيص لكثير من كتب مصطلح الحديث، مع إضافة فوائد مهمة، ومزيد في الإيضاح والتسهيل، نسأل الله أن ينفع به إنه جوادٌ كريمٌ، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

عبد العزيز بن يحيى البرعي

حرر في ١٦/ ١٠/ ١٤٣١هـ

الموافق ٢٥/ ٩/ ٢٠١٠م

تعريفات أولية
ومقدمات مهمة

المقدمة الأولى

مبادئ علم المصطلح

❁ علـــم المصطلح:

هو علم بأصول وقواعد، يُعرف بها أحوال السند والمتن، من حيث القبول والرد[١].

مـــوضـــوعـــه:

السند والمتن من حيث القبول والرد.

ثـــمـــرتـــه:

تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث وغيرها.

حـكـم تـعـلـمـه: هو من علوم الآلة المهمة التي يُحرص على تعلمها، وتعلمها فرض كفاية إذا قام به البعض الكافي سقط عن الآخرين؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

قال الشيخ عبد المحسن العباد -حفظه الله-: «حكمه الوجوب العيني عند الانفراد، والكفاية عند التعدد»[٢].

---

(١) "تدريب الراوي" (١/ ٤١)، "تيسير مصطلح الحديث" (ص:١٥).

(٢) "كتب ورسائل العباد" (٣/ ٢٤٨).

فائدة: قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "جامع بيان العلم، وفضله" (ص:١٠): «أجمع العلماء

=

أول من كتب في علم مصطلح الحديث بشكل مستقل[(١)]:

قال الحافظ ابن حجر[(٢)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « أول من صنَّف في ذلك هو القاضي أبو

= ________

أن من العلم ما هو فرضٌ متعيَّنٌ على كل امرئ في خاصته بنفسه، ومنه ما هو فرض على الكفاية إذا قام به قائم سقط فرضه على أهل ذلك الموضع».

(١) "تدريب الراوي" (١/ ٥)، وهناك من كتب في علم مصطلح الحديث قبل الرامهرمزي، كالشافعي وابن المديني والإمام مسلم وغيرهم، لكن ليس بشكل مستقل. "النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" (ص:٤٦).

(٢) "النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" (ص:٤٦).

وقال في "المعجم المؤسس" (١/ ١٨٦) عن هذا الكتاب: «وهو أول كتاب صُنِّف في علوم الحديث في غالب الظن، وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة في أشياء من فنونه، لكن هذا أجمع ما جمُع في ذلك في زمانه، ثم توسعوا في ذلك...». "حاشية الباعث الحثيث" (١/ ٧٩) تعليق العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ط: دار العاصمة.

فائدة: اشتهر بين كثير من طلبة العلم أن "الباعث الحثيث" تسمية العلامة أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا ليس بصواب، فإن تسمية "الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث" إنما هي للحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما قرر ذلك غير واحد من أهل العلم، منهم:

١- صدّيق حسن خان في كتابه "أبجد العلوم" (ص:٦١٧) ط. ابن حزم.

٢- محمد عبد الرزاق حمزة، وهو أول من اطلع على الكتاب في عالم المخطوطات، وأول من حققه، وصححه، وكتب له مقدمة، وعلق عليه سنة (١٣٥٣هـ)، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمته: ثم جاء الإمام ابن كثير الحافظ المفسر؛ فاختصرها في رسالةٍ لطيفةٍ سمَّاها "الباعث الحثيث في معرفة علوم الحديث".

٣- العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث صرح في مقدمة "الباعث الحثيث" بأن هذه التسمية ليست له، وإنما جاء بها عبد الرزاق حمزة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤- العلامة ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله- في كتابه "المعيار"، [مجموعة كتب، ورسائل، وفتاوى فضيلة الشيخ العلامة ربيع بن هادي (١٠/ ٣٩٢-٣٩٣)]، وقد ردَّ بقوة على من ينسب هذه التسمية للعلامة أحمد شاكر، وأثبت أنها للحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

=

محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، المتوفى سنة (٣٦٠هـ).

❁ بعض مسميات علم مصطلح الحديث:

- علم مصطلح الحديث.
- علوم الحديث.
- علم أصول الحديث.
- علم الحديث دراية[١].

علم الحديث ينقسم إلى قسمين:

(١) **علم رواية:**

وهو علم يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، ورواياتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.

(٢) **علم دراية:**

هو علم يُعرف به أحوال السند والمتن، من حيث القبول والرد.

والخلاصة:

أن علم الرواية يختص بدراسة المتن، وعلم الدِّراية يشمل دراسة السند والمتن من حيث القبول والرد.

=

٥- شيخنا العلامة المحدث مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "المقترح (ص:٧).

(١) "تدريب الراوي" (١/ ٥)، و"كتب ورسائل الشيخ عبد المحسن العباد" (٣/ ٢٤٨).

الحـديث:

لغة: الجديد من الأشياء.

واصطلاحـًا: ما أضيف إلى النبي ﷺ من: قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلْقِيّة، أو خُلُقِيَة.

هذا تعريف الجمهور[١].

فائدة: الحديث بمعنى السُّنة على رأي جمهور المحدثين، فهما لفظان مترادفان[٢].

الخـبر:

لغة: النبأ.

واصطلاحـًا: فيه ثلاثة أقوال:

(١) **مرادف للحديث:** أي أن معناهما واحد، وهو قول جمهور المحدّثين، والفقهاء، وغيرهما؛ وهو الراجح.

(٢) **مغاير للحديث:** فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره ﷺ.

(٣) **أعم من الحديث:** أي أن الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن النبي ﷺ وعن غيره[٣].

---

(١) "أسباب اختلاف المحدثين" (١/ ٢٣)، واختار هذا التعريف شيخنا العلامة عبد المحسن العباد كما في "كتب ورسائل العباد" (٣/ ٢٤٨).

(٢) "غيث المستغيث" (ص:٧-٨)، "أسباب اختلاف المحدثين" (١/ ٢٥).

(٣) "نزهة النظر على نخبة الفكر" (ص:٥٢-٥٣)، "شرح شرح النخبة" (ص: ١٥٣)، =

الأثـر:

لغة: بقية الشيء.

واصطلاحًا: فيه ثلاثة أقوال:

(١) مرادف للحديث: أي أن معناهما واحد.

(٢) مغاير للحديث: فالأثر ما أضيف إلى الصحابي، أو التابعي، أو من بعدهم من قول، أو فعل؛ والحديث ما أضيف إلى النبي ﷺ...الخ.

(٣) أعم من الحديث: أي أن الأثر هو المروي عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابي، أو عن تابعي مطلقًا، فيشمل المرفوع، والموقوف، والمقطوع. وعليه جمهور المحدثين من السلف والخلف، كما ذكره النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ [(١)]، وهو الراجح.

تعريف الصحابي:

هو كل مسلم رأى النبي ﷺ.

هذا ما ذهب إليه الجمهور من المحدثين، والأصوليين وغيرهم [(٢)].

تعريف آخر:

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على

= "اليواقيت والدرر" (١/ ٢٢٩)، "أسباب اختلاف المحدثين" (١/ ٢١-٢٣).

(١) "شرح صحيح مسلم" (١/ ١٧٧)، "قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج" (١/ ٤١٩) لشيخنا محمد آدم الأثيوبي، "ظفر الأماني في مختصر الجرجاني" (ص: ٣٣)، "أسباب اختلاف المحدثين" (١/ ٢٣)، "شرح شرح النخبة" (ص:١٥٣).

(٢) "تدريب الراوي" (٢/ ٢٠٨)، "فتح المغيث" (٤/ ٧٨)، "الباعث الحثيث" (ص:١٦٩).

الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح»[١] .اهـ.

وقال في «الإصابة»: «وهذا التعريف مبني على الأصح المختار عند المحققين كالبخاري، وشيخه أحمد بن حنبل، ومن تبعهما»[٢].

قال العلامة عبد المحسن العباد[٣] **-حفظه الله-**: «وهذا أحسن ما قيل في تعريف الصحابي» ا. هـ.

قلت: وهو الراجح إن شاء الله؛ لأن التعبير باللقي أعم من التعبير بالرؤية، ليدخل الأعمى الذي لم يرَ النبي ﷺ، كابن أم مكتوم وغيره.

وقوله: «مؤمنـًا»: خرج من لقيه ﷺ كافراً.

وقوله: «به»: أي مؤمنـًا به ﷺ، ليخرج من لقيه مؤمنـًا لكن بغيره من الأنبياء.

وقوله: «ومات على الإسلام»: ليخرج من ارتد بعد أن لقيه مؤمنـًا به، ومات على الردة.

وقوله: «ولو تخللت ردة»: أي لو حصلت لهذا الصحابي ردة، ثم رجع إلى الإسلام، فإن اسم الصحبة باقٍ له، ولو رجع بعد موت الرسول ﷺ على الصحيح.

---

(١) "نزهة النظر" (ص:٥٥).
(٢) "الإصابة في تمييز الصحابة" (١/ ١٥٩).
(٣) "إتحاف العباد بفوائد دروس الشيخ عبد المحسن العباد" (ص:١٣٨).

تنبيه: الصحابي كل من لقي النبي ﷺ مؤمنـًا به... يدخل في ذلك الجن؛ لأنهم من المكلّفين، ولا يدخل في ذلك الملائكة؛ لأنهم ليسوا من أهل التكليف ولم يرسل إليهم، وإنما أرسل إلى الثقلين: الإنس والجن.

انظر: "الإصابة" (١/ ١٠-١١)، "أسد الغابة" (٢/ ٣١٧-٣١٨)، "المحلى" (٩/ ٣٦٥).

التابعي:

هو من لقي الصحابي مؤمنًا بالنبي ﷺ ومات على ذلك، وإن تخلل ذلك ردة في الأصح. قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: «وعليه عمل الأكثرين» (أي جمهور المحدّثين).

المخضرم:

المخضرم هو الذي أدرك الجاهلية والإسلام، وزمن النبي ﷺ، ولم ير النبيﷺ، كالنجاشي.

قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا مصطلح أهل الحديث».

قلت: أي في تعريف المخضرم، وعدهم جمع من أهل العلم في كبار التابعين، وبهذا سموا بالمخضرمين من التابعين، والله أعلم[٢].

الإسناد:

الإسناد له معان:

(١) عزو الحديث إلى قائله مسنداً[٣].

(٢) سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن[٤].

---

(١) "التقييد والإيضاح" (ص:٣٠٠)، "تدريب الراوي" (٢/ ٢٣٤)، "فتح المغيث" (٤/ ١٤٤-١٤٨)، "شرح شرح النخبة" (ص:٥٩٥-٥٩٦).

(٢) "المقنع في علوم الحديث" (٢/ ٥٠٨)، "تدريب الراوي" (٢/ ٢٢٨)، "النكت على نزهة النظر" (ص: ١٥٢-١٥٣)، "شرح شرح النخبة" (ص: ٥٩٨-٦٠٠)، "التقييد والإيضاح" (ص: ٣٠٥).

فائدة: قد أوصل بعضهم المخضرمين إلى أربعين مخضرماً.

(٣) "تدريب الراوي" (١/ ٤١-٤٢).

(٤) "تيسير مصطلح الحديث" (ص: ١٦).

وهذا التعريف وإن كان مشتهراً بين بعض طلبة العلم، إلا أنه تعريفٌ غيرُ دقيقٍ، وتَرِدُ عليه

=

(٣) حكاية طريق المتن[1]، وهو الراجح.

السند:

لغة: المعتمد.

واصطلاحـًا: حكاية طريق المتن، وقيل: سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن.

وهو بهذا المعنى مرادف للإسناد. أي: أن السند والإسناد بمعنى واحد.

قال المناوي[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يشكُ محدِّثٌ أن السند والإسناد مترادفان، ومعناهما طريق المتن».

وقال ابن جماعة[3] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيءٍ واحدٍ.

المسنَد:

المُسنَد «بفتح النون» له ثلاثُ معانٍ:

= اعتراضات متعددة، من أشهرها: أن الإسناد يشتمل على جزئين: الجزء الأول: الرجال. والجزء الثاني: صيغ الأداء كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وعن، وقال... وهذا التعريف "سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن" لا يتضمن الجزء الثاني، وهو صيغ الأداء.

ثانيـًا: وهذا التعريف مُنتقَض أيضـًا من جهة أخرى، لأن السلسلة من شأنها أن تكون متصلة، ولو أن الحلقات لم تكن متصلة لم يصلح أن توصف بكونها سلسلة، ومن المعروف أن الأسانيد ليست كلها متصلةً؛ بل من الأسانيد ما هو متصلٌ، ومنها ما هو غير متصلٍ، فإذا كان كذلك فإن وصف الإسناد بأنه سلسلة لا يشمل هذا النوع من الأسانيد التي ليست متصلة.

(١) "نزهة النظر" (ص: ١٩)، "تدريب الراوي" (١/ ٤١).

(٢) "اليواقيت، والدرر" (١/ ٢٣٥)، و"نزهة النظر" (ص: ١٩، ٢٩).

(٣) "اليواقيت، والدرر" (١/ ٢٣٦).

١-كل كتاب جُمِعَ فيه مرويات كل صحابي على حده، كمسند الإمام أحمد[١].

٢-هو مرفوع صحابي بسندٍ ظاهر الاتصال[٢].

٣-المسند يطلق؛ ويراد به السند[٣].

المُسنِد:

المُسْنِد «بكسر النون»: هو من يروي الحديث بسنده، أو هو الذي أسند الحديث إلى قائله.

المُسنَد إليه:

المُسنَد إليه «بفتح النون»: هو كل من نُسب إليه الحديث.

مثاله: إذا قال: حدثني فلان، فالأول: مُسنِد. والثاني: مُسنَد إليه.

والخلاصة: أن السند يتعلق به خمسة أشياء[٤]:

(١) الإسناد.

(٢) السند.

---

(١) "الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ٢٨٤)، "طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى" (ص: ١٠٣).

(٢) "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/ ١٥١)، "الغاية في شرح الهداية في علم الرواية" للسخاوي (ص: ١٥٧).

(٣) شرح ألفية السيوطي في الحديث المسمى "إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر" للعلامة الأثيوبي (١/ ٩٦).

(٤) "شرح المنظومة البيقونية" لشيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص: ٣٩-٤٠).

(٣) المُسنَد.

(٤) المُسنِد.

(٥) المُسنَد إليه.

المتن:

قال ابن جماعة[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام».

وقال الطيبي[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هي ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني».

وسُمِّي متناً من المماتنة، وهي البعد، لبعد ما بين السند والمتن.

❁ بداية تدوين الحديث:

قال الحافظ ابن حجر[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة (١٠٠هـ) بأمر عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خيرٌ كثيرٌ، فلله الحمدُ».

قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته:

أَوَّلُ جـامِعِ الحـديثِ والأَثَـرْ ... إِبْـنُ شِــهابٍ آمِـرًا لَـهُ عُمَـرْ

---

(١) "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي" (ص: ٢٩).
(٢) "الخلاصة في معرفة الحديث" (ص: ٢٧)، "تدريب الراوي" (١/ ٤٢).
(٣) "فتح الباري" (١/ ٢٥١).
فائدة: قال عبد الرزاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أول من صنف الكتب ابن جريج...». "شرح علل الترمذي" (١/ ٣٤١). وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...وأما أول من صنَّف في علم الحديث فالأكثر (أي الجمهور) على أنه ابن جريج، وقيل: مالك، وقيل: ربيع بن صبيح». "النكت على نزهة النظر" (ص: ٤٦-٤٧).

المقدمة الثانية

تعريفات هامة في علم الحديث

❁ التعريف ببعض كتب الحديث:

الأمهات الست، أو (الأصول الستة): يُطلق هذا الوصف على الكتب التالية:

(١) صحيح البخاري.

(٢) صحيح مسلم.

(٣) سنن النسائي.

(٤) سنن أبي داود.

(٥) سنن الترمذي «جامع الترمذي».

(٦) سنن ابن ماجه.

❁ التعريف بصحيح البخاري:

أولاً: البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (١٩٤: ٢٥٦) هـ.

ثانياً: اسم صحيح البخاري: اسم هذا الكتاب عند البخاري نفسه «الجامع

الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ، وسننه، وأيامه»[(١)].

ويُعتبر «صحيح البخاري» أصحُّ كتابٍ بعدَ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ عند جمهور المحدثين.

وقد بذل في جمعه جهدًا كبيرًا، وانتقاه من ستمائة ألف حديث، ومكث في جمعه وتأليفه ستة عشر عاماً[(٢)].

وما كان يضع فيه حديثاً إلا بعد أن يغتسل ويُصلي ركعتين يستخير الله في وضعه[(٣)].

وهو أول كتاب أفرد في الأحاديث الصحيحة، ولكنه لم يستوعب كل الصحيح.

وعدد الأحاديث الموجودة في صحيح البخاري بالمكرر (٧٣٩٧) سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثاً، وبحذف المكرر (٢٦٠٢) ألفان وستمائة واثنان، كما حرر ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو الخبير به[(٤)].

ولصحيح البخاري عدة شروح أشهرها «فتح الباري» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) انظر: "هدي الساري" (ص: ١٠)، "مقدمة علوم الحديث" (ص: ٢٧)، "الباعث الحثيث" (ص: ٤٤).

(٢) "تاريخ بغداد" (٢/ ٨)، "هدي الساري" (ص: ٩).

(٣) "هدي الساري" (ص: ٩)، "تاريخ بغداد" للخطيب (٢/ ٩)، "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (١/ ٢٧٤)، "سير أعلام النبلاء" للذهبي (١٢/ ٤٠٢).

(٤) انظر: "هدي الساري" (ص: ٤٦٨-٤٩٦)، "توضيح الأفكار" (ص: ١/ ٦٢)، "كتب، ورسائل شيخنا عبد المحسن العباد" (٢/ ٤٢).

التعريف بصحيح مسلم:

أولاً: مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري (٢٠٤: ٢٦١)هـ.

ثانيًا: يُعتبر صحيح مسلم في المرتبة الثانية؛ بعد صحيح الإمام البخاري عند جمهور المحدثين.

قال الذهبي[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال ابن الشرقي: سمعت مسلماً يقول: ما وضعت في كتابي هذا المسند إلا بحجةٍ، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجةٍ».

قال النووي[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وسلك فيه طرقًا بالغة في الاحتياط، والإتقان، والورع، والمعرفة، لا يهتدي إليها إلا أفرادٌ في الأعصار».

وقد مكث في تأليف هذا الكتاب المبارك (خمس عشرة سنة)، ثمَّ قام بعرضه على جهابذة المحدِّثين في عصره، واستشارهم فيه.

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليس له علة خرَّجته».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المُسند»[٣]، (يعني صحيحه).

وعدد ما في صحيح مسلم بلا تكرار (٤٠٠٠) أربعة آلاف حديث، وبالمكرر

---

(١) "تذكرة الحفاظ" (٢/ ١٢٦).

(٢) "شرح صحيح مسلم" (١/ ١٢٩).

(٣) "صيانة صحيح مسلم" لابن الصلاح (ص: ٦٧)، "تلخيص صحيح مسلم" للقرطبي (١/ ٣٣)، "هدى الساري" (ص: ٣٤٥)، "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٦٨، ٥٧٩)، "شرح مسلم" للنووي (١/ ١٣٦،١٢١).

(١٢٠٠٠) اثنا عشر ألف حديث.

وقد اتفق العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ على أنَّ أصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وقد تلقتهما الأمة بالقبول، ولصحيح مسلم عدة شروحٍ أشهرها شرح الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ [(١)].

❁ التعريف بسنن النسائي:

أولاً: النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (٢١٥: ٣٠٣)هـ.

ثانيًا: صنَّف الإمام النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السنن كتابين: هما «السنن الكبرى»، ثم اختصره في كتاب «السنن الصغرى»، وسماه «المجتبى» أي: المختارة من «الكبرى»[(٢)].

والسنن الصغرى هي التي لقيت عناية خاصة من العلماء، وهي التي اعتبرت أحد الكتب الستة، وهي المقصود بما يُنسب إلى رواية النسائي.

ويعتبر «سنن النسائي» في المرتبة الثالثة بعد «الصحيحين» على الراجح.

---

(١) انظر "تدريب الراوي" (١/ ١٠٤)، "الباعث الحثيث" (١/ ١٠٧) تعليق العلامة الألباني، "كتب، ورسائل شيخنا العلامة عبد المحسن العباد" (٢/ ٣٠٣-٣٠٧).

(٢) **تنبيه:** ذهب بعض أهل العلم إلى أن المختصر للسنن الكبرى هو ابن السني تلميذ النسائي، وليس هو النسائي نفسه، وهو قول الذهبي في "تذكرة الحفاظ" ترجمة ابن السني، وتبعه ابن ناصر الدين الدمشقي، والصحيح خلاف ذلك، وليس لابن السني إلا مجرد الرواية، وعلى هذا جل العلماء الأعلام، وهو المعروف عند الخاص والعام. "شرح سنن النسائي لشيخنا محمد آدم" (١/ ٣٨).

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ [(١)]: «وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثًا ضعيفًا ورجلاً مجروحًا، ويقاربه كتاب أبي داود، وكتاب الترمذي» اهـ.

واقتصر النسائي في كتابه «المجتبى» على أحاديث الأحكام فقط، وعدد أحاديثه (٤٧٧٤) أربعة آلاف وسبعمائة وأربعة وسبعون حديثًا.

قال النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)]: «لما عزمت على جمع كتاب السنن، استخرت الله – تعالى– في الرواية عن شيوخ في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملةٍ من الحديث كنت أعلو فيه عنهم».

وأحسن شرح لكتاب سنن النسائي –فيما أعلم– من المطبوع: شرح العلامة محمد بن علي بن آدم الأتيوبي **–حفظه الله–** المسمى «الذخيرة العقبى في شرح المجتبى» وهو يقع في أربعين جزءاً.

۞ التعريف بسنن أبي داود:

أولاً: أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني (٢٠٢: ٢٧٥هـ).

ثانيًا: يعتبر كتاب «سنن أبي داود» في المرتبة الرابعة بعد «الصحيحين» على الراجح، وهذه ميزةٌ عظيمةٌ حظِيَ بها هذا الكتاب الجليل.

---

(١) "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/ ٤٨٤).

(٢) انظر: "شروط الأئمة الستة" لابن طاهر المقدسي (ص: ٢٦)، و"شرح سنن النسائي" لشيخنا العلامة محمد بن علي آدم الأتيوبي (١/ ٣٧-٣٨) و(١/ ٦٧-٦٨)، و"كتب ورسائل العلامة عبد المحسن العباد" (٣/ ٢٣٧-٢٣٨).

قال فيه أبو سليمان الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول كتاب «معالم السنن»(١): «وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم، وأمهات السنن، وأحكام الفقه، ما لا نعلم متقدمـًا سبقه إليه، ولا متأخراً لحقه فيها».

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢): «ولمَّا كان كتاب «السنن» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني من الإسلام بالوضع الذي خصه الله به، بحيث صار حكمـًا بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون، فإنَّهُ جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء».

وقد صنَّف أبو داود كتابه على الأبواب الفقهية، وركز فيه على الأحكام دون الفضائل، والرقاق، والقصص.

وقد بلغ مجموع أحاديثه (٥٢٧٤) خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثـًا، انتقى هذه الأحاديث من خمسمائة ألف حديث(٣).

ولسنن أبي داود عدة شروح؛ أقدمها «معالم السنن» للخطابي، ثم كتاب ابن رسلان «شرح السنن».

وأشهرها عند المتأخرين «عون المعبود شرح سنن أبي داود» لأبي

---

(١) "معالم السنن" (١/ ٨).

(٢) "تهذيب سنن أبي داود" (١/ ٥).

(٣) انظر: "تاريخ بغداد" (٩/ ٥٧)، "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٩٣)، "عون المعبود" (١/ ١٦-١٧) و(١٤/ ١٣٣)، "تهذيب السنن" (١/ ٩٤-٩٥)، "جامع الأصول" لابن الأثير (١/ ١١١-١١٣)، "كتب ورسائل شيخنا العلامة عبد المحسن العباد" (٣/ ٢٣٦-٢٣٧).

عبد الرحمن شرف الحق العظيم آبادي[١].

❁ التعريف بجامع الترمذي:

أولاً: الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى (٢٠٩-٢٧٩هـ).

ثانيًا: يُعتبر كتاب الترمذي من أشهر مصنفاته في الحديث، ومن أحسن الكتب، وأكثرها فائدةً، وأقلها تكراراً، وقد اشتهر هذا الكتاب بـ«سنن الترمذي»، و«جامع الترمذي»، وتساهل بعض العلماء فأطلق عليه اسم «الجامع الصحيح»، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره «كتاب العلل» قد جمع فيه فوائد حسنة، لا يخفى قدرها على مَن وقف عليها.

قال الترمذي[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صنَّفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم».

---

(١) **تنبيه:** ظهرت كثير من طبعات "عون المعبود شرح سنن أبي داود" منسوبة إلى أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي، مع أن مؤلفه هو " محمد بن أشرف شرف الحق العظيم آبادي"، وهذا ما تجده في مقدمة الكتاب، وسبب الوهم في ذلك أن شمس الحق العظيم آبادي صنَّف كتاباً شرح فيه "السنن" لأبي داود، وهو "غاية المقصود شرح سنن أبي داود"، فجاء أخوه شرف الحق فاختصره في كتابه المعروف بـ "عون المعبود"، فبهذا تعرف -أيها القارئ الكريم- أن الاسم الصحيح لمصنِّف كتاب "عون المعبود" هو "محمد بن أشرف شرف الحق العظيم آبادي"، وأنَّ "شمس الحق" هو مصنِّف كتاب "غاية المقصود".

(٢) "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٣٤)، "تهذيب التهذيب" (٩/ ٣٨٩).

وعدد أحاديثه (٣٩٥٦) ثلاثة آلاف وتسعمائة وستة وخمسون حديثاً.

ومن شروحه الجامعة كتاب «تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي» للشيخ عبد الرحمن المباركفوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، المتوفى سنة (١٣٥٣)هـ[(١)].

❁ التعريف بسنن ابن ماجه:

أولاً: ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٠٩-٢٧٣)هـ.

ثانياً: سنن ابن ماجه سادس الكتب الستة على القول المشهور، وهو أقلها درجة.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة ابن ماجه في «تهذيب التهذيب»[(٢)]: «كتابه في السنن جامع جيد، كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جداً، حتى بلغني أن السَّريّ كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه؛ فهو ضعيف غالباً، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة، والله المستعان»اهـ.

وعدد أحاديثه (٤٣٤١) أربعة آلاف وثلاثمائة وإحدى وأربعون حديثاً.

وله عدة شروح، من أشهرها «شرح سنن ابن ماجه» للسندي[(٣)].

---

(١) انظر "جامع الأصول" (١/ ١١٤)، "كتب، ورسائل العلامة العباد" (٣/ ٢٣٨-٢٣٩).

تنبيه: وله شرحٌ ماتع ونافع، وهو "النفح الشذي" للحافظ ابن سيد الناس؛ لم يتمه، إنما شرح إلى كتاب الصلاة، ثم جاء مِن بعده الحافظ العراقي، فأتمَّ شرحه، فصار شرحاً مهماً بالغ الأهمية، وقد طُبِعَ مُؤخراً.

(٢) "تهذيب التهذيب" (٩/ ٥٣١).

(٣) "شرح سنن ابن ماجه" (١/ ٢٤-٢٨)، "كتب، ورسائل العلامة العباد" (٣/ ٢٣٩).

=

مواليد الأئمة الستة بترتيبها الزمني:

- البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولد سنة (١٩٤)هـ.
- أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولد سنة (٢٠٢)هـ.
- مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولد سنة (٢٠٤)هـ.
- ابن ماجه والترمذي رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، ولدا في سنةٍ واحدةٍ (٢٠٩)هـ.
- النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولد سنة (٢١٥)هـ[١].

وفيات الأئمة الستة بترتيبها الزمني:

- البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ توفي سنة (٢٥٦)هـ.
- مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ توفي سنة (٢٦١)هـ.
- ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ توفي سنة (٢٧٣)هـ.
- أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ توفي سنة (٢٧٥)هـ.
- الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ توفي سنة (٢٧٩)هـ.
- النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ توفي سنة (٣٠٣)هـ.

=

تنبيه: سنن ابن ماجه شرح منه مغلطاي قطعة، وصل فيها إلى باب التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء من كتاب الصلاة، وللسيوطي عليه تعليقٌ سمَّاه "مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه"، وأحسن منه حاشية السندي التي ذكرنا.

(١) "الباعث الحثيث" (ص: ٢٢٥)، في النوع الموفى الستين "معرفة وفيات الرواة، ومواليدهم".

❁ ترتيب الأئمة الستة من حيث الأعمار:

أطولهم عمراً:

- النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عُمِّرَ (٨٨) سنة.
- أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ عُمِّرَ (٧٣) سنة.
- الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عُمِّرَ (٧٠) سنة.
- ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عُمِّرَ (٦٤) سنة.
- البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عُمِّرَ (٦٢) سنة.
- مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عُمِّرَ (٥٧) سنة.

❁ كتب الصحاح:

والمراد بكتب الصحاح، أو كتب الصحة: هي التي التزم مصنفوها الصحة، بمعنى لا يُخَرِّجُون في كتُبهم إلَّا حديثًا صحيحًا، وهم يختلفون في اشتراطهم الصحة، فمنهم المدقق، ومنهم المتساهل[(١)].

وأغلب ما يُطلق لفظ الصحيح على «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، ومنهم من أطلق اسم الصحاح على السنن الثلاث غير ابن ماجه، ولم يصب من أطلق ذلك، ومنهم من أطلق اسم الصحيح على كتابه ولم يلتزم شروط الصحة، «كصحيح ابن حبان»، و«صحيح ابن خزيمة»، وغيرهما.

---

(١) وقد عُرِفت شُروطهم بالتتبع، لم ينصوا على ذلك كما ذكر ذلك ابن طاهر المقدسي في بداية كتابه "شروط الأئمة الستة".

❁ كتب السنن:

وهي في اصطلاح المحدّثين الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، مثل: كتاب الطهارة، والصلاة، والزكاة...،وتشتمل على الأحاديث المرفوعة، وقد يورد بعضهم الموقوف والمقطوع على وجه الندرة؛ لأن الموقوف والمقطوع لا يسمى سنة في اصطلاحهم، وإنما يُسمَّى حديثاً[١].

وكتب السنن كثيرة جداً فمن أشهرها: «سنن أبي داود»، و«النسائي»، و«الترمذي»، و«ابن ماجه»، و«سنن البيهقي»، و«الدارقطني»، و«الدرامي[٢]».

❁ كتب المصنفات:

والمصنَّف في اصطلاح المحدّثين: هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، والمشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة.

أي: فيه الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحيانـًا.

والمصنَّفات كثيرة من أشهرها: «مصنَّف» أبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم الصنعاني (١٢٦: ٢١١)هـ، و«مصنف» أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (١٥٩: ٢٣٥)هـ، وهو أكبر من مصنف عبد الرزاق الصنعاني.

❁ الفرق بين المصنفات والسنن:

المصنَّفات تشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة، أما

---

(١) انظر: "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة" للكتاني (ص: ٣٣)، "أصول التخريج ودراسة الأسانيد" (ص: ١١٥-١١٦).

(٢) وهو مشهور باسم "المسند" وهو مرتب على ترتيب السنن.

السنن فلا تشتمل على غير الأحاديث المرفوعة إلَّا نادراً؛ لأن الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا تسمى في اصطلاحهم سننًا، وما عدا هذا الفارق؛ فإن المصنفات والسنن متشابهتان كل التشابه[١].

كتب الموطّآت:

جمع موطَّأ، والموطَّأ لغة: المسهَّل والمهيَّأ.

والموطَّأ في اصطلاح المحدّثين: هو الكتاب المرتَّب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة، وهو كالمصنَّف تمامًا وإن اختلفت التسمية.

والسبب في تسمية هذا النوع من المؤلفات الحديثية بالموطّأ؛ أن مؤلفه وطَّأه للناس، أي سهَّله وهيَّأه لهم.

ومن أشهر الموطَّآت: موطَّأ الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام دار الهجرة (٩٣: ١٧٩هـ)[٢].

وسَمَّى كتابه بالموطَّأ لأنَّه وطَّأ به الحديث، أي: يسَّره وسهَّله للناس، أو لمواطأة العلماء له وموافقتهم عليه، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عرضت كتابي على سبعين

---

(١) "مقدمة تحفة الأحوذي" (ص: ٣٣٤)، "أصول التخريج، ودراسة الأسانيد" (ص: ١١٨).

(٢) لما صنَّف الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب الموطَّأ في الحديث، عمل علماء المدينة الموطَّآت على منواله، فقيل لمالك: قد شاركك الناس في مثل هذا التصنيف، فلم تُكلف هذا القدر نفسك؟ قال: ائتوني بها انظرها، فلما نظر فيها قال: عسى أن يعلموا أي عمل وقعَ لوجه الله -تعالى-، فكان كذلك، ولم يبق لموطَّآت الآخرين اسم ولا رسم إلَّا ما يذكر من موطّأ ابن أبي ذئب، وأما موطَّأ مالك فهو مخدوم طوائف الأنام، وبضاعة الاجتهاد لعلماء الإسلام، والقبول بقدر النية. "الحطة في ذكر الصحاح الستة" (ص: ٤٢٦-٤٢٧) لصدِّيق حسن خان.

من فقهاء المدينة؛ فكلهم واطأني عليه، فسميته بالموطَّأ».

وقد انتقى الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحاديث الموطَّأ من مائة ألف حديث كان يرويها، واستغرق في تصنيفه، وتنقيحه، وتهذيبه أربعين عاماً.

۞ عدد أحاديث موطَّأ مالك:

تقدم لنا أن الإمام مالكاً انتقى كتابه هذا من مائة ألف حديث، انتقى منها في موطّأه نحو عشرة آلاف حديث، ثم لم يزل ينظر فيه و يهذبه في كل سنة، ويسقط منه حتى بقي قرابة ألف حديث.

۞ مرتبته بين كتب السنة:

من العلماء من قدمه على الصحيحين.

ومنهم من قال: هو في منزلة الصحيحين.

والذي عليه جمهور المحدّثين أنَّه دون مرتبة الصحيحين؛ لاحتوائه على المراسيل والبلاغات والمنقطعات، وهذا القول هو المشهور، والله أعلم.

وقد اعتنى الناس بكتاب الموطَّأ، وعلَّقوا عليه كتباً جمَّة، ومن أجود ذلك كتابا «التمهيد»، و«الاستذكار» لأبي عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ [1].

---

(١) انظر "الموطأ" (١/ ١٢١-١٧٧) للهلالي، "تنوير الحوالك على موطأ مالك" للسيوطي (١: ٧)، "أوجز المسالك إلى موطأ مالك" للكاندهلوي (١/ ٣٣: ٤٢)، "شرح الزرقاني على موطأ مالك" (١: ٨)، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" للقرطبي (١: ٧٨)، "الباعث الحثيث" (ص:٤١).

تنبيه: أذكر أحياناً في نهاية الترجمة، أو نهاية البحث جميع المراجع لكل الترجمة والبحث.

❁ كتب المستخرجات:

المستخرجات: جمع مستخرج، وموضوع المستخرج كما قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أن يأتي المصنِّف إلى الكتاب فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه».

بمعنى أن المُستخرِج يأخذ متون أحد المصنفات، كصحيح البخاري مثلاً، فيخرجه بأسانيد لنفسه غير أسانيد البخاري، وقد يلتقي معه في شيخه، أو شيخ شيخه، أو حتَّى في الصحابي.

مثاله: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه[(١)]: حدثني أبو بكر ابن إسحاق، أخبرنا ابن أبي مريم، أخبرنا العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**جُزُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللِّحَى، وَخَالِفُوا الْمَجُوسَ**»، وهذا الحديث أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه على صحيح مسلم»[(٢)]، فاجتمع مع الإمام مسلم في شيخه ـ الذي هو أبو بكر بن إسحاق، وهو محمد بن إسحاق الصاغاني ـ قال: حدثنا محمد بن إسحاق الصاغاني، قال: أخبرنا ابن أبي مريم، قال: أخبرنا محمد بن جعفر ـأخو إسماعيل بن جعفر- قال: أخبرني العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَحْفُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى، وَخَالِفُوا الْمَجُوسَ**»[(٣)].

---

(١) "صحيح مسلم "(١/ ٢٢).

(٢) "مستخرج أبي عوانة" (١/ ١٨٨).

(٣) "شرح ألفية العراقي" لابن العيني (ص: ٦٧)، "التبصرة والتذكرة" (١/ ٥٦)، "تدريب الراوي" (١/ ١١٢)، "البحر الذي زخر" (٣/ ٨٩٧)، "فتح المغيث" (١/ ٥٧)، "توضيح الأفكار" (١/ ٧٢-٧٣)، "أسباب اختلاف المحدثين" (٢/ ٦٦٤-٦٦٩).

وأشهر المستخرجات:

- المستخرج لأبي بكر الإسماعيلي على البخاري.
- المستخرج لأبي عوانة الإسفراييني على صحيح مسلم.
- المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني على كلٍ منهما.

❁ كتب المستدركات:

المستدركات: جمع مستدرك، وهو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر؛ ممَّا فاته إن كان على شرطه[(١)].

❁ الفرق بين المستخرجات والمستدركات:

صاحب المستخرج يعمد إلى متون الكتاب المُستخَرج عليه ويأتي لها بأسانيد من غير طرق صاحب الكتاب المخرج عليه، وسواء التقى معه في شيخه أو فيمن فوقه، وقد يزيد زيادات في المتن، أو في السند.

أما صاحب المستدرك فهمُّهُ المتن، فهو يأتي لرجال أخرج لهم صاحب الكتاب المستدرك عليه بعض المتون، ويلزمه أن يخرج هذه المتون لأنَّهَا عن نفس الرجال، أو عن رجال في درجتهم.

فالمستخرج يعتني بالأسانيد، والمستدرك يعتني بالمتون.

❁ كتب الجوامع:

الجوامع: جمع جامع.

---

(١) ولمزيد من التوضيح انظر "الباعث الحثيث" (ص: ٣٦-٣٧)، "السير الحثيث شرح الباعث الحثيث" (ص: ٤٢-٤٥).

والجامع في اصطلاح المحدّثين: كل كتاب حديثي مرتب على الأبواب، ويوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد، والأحكام، والرقاق، وآداب الأكل والشرب، وأحاديث السفر والمقام، وما يتعلق بالتفسير، والتاريخ، والسِّيَر، وأحاديث الفتن، والمناقب، والمثالب وغير ذلك.

وأشهر الجوامع:

- الجامع الصحيح للبخاري.
- الجامع الصحيح لمسلم.
- جامع عبد الرزاق، وهو غير المصنف.
- جامع سفيان الثوري.
- جامع سفيان بن عيينة.
- جامع معمر بن راشد.

كتب المجاميع:

المجاميع: جمع مَجْمَع.

والمقصود بالمجمع: كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة من المصنفات لمن سبقه من العلماء، ورتَّبَه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه، وهي كثيرةٌ جداً، من أمثلة ذلك:

- «الجمع بين الصحيحين» للصاغاني الحسن بن محمد، المتوفى (٦٥٠هـ) المسمى «مشارق الأنوار النبوية من صحيح الأخبار المصطفوية».
- «الجمع بين الأصول الستة» لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير، المتوفى (٦٠٦هـ)، وهو المسمى «جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ».

- «الجمع بين الأصول الستة»، ومسانيد: «أحمد»، و«البزار»، و«أبي يعلى»، و«المعجم الكبير»، جمعها الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، المتوفى (٧٧٤هـ)، سماه «جامع المسانيد، والسنن الهادي لأقوم سنن».
- «جمع الجوامع» لجلال الدين السيوطي، المتوفى (٩٦١هـ).

كتب المسانيد:

هي الكتب التي صنَّفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة، بمعنى أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة.

والمسانيد التي صنَّفها الأئمة المحدّثون كثيرة، ربما تبلغ مائة مسند، أو تزيد.

تنبيه: قد يُطلق المُسند عند المحدّثين على كل كتابٍ مرتبٍ على الأبواب، أو على الحروف لا على الصحابة؛ وذلك لأن أحاديثه مسندة مرفوعة إلى رسول الله ﷺ، مثل: «مسند بقي بن مخلد الأندلسي»، المتوفى سنة (٢٧٦هـ)؛ فإنه رتبه على أبواب الفقه، وكذلك مسند الدارمي.

وأشهر هذه المسانيد:

- «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، المتوفى سنة (٢٤١هـ)، وهو كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث.
- «مسند أبي داود الطيالسي»، المتوفى سنة (٢٠٤هـ).
- «مسند أبي يعلى الموصلي»، المتوفى سنة (٣٠٧هـ).
- «مسند عبد بن حميد»، المتوفى سنة (٢٤٩هـ).
- «مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي»، المتوفى سنة (٢١٩هـ)[١].

---

(١) "أصول التخريج، ودراسة الأسانيد" (ص: ٤٠).

❁ كتب المعاجم:

المعاجم: جمع معجم.

والمعجم في اصطلاح المحدّثين: هو الكتاب الذي تُرتب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم.

والمعاجم كثيرة، وأشهرها:

المعجم الكبير، والمعجم الأوسط، والمعجم الصغير، وهي لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني؛ المتوفى سنة (٣٦٠هـ).

❁❁❁

المقدمة الثالثة

بعض المصطلحات، والألقاب المستعملة في علم الحديث

مصطلحات حديثية:

اصطلح كثير من علماء الحديث عند ذكر من أخرج الحديث على هذه المصطلحات:

- «رواه السبعة»: أي أخرجه أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه.
- «رواه الستة»، أو «رواه الجماعة»: أي أخرجه أصحاب الأمهات الست، وهم مَن تقدم غير أحمد.
- «رواه الخمسة»: أي أخرجه أصحاب السنن الأربع، وهم: أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، زائداً الإمام أحمد.
- «رواه الأربعة»: أي أخرجه أصحاب السنن الأربع.
- «رواه الثلاثة»: أي أخرجه أصحاب السنن الأربع إلَّا ابن ماجه.
- «متفق عليه»: أي أخرجه البخاري، ومسلم عن صحابي واحد، واتفقا في لفظ الحديث أو معناه، هذا عند جمهور العلماء.
- «على شرط الشيخين»: أي رجاله رجال الشيخين: البخاري ومسلم، مع بقية توفر شروط الصحة[1].

---

(١) وقيل معنى "على شرط الشيخين": هو أن يكون رجاله رجال الشيخين، وأن يكون كل
=

- «على شرط البخاري»: أي رجاله رجال البخاري.
- «على شرط مسلم»: أي رجاله رجال مسلم[١].

الرموز المستعملة[٢] في بعض كتب الحديث على طريقة السيوطي في «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير»، والمتقي الهندي في «كنز العمال»

الرمز	فيما يستعمل
خ	للبخاري في صحيحه؛ لأن نسبته إلى بلده بخارى أشهر من اسمه وكنيته.
م	لمسلم في صحيحه؛ لأن اسمه أشهر من نسبته وكنيته.
ق	متفق عليه، أي: البخاري، ومسلم.
د	لأبي داود؛ لأن كنيته أشهر من اسمه ونسبته، والدال أشهر حروفها، وأبعدها من الاشتباه.
ت	للترمذي؛ لأن اشتهاره بنسبته إلى بلاده ترمذ أكثر من اسمه.
ن أو س	للنسائي؛ لأن نسبته إلى بلاده نسأ أشهر من اسمه وكنيته.
هـ	لابن ماجه.

=

واحدٍ من رواته له روايةٌ في الصحيحين عن شيخه -في ذلك السند- في الأصول.
وما كان على شرط البخاري: أي أن يكون البخاري قد أخرج لرجال السند في الأصول، لكل واحد عن شيخه المذكور في ذلك السند، وهكذا يقال ما كان على شرط مسلم.

(١) انظر: "توضيح الأفكار" (١/ ٦٩)، "السير الحثيث" (ص: ٤٧)، "المقترح" (ص:١٢٦-١٢٧)، "بلوغ المرام" (ص: ٨)، "لسان المحدثين" (٢/ ٢٧، ٥٤، ١٠٠)، (٣/ ٣٢، ٢٣٩،٣٣٦)، (٥/ ٢٣)، وهو مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدّثين القديمة، والحديثة، ورموزهم، وإشاراتهم، وشرح جملة من مشكل عباراتهم، وغريب تراكيبهم، ونادر أساليبهم). "شرح نظم اللؤلؤ المكنون لحافظ حكمي" شرح الخضير.

(٢) انظر: "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث" لجمال الدين القاسمي، "الحطة في ذكر الصحاح الستة" (ص: ٩٣) صدِّيق حسن خان، "ضعيف الجامع" الألباني، "الطرق العلمية في تخريج الأحاديث النبوية"، "ترميز كتب الحديث" (ص: ١٣)، "ابن قيم الجوزية، وجهوده في خدمة السنة النبوية، وعلومها" (ص: ٢٣).

الرمز	فيما يستعمل
٤	لأصحاب السنن الأربع.
٣	لهم إلَّا ابن ماجه.
طأ	لمالك في "الموطّأ"، لأن اشتهار كتابه الموطّأ أكثر من اسمه.
حم	للإمام أحمد في مسنده.
ك	للحاكم في "المستدرك"، وإن كان في غيره بُيّن.
خد	للبخاري في "الأدب المفرد".
حب	لابن حبان في صحيحه.
طب	للطبراني في "الكبير".
طس	للطبراني في "الأوسط".
طص	للطبراني في "الصغير".
ص	سنن سعيد بن منصور.
ش	مصنف ابن أبي شيبة.
عب	مصنف عبد الرزاق.
ع	مسند أبي يعلي.
قط	للدار قطني، إذا كان في السنن.
حل	"الحلية" لأبي نعيم.
هب	"شعب الإيمان" للبيهقي.
هق	سنن البيهقي.
خط	للخطيب البغدادي في "التاريخ".
ض	للضياء المقدسي في "المختارة".
ط	لأبي داود الطيالسي.
بز	للبزار في مسنده.
مي	للدارمي في السنن.
خز	لابن خزيمة في صحيحه.

❁ ألقاب المشتغلين بالحديث:

- **الراوي**: ويُقال له: المسنِد «بكسر النون»، وهو ناقل الحديث بالإسناد، سواء كان عنده علم به، أو ليس له إلا مجرد الرواية.

- **طالب الحديث**: وهو المشتغِل بدراسة الحديث رواية ودراية، أي سنداً ومتناً.

- **المحدِّث**: وهو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطلع على كثيرٍ من الروايات، وأحوال رواتها، وذلك بأن يحفظ المتون، ويكون عنده علم بالرجال.

- **الحافظ**: فيه قولان:

أ- مرادف للمحدِّث عند كثير من المحدّثين، أي أنَّ المُحدِّث والحافظ بمعنى واحد.

ب- الحافظ: أرفع درجة من المحدِّث، بحيث يكون ما يعلمه من الأحاديث والرجال، أكثر مما يجهله.

وحَدَّه بعض العلماء بالعدد فقال: هو من أحاط علمه بمائة ألف حديث؛ بأسانيدها ومتونها.

- **الحُجَّة**: هو أرفع من درجة الحافظ. وقال بعضهم: هو مَن يحفظ ثلاثمائة ألف حديث بأسانيدها ومتونها.

- **الحاكم**: وهو من أحاط علماً بجميع الأحاديث رواية ودراية، حتى لا يفوته منها إلا اليسير.

- **أمير المؤمنين في الحديث**: لُقِّبَ بهذا اللقب بعض العلماء من أئمة الحديث الذين اشتهروا بالحفظ، والإتقان، والرسوخ في الحديث، حتى أصبحوا

أعلام عصرهم، مثل: شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك ابن أنس، والبخاري، وغيرهم[١].

تنبيه: قال الدكتور أبو شهبة[٢]: «ما نُقل عن العلماء في بيان من هو المحدِّث، والحافظ، والحُجَّة...إنَّما هو باعتبار أزمانهم وعصورهم الأولى، أما في عصرنا هذا فينبغي التسامح في ذلك، وإلَّا فإنَّنا لا نجد مَن ينطبق عليه وصف المحدِّث، فضلاً عن غيره من الألقاب، ومن قبل لاحظ بعض الأئمة عزة من يطلق عليه هذه الألقاب، فما بالك بعصرنا هذا، وغاية المحدِّث في عصرنا إن وُجِدَ أن يحيط بعلم الحديث رواية، والقدرة عن البحث والتفتيش، عن الرجال وجرحهم، وتعديلهم من بطون الكتب، وقراءة الكتب الستة، والموطأ، والمسند، والمستدرك، وسنن الدارقطني، والبيهقي ونحوها، وكثرة المداومة على قراءة هذه الكتب، والبحث والتفتيش، حتى تتكون عنده ملكة بالعلم بما فيها، بحيث يتمكن من استخراج أي حديث منها إذا أراد، والعلم بمعظم الأحاديث فقهًا وغريبًا، ثمَّ قال: ولا أدري ما إذا كان يوجد في عصرنا من يستأهل لقب المحدِّث مع التسامح أم لا»[٣].

---

(١) "تدريب الراوي" (١/ ٤٣-٤٨)، "اليواقيت، والدرر في شرح نخبة الفكر" (٢/ ٤٢١)، "الوسيط" لأبي شهبة (ص: ١٩-٢٠)، و(ص: ١٦٨)، "لسان المحدثين".

(٢) "الوسيط" لأبي شهبة (ص:٢٢).

(٣) قلت: نعم يوجد كمحدِّث العصر العلامة محمد ناصر الدين الألباني، والعلامة المحدث مقبل بن هادي الوادعي -رحمهما الله-، وغيرهما.

المقدمة الرابعة

تقسيم الخبر من حيث وصوله إلينا، ومن حيث قبوله ورده

أولاً: الخبر باعتبار وصوله إلينا ينقسم إلى قسمين:
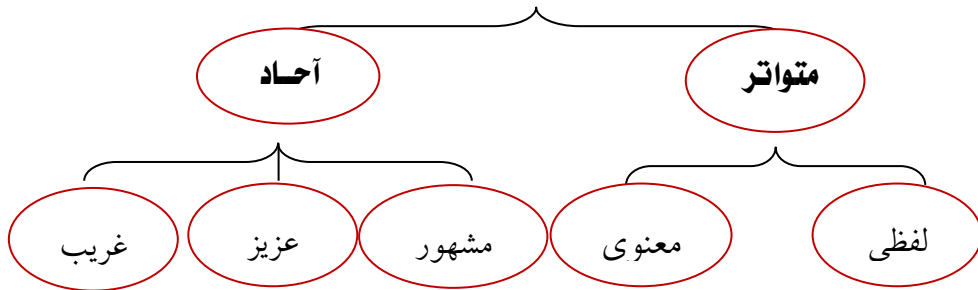
تعريف المتواتر:

المتواتر لغةً: المتتابع، تقول: تواتر المطر، أي تتابع نزوله.

واصطلاحًا: ما رواه جمعٌ عن جمعٍ، تحيل العادة تواطؤهم، أو اتفاقهم على الكذب، وأن يكون استنادهم الحسَّ، وأن يكون خبرهم عن علمٍ ويقينٍ لا عن ظنٍ.

فيتلخص لنا -من خلال التعريف- شروط الحديث المتواتر وهي:

١- أن يرويه عدد كثير بلا حصرٍ. عُزي هذا القول إلى جمهرة أهل العلم[(١)].

٢- أن تكون هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

٣- أن تحيل العادة تواطؤهم، أو اتفاقهم على الكذب.

٤- أن يكون مستندهم أمراً محسوساً، كقولهم: سمعنا، وشاهدنا، ورأينا.

٥- أن يكون خبرهم عن علمٍ ويقينٍ، لا عن ظنٍ[(٢)].

والمتواتر قسمان: لفظي، ومعنوي كما تقدم:

المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه.

❁ شــــرح التعـريـف:

ليس معنى قولهم ما تواتر لفظه ومعناه، أن يكون اللفظ منقولاً إلينا حرفاً بحرف؛ كما ينقل إلينا كتاب الله، وإنما المقصود الإتيان بألفاظ متقاربة؛ تؤدي نفس ذلك المعنى، وتُشعِر بأن الحديث هو نفس الحديث.

مثاله: حديث: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» متفق عليه[(٣)].

فالحديث ورد بهذا اللفظ، وورد بألفاظٍ أخرى، مثل حديث: «**مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» رواه البخاري.

---

(١) "تدريب الراوي" (٢/ ١٧٦)، "توضيح الأفكار" (١/ ٢٥).

(٢) "نزهة النظر شرح نخبة الفكر" (ص: ٥٦)، "شرح شرح النخبة" للقاري (ص:١٥٧-١٥٨)، "اليواقيت، والدرر" (١/ ٢٣٧-٢٤٤).

(٣) جاء عن أكثر من مائةٍ من الصحابة، وانظر "فتح الباري" (١/ ٢٤٥)، "تدريب الراوي" (٢/ ١٧٧).

المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

❁ شـــرح التعريف:

التواتر المعنوي: هو أن يكون لكل حديثٍ معناه الخاص، لكن تتفق هذه الأحاديث على شيءٍ واحدٍ، أو على حكمٍ واحدٍ.

مثاله: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه أنه رفع يديه في الدعاء، ولكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها هو الرفع عند الدعاء، تواتر باعتبار مجموع الطرق(١).

❁ حكم الحديث المتواتر:

الحديث المتواتر يفيد العلم (أي: اليقين).

تعريف خبر الآحاد:

لغةً: جمع أحد؛ بمعنى الواحد، وخبر الواحد هو: ما يرويه شخص واحد.

اصطلاحًا: ما لم يجمع شروط المتواتر(٢).

❁ أقسام خبر الآحاد:

- مشهور.
- عزيز.
- غريب.

---

(١) "تدريب الراوي" (٢/ ١٨٠)، "قواعد التحديث" (ص: ١٤٦)، "علوم الحديث ومصطلحه" (١/ ١٤٩).

(٢) "نزهة النظر" (ص: ٢٦).

وسيأتي الكلام عن كل واحدٍ منها في موضعه -إن شاء الله-.

حكم خبر الآحاد: منه المقبول، ومنه المردود.

ويتلخص حكم الخبر كما يلي:

الخبر المتواتر: مقبول قطعـًا.

خبر الآحاد: ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مقبول، وهو حجة في العقائد، والأحكام بالإجماع، إلا من شذَّ من أهل البدع[١].

القسم الثاني: مردود لا يُحتجُّ به، لعدم توفر شروط القبول فيه.

(١) "شرح شرح النخبة" (ص: ٢١٠-٢١١)، "كتب ورسائل شيخنا العلامة عبد المحسن العباد" (٣/ ٢٥٣).

ثانياً: أقسام الحديث من حيث القبول والرد
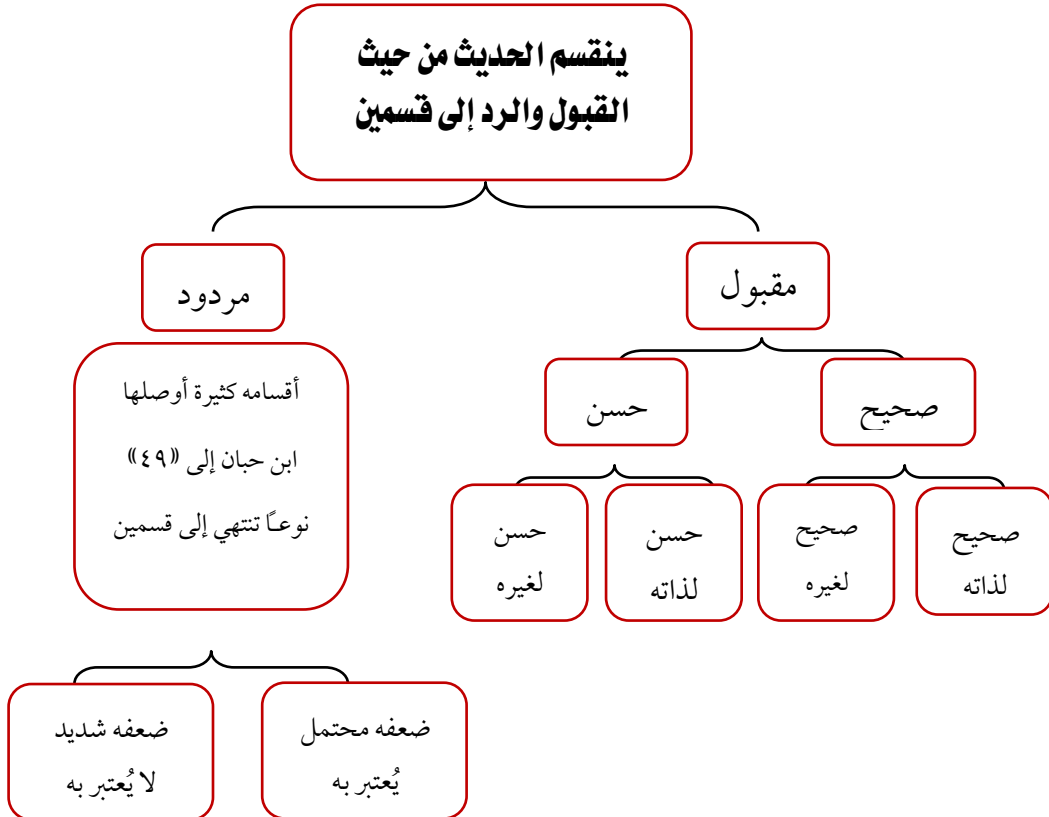
انتهت المقدمة الرابعة، والأخيرة

ذكر أنواع الحديث

النوع الأول

الحديث الصحيح لذاته

الصحيح لغةً: ضدّ السقيم.

واصطلاحًا: عرَّفه الجمهور ومنهم ابن الصلاح، وتبعه الحافظ العراقي في الألفية: بأنَّه ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط؛ عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً[(١)].

قال ابن الصلاح[(٢)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا هو الحديث الذي يُحكم له بالصحة؛ بلا خلاف بين أهل الحديث».

❁ شـــرح التعريف:

اشتمل تعريف الحديث الصحيح على خمسة أمورٍ، يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحًا، وهذه الأمور هي:

---

(١) "شرح التبصرة، والتذكرة (للألفية)" (١/ ١٠٣)، "التقييد، والإيضاح" (ص: ٢٤-٢٥)، "الباعث الحثيث" (ص: ٣٢-٣٣)، "ظفر الأماني" (ص: ١٢١).

(٢) "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ١٣)، "التقييد، والإيضاح" (ص: ٢٤-٢٥)، "الباعث الحثيث" (ص: ٣٢-٣٣).

• **اتصال السند:** وهو أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه.

فأخرج بقيد الاتصال: المنقطع، والمعضل، والمرسل، والمعلق، والمدلس.

• **عدالة الرواة:** أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلمًا، بالغًا[1]، عاقلاً[2]، غير فاسق، وغير مخروم المروءة.

فأخرج: الكافر، والصغير غير المميز، والمجنون، والفاسق بشهوة، أو شبهة[3]، والمجهول.

• **ضبط الرواة:** أي أن كل راوٍ من رواته كان تامَّ الضبط.

إما ضبط صدر: وهو أن يُثبت ما سمعه؛ بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

أو ضبط كتاب: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه، وصححه إلى أن يؤدي منه؛ فخرج بهذا القيد: خفيف الضبط، والمغفل كثير الخطأ.

• **عدم الشذوذ:** أي أن لا يكون الحديث شاذاً، والشذوذ هو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه في القبول، وهذا القيد معتبر عند جمهور المحدّثين المتأخرين، ولهذا وشَّحوا بذكره تصانيفهم.

قال العراقي[4] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصحيح

---

(١) واشتراط البلوغ إنَّما هو باعتبار وقت الأداء للرواية، أما لو تحملها صبيًا، وأداها مكلفًا فقد أجمع السلف على قبولها. "الباعث الحثيث" بتعليق العلامة الألباني (٢/ ٣٢٣).

(٢) لا تقبل رواية المجنون والمعتوه حين روايته بإجماع العلماء.

(٣) فاسق الشبهة قَبِل الرواية عنه الجمهور، إذا كان صادق اللهجة.

(٤) "شرح التبصرة، والتذكرة (للألفية)" (١/ ١٠٣)، "تدريب الراوي" (١/ ٦٤-٦٥)، "ظفر =

هذين الشرطين، لا يفسد الحد عند من يشترطهما، فإن من يصنف في علم الحديث، إنما يذكر الحد عندهم، لا عند غيرهم».

- **عدم العلة**: أي أن لا يكون الحديث معلاً.

والعلة: هي سبب خفي يقدح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

والعلة تنقسم إلى قسمين:

- علة قادحة.
- علة غير قادحة.

والمراد هنا العلة القادحة، مثل: إسقاط ضعيف بين ثقتين قد سمع أحدهما من الآخر. ومثال العلة غير القادحة: إبدال ثقة بثقة.

ويتبين من شرح التعريف أن شروط الحديث الصحيح خمسة:

١- الاتصال.

٢- العدالة.

٣- الضبط.

٤- عدم الشذوذ.

٥- عدم العلة.

❁ وتنقسم شروط الحديث الصحيح إلى قسمين:

١- شروط وجودية: أي لا بد من وجودها، وهي ثلاثة: الاتصال، والعدالة، والضبط.

= الأماني" (ص: ١٢٤).

٢- **شروط عدمية:** أي لا بد من انتفائها وعدمها، وهي اثنتان: عدم الشذوذ، وعدم العلة.

والشروط الوجودية يحكم بها على السند فقط، لا على المتن، والشروط الوجودية والعدمية يحكم بها على السند والمتن معـًا.

مثال الحديث الصحيح:

ما أخرجه البخاري في صحيحه: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ عَبْدُ الله بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى المِنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**» متفق عليه.

فقد استوفى هذا الحديث شروط الحديث الصحيح الخمسة وهي:

- اتصال السند من أوله إلى آخره، من عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى مخرجه الإمام البخاري.
- عدالة الرواة من أولهم إلى آخرهم.
- الضبط في رواة السند؛ من أول السند إلى آخرهم.
- عدم الشذوذ، فهذا الحديث غير شاذ.
- عدم العلة.

❁ حكم الحديث الصحيح:

وجوب قبوله والعمل به بحسبه بإجماع أهل الحديث، ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء، فهو حجة من حجج الشرع، لا يسع المسلم ترك العمل به[١].

❁ مراتب الحديث الصحيح سبعة[٢] عند جمهور المحدثين:

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم.

٢- ما انفرد به البخاري.

٣- ما انفرد به مسلم.

٤- ما كان على شرطهما.

٥- ما كان على شرط البخاري.

٦- ما كان على شرط مسلم.

٧- ما لم يروياه ولم يكن على شرطهما، لا اجتماعاً ولا انفراداً.

---

(١) أي: ما أفاده الحديث من وجوب، أو ندب، أو تحريم، أو كراهة.

(٢) "تدريب الراوي" (١/ ١٢٢-١٢٣)، "فتح المغيث" (١/ ٦٢)، "السير الحثيث شرح الباعث الحثيث" (ص: ٤٧)، ["توضيح الأفكار" (١/ ٨٦) مسألة (٩) في بيان مراتب الصحيح].

النوع الثاني
الحديث الصحيح لغيره

هو الحديث الحسن لذاته، إذا رُوِيَ من طريقٍ أخرى مثله، أو أقوى منه، بلفظه أو بمعناه[١].

❁ شـــرح التعريف:

سبق معنا تعريف الحديث الصحيح لذاته، وهو الذي بلغ درجة الصحة بنفسه؛ دون أن يحتاج إلى ما يقويه، ويسميه العلماء الصحيح لذاته.

أما الحديث الصحيح لغيره؛ فهو نفسه الحديث الحسن لذاته، فإذا رُوِيَ الحديث الحسن لذاته من طريق أخرى؛ مثله في القوة، أو أقوى منه، فبمجموع هاتين الطريقين يرتقي الحديث من الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره.

قال الحافظ[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبكثرة طرقه يصحح». أي: الحديث الحسن.

وسُمي صحيحًا لغيره؛ لأن الصحة لم تأت من ذات السند نفسه، بل جاءت بانضمام سندٍ، أو أسانيدَ أخرى.

---

(١) "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص: ٣١)، "فتح المغيث" (١/ ٧١)، "التدريب" (١/ ١٧٥).

(٢) "النكت على نزهة النظر" (ص: ٩٢).

ويتلخص الحديث الصحيح لغيره في الصور التالية:

١- حسن لذاته مع حسن لذاته أو أرفع منه؛ يساوي صحيح لغيره.

٢- حسن لذاته مع طرق ضعيفة أخرى؛ يساوي صحيح لغيره.

٣- طرق ضعيفة كثيرة؛ يساوي صحيح لغيره.

مثال الحديث الصحيح لغيره:

حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**لَو لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرتُهُم بِالسِّوَاكِ عِندَ كلِّ صَلَاةٍ**».

قال ابن الصلاح[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعَّفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثَّقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه رُوي من أوجه أُخر، زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصحَّ هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح، أي: الصحيح لغيره».

حكم الحديث الصحيح لغيره:

هو حكم الحديث الصحيح لذاته.

---

(١) "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ٣٥)، "التقييد والإيضاح" (ص: ٥٢)، والحديث في الصحيحين من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

النوع الثالث

الحديث الحسن لذاته

الحسن لغةً: مأخوذ من الـحُسن، بمعنى الجمال، وهو ضد القبيح.

واصطلاحًا: عرَّفه الجمهور بأنَّهُ: ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خفَّ ضبطه، من غير شذوذٍ ولا علةٍ[١].

۞ شـــرح التعـريـف:

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «حواشيه على النزهة»[٢]: «هذا التعريف على

---

(١) وهو اختيار الحافظ في "النزهة" (ص: ٣٣)، ومشى أهل المصطلح على هذا من بعده، كالسيوطي في "الألفية" (١/ ٧٤)، والألباني في "النكت على نزهة النظر" (ص: ٩١)، وشيخنا مقبل الوادعي في "السير الحثيث" (ص: ٦٩-٧٠) وغيرهم كثير، وانظر كذلك: "محاضرات في الحديث الشريف وعلومه" لمحمد الطرهوني.
وعرَّفه بعض المتأخرين فقال: هو ما اتصل سنده بنقل المقبول الذي خفَّ ضبطه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

(٢) وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد اضطربوا اضطرابـًا كثيراً -في تعريف الحديث الحسن- كما يتبين من الرجوع إلى "الباعث الحثيث" وغيره، وأنت إذا حفظت هذا سهلَ عليك التوفيق بين من يقول في حديث ما: إسناده حسن، ومن يقول: فيه ضعف. فهو حسن باعتبار أنَّه فوق الضعيف. وفيه ضعف بالنظر إلى أنه دون الصحيح، ولذلك قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

=

إيجازه أصح ما قيل في الحديث الحسن لذاته، وهو الذي توفرت فيه جميع شروط الحديث الصحيح المتقدمة، إلا أنه خفَّ ضبط أحد رواته».

قلت: ما قلناه في الحديث الصحيح لذاته نقوله في الحديث الحسن لذاته، والفرق بين الحديث الصحيح لذاته والحسن لذاته، أن نقول في الصحيح: تام الضبط، وفي الحسن: خفيف الضبط، ولو في راوٍ واحدٍ فقط، وبقية الشروط الموجودة في الصحيح موجودة في الحسن، وهي:

- الاتصال.
- العدالة.
- عدم الشذوذ.
- عدم العلة.

=

في رسالته "الموقظة": الحسن ما ارتقى عن درجة الضعف، ولم يبلغ درجة الصحة. وممَّا سبق يتبين أن الضعف نوعان: الأول: يجعل الحديث حسناً دون الصحيح، ولكن يُحتجُّ به. والآخر: يجعل الحديث ضعيفاً لا يُحتَجُّ به. وإذا عرفت ذلك؛ فاعلم أنَّ تمييز أحد النوعين عن الآخر؛ هو من أدق علوم الحديث وأصعبها؛ وذلك لصعوبة تحديد نوع ضعف الراوي هل هو يسير؛ فيكون حديثه حسناً! أو كثير فيكون حديثه ضعيفاً! فلا جرم أن تختلف فيه آراء العلماء، بل رأي العالم الواحد. ولهذا قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته المذكورة: ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج تحتها كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ! هل هو حسن، أو ضعيف، أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد؛ يوماً يصفه بالصِّحة، ويوماً يصفه بالحسن، وربما استضعفه، وهذا حقٌّ؛ فإنَّ الحديثَ الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعفٌ ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعفٍ ما، ولو انفك عن ذلك لصحَّ باتفاقٍ".

وانظر: "النكت على نزهة النظر" (ص: ٩١-٩٢).

موازنة بين الحديث الصحيح والحديث الحسن:

بالنظر في تعريف الحديثين، نجد تشابهًا كبيراً، فهما يتفقان في جميع الشروط عدا شرطًا واحداً، وهو ما يتعلق بالضبط، فالحديث الصحيح راويه تام الضبط، أمَّا راوي الحديث الحسن فإنَّه قد خفَّ ضبطه.

هذا هو الفرق بين الصحيح لذاته، والحسن لذاته.

مثال الحديث الحسن لذاته:

روى الإمام أحمد في «مسنده» حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ، ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَبَ فَالْأَقْرَبَ».

هذا الحديث إسناده متصل، ولا شذوذَ فيه ولا علة، وجميع رجال إسناد هذا الحديث عدول، ضابطون، إلا بهز بن حكيم بن معاوية القشيري أبو عبد الملك، خفَّ ضبطه؛ فهو صدوق، فيكون الحديث حسنًا لذاته من أجل بهز بن حكيم؛ لأن محله الصدق.

حكم الحديث الحسن:

هو حكم الحديث الصحيح[١].

فائدة: المراد بقول المحدّثين هذا حديث صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد.

قال ابن الصلاح[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قولهم: حديث حسن الإسناد، أو صحيحه، دون

---

(١) هذا من حيث العمل به، أما من حيث الرتبة فهو دون الصحيح. وانظر "تدريب الراوي" (١/ ١٦٠).

(٢) "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ٣٨)، "تدريب الراوي" (١/ ١٦٠)، "توضيح الأفكار" =

قولهم: حديث صحيح، أو حسن؛ لأنه قد يصح، أو يحسن الإسناد دون المتن، لشذوذٍ أو علة، أما إذا قال إمام حافظ معتمد عن حديث: إسناده صحيح أو حسن، ولم يذكر له علة، فالظاهر صحة المتن أو حسنه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل».

فائدة: المراد من قول الترمذي حديث حسن صحيح:

اختلفوا فيه على عدة أقوال أقواها قولان[(١)]:

١- حصول التردد في الناقل، إذا تفرد برواية الحديث، هل هو من الرجال الذين يعتبر حديثهم صحيحاً، أو من الرجال الذين يعتبر حديثهم حسناً، وحينئذ يكون الحديث الموصوف بصفتي الحسن والصحة، دون الحديث الموصوف بالصحة فقط، لأن الجزم بالصحة أقوى من التردد فيها.

= (١/ ٢٣٤).

(١) وهذان القولان هما اختيار الحافظ ابن حجر "شرح شرح النخبة "(ص: ٢٩٨-٣٠٤)، وشيخنا الوادعي في "السير الحثيث شرح الباعث الحثيث" (ص: ٨٣)، وشيخنا عبد المحسن العباد كما في "كتب ورسائل العباد" (٣/ ٢٥٨)، وانظر "توضيح الأفكار" (١/ ٢١٣-٢٢١). قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين سئل: ماذا يعني قول الترمذي حسن صحيح؟
قال: «أما قوله حسن صحيح فمشكلة المشاكل؛ لأن العلماء اختلفوا كثيراً في توجيهه هذه الكلمة، ولم نجد فيما علمنا قولاً يمكن الاطمئنان إليه، والاعتماد عليه، وذلك أن الترمذي جرى على هذا الاصطلاح، ولم يكشف ما أراد به». ["الفتاوى المدنية والإماراتية" (ص: ١٩٤) جمع عمرو عبد المنعم سليم].
فائدة: قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "صحيح ابن ماجه": «وإذا قلت: حسنٌ صحيحٌ جامعٌ بين الوصفين، فإني أعني أن إسناده حسن لذاته صحيح لغيره». ["الروض الداني في الفوائد الحديثية" للعلامة الألباني (ص:١٦٧)].

٢- كون الحديث روي بإسنادين، أحدهما صحيح والثاني حسن، فيكون الجمع بين الوصفين إشارة إلى الإسنادين، حينئذ يكون الحديث الموصوف بصفتي الحسن والصحة فوق الحديث الموصوف بالصحة فقط، لأن كثرة الطرق تقوي بعضها بعضاً.

والخلاصة: أن الجمع بين الوصفين:

- إما للتردد في الناقل، فيكون دون ما قيل فيه صحيح.
- وإما لورود الحديث من طريقين، فيكون فوق ما قيل فيه صحيح.

النوع الرابع

الحديث الحسن لغيره

تعريفه: هو الحديث الضعيف ضعفًا غير شديد، إذا رُوي من طريق أخرى مثله، أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه[(١)].

شـــرح التعريف:

يُستفاد من التعريف أن الحديث الضعيف؛ لا يرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره إلا بأمرين:

- أن يكون ضعف الحديث خفيفًا، كضعف حفظ راويه، أو انقطاع في سنده إذا كان في الطبقات العالية، أو جهالة في رجاله لا سيما إذا كانوا من أهل القرون المفضلة، أمَّا إذا كان الضعف شديداً، كأن يكون فيه كذاب، أو متهم بالكذب، أو متروك، فهو ممَّا لا يصلح للارتقاء به عن درجته إلى درجة الحسن.
- أن يُروَى من طريقٍ أخرى بلفظه أو بمعناه، على أن تكون الطريق الأخرى

---

(١) انظر "توضيح الأفكار" (١/ ١٦٠-١٦٦)، "اليواقيت، والدرر" (١/ ٤٠٩).
وهذا التعريف هو اختيار شيخنا مقبل الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في "السير الحثيث" (ص:٧٠).

مثلها في القوة، أو أقوى منها.

وإذا تكاثرت طرقه ارتفع بها من الحسن لغيره إلى الصحيح لغيره[(١)].

مثال الحديث الحسن لغيره:

ما رواه الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سننه من طريق عيسى بن يونس، عن مجالد، عن أبي الْوَدَّاكِ، عن أبي سعيد قال: كان عندنا خمر ليتيم، فلما نزلت المائدة، سألت رسول الله ﷺ، قلت: إنه ليتيم فقال: «أَهرِقْهُ». قال الترمذي: هذا حديث حسن.

قال الحافظ ابن حجر والصنعاني[(٢)] رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: «ومجالد ضعَّفه جماعة ووصفوه بالغلط والخطأ، وإنما وصفه بالحسن -أي لغيره- لمجيئه من غير وجه، عن النبي ﷺ من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وغيره.

حكم الحديث الحسن لغيره: هو حكم الحديث الصحيح.

---

(١) "شفاء السقام" للسبكي (ص: ١١)، وابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص: ٣١-٣٢)، "قواعد في علوم الحديث" للتهانوي (ص: ٧٨-٨٢).

(٢) "توضيح الأفكار" (١/ ١٥٢)، "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/ ٣٩٠).

النوع الخامس

الحديث الضعيف

الضعيف لغة: ضد القوي.

واصطلاحًا: هو الذي لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه[(١)].

❁ شـــرح التعريف:

الحديث الضعيف: هو الذي فقد صفة من صفات الحديث الحسن أو أكثر، ومعلوم أنَّه إذا خلا عن رتبة الحديث الحسن؛ فقد خلا عن رتبة الصحة من باب أولى.

وقيل: هو الحديث الذي فقد شرطًا من شروط القبول أو أكثر؛ لأنَّ كلمة المقبول يدخل فيها الصحيح والحسن.

فائدة: لقد عرَّف بعض العلماء الحديث الضعيف فقالوا: بأنَّه الذي لم تجتمع فيه صفات الصحيح، ولا صفات الحسن.

---

(١) "النكت على ابن الصلاح" (١/ ٧٧) تحقيق الشيخ ربيع -حفظه الله-، وأشار إليه السيوطي في "التدريب" (١/ ١٧٩)، وعزاه محقق "ظفر الأماني" (ص: ٢٠٦) إلى العراقي في "شرح الألفية" (١/ ٥٣)، وهو قول التهانوي في "قواعد علوم الحديث" (٣٦)، وانظر "فتح المغيث" (١/ ١٢٦)، "توضيح الأفكار" (١/ ٢٢٢-٢٢٣).

ولكن تعقب كثير من العلماء هذا التعريف، بأنَّ ذِكرَ الصحيح غير مُحتَاجٍ إليه في بيان الضعيف؛ لأن ما قُصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر[(١)].

مثال الحديث الضعيف:

ما رواه الترمذي، وابن ماجه، والدارمي، وغيرهم، عن أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسَاجِدَ، فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ**».

فهذا الحديث ضعيف؛ لأن في سنده راويين ضعيفين:

١- رشدين بن سعد، وهو ضعيف.

٢- درَّاج بن سمعان أبو السمح، وهو كثير المناكير[(٢)].

حكم الحديث الضعيف:

لا يُعمل به مطلقًا، ولا يثبت به حكم شرعي[(٣)].

---

(١) "فتح المغيث" (١/ ١٢٦)، "توضيح الأفكار" (١/ ٢٢٢-٢٢٣)، "تدريب الراوي" (١/ ١٧٩).

(٢) قال عنه الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «درَّاج كثيرُ المناكير». وانظر "تلخيص المستدرك" (١/ ١١٢). وقال أحمد وغيره: «أحاديثُهُ مناكير». كما في "المغني في الضعفاء" (١/ ٢٢٣).
وقال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "التقريب" (١٨٢٤): «صدوقٌ وفي روايته عن أبي الهيثم ضعفٌ». قلت: وهذا منها؛ فإنَّه روى عن أبي الهيثم، وأبو الهيثم هو: سليمان بن عمر بن عبيد، وهو ثقة.

(٣) قال بهذا القول يحيى بن معين، وهو ظاهر مذهب البخاري، ومسلم، وابن حزم، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن العربي المالكي، والشوكاني، وصدِّيق حسن خان، والشهاب الخفاجي، وأحمد شاكر، والألباني، وشيخنا مقبل الوادعي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ. وانظر "القول المنيف في حكم العمل بالحديث الضعيف" (ص: ٢٠-٢٧).
وقد ذهب الجمهور بل حكى النووي الإجماع إلى أنه يعمل بالحديث الضعيف في
=

فائدة: أسباب ضعف الحديث:

- إما أن يكون سقط في الإسناد.
- أو يكون طعن في الراوي[(١)].

= ______

فضائل الأعمال بشروط:

١- أن لا يكون شديد الضعف.

٢- أن يندرج تحت أصل ثابت.

٣- أن يعمل به في خاصة نفسه، ولا يدعو الناس إليه.

٤- لا يعتقد عند العمل به ثبوته عن النبي ﷺ.

انظر: "تدريب الراوي" (١/ ٢٩٨-٢٩٩)،"المجموع" (٣/ ٢٤٨)، "الأربعون النووية" (ص: ٤٢)، "قواعد في علوم الحديث" (ص: ٩٢-٩٥).

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الثمر المستطاب" (١/ ٢١٨): «والذي أعتقده، وأدين الله به أنَّ الحقَّ مع العلماء الذين ذهبوا إلى تركِ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وذلك لأمور:

أولاً: أن الحديث الضعيف لا يفيد إلَّا الظن اتفاقـًا، والعمل بالظنِّ لا يجوز؛ لقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾ [النجم/ ٢٨]، وقوله ﷺ: «إِيَّاكُم وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّهُ أَكذَبُ الحَدِيثِ».

ثانيـًا: أن النبي ﷺ أمرنا باجتناب الرواية عنه إلَّا ما علمنا صحته عنه، فقال: «**اتَّقُوا الحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمتُم** » ومن المعلوم أن رواية الحديث إنما هي وسيلة للعمل بما ثبت فيه، فإذا كان ﷺ ينهانا عن رواية ما لم يثبت عنه، فمن باب أولى أن ينهى عن العمل به، وهذا بيِّنٌ واضحٌ.

ثالثـًا: أن فيما ثبت عنه ﷺ غنية عما لم يثبت».

(١) "شرح شرح النخبة" (ص: ٣٨٨-٣٨٩).
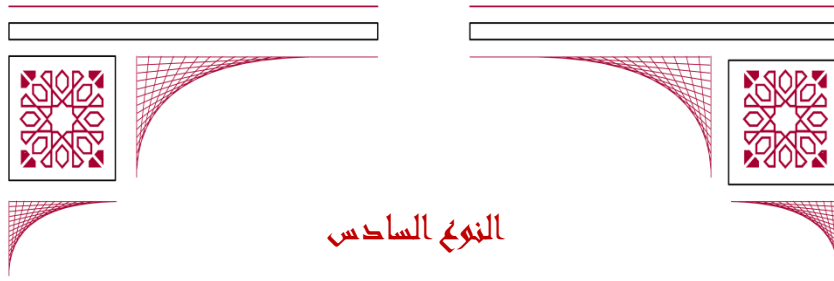
النوع السادس
الحديث المرفوع

المرفوع لغةً: هو كل ما رُفع على غيره حسًّا كان أو معنى، وسُمي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي ﷺ(١).

واصطلاحـًا: ما رُفع إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلْقية، أو خُلُقِية، سواء اتصل سنده، أو لم يتصل(٢).

❁ شـــرح التعـريـف:

المرفوع: هو ما رُفع إلى النبي ﷺ، سواء كان هذا المضاف قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة، وسواءً كان المرفوع صريحـًا، أو حكمـًا(٣)، وسواء كان المضيف

---

(١) "التقريرات السنية" (ص: ٢٠)، "تيسير مصطلح الحديث" (ص: ١٢٢).

(٢) "توضيح الأفكار" (١/ ٢٣٠)، "فتح المغيث" (١/ ١٣١)، "الباعث الحثيث" (ص:٥٤)، "النزهة شرح النخبة" (ص: ٥٣)، "كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة" (ص: ١٣٥).

(٣) شروط الحديث المرفوع حكمـًا:
١- أن يكون قاله الصحابي.
٢- أن يكون الصحابي لم يُعرف بالأخذ من الإسرائيليات.
٣- أن يكون لا مجال للاجتهاد فيه.
٤- ولا له تُعلق ببيان لغةٍ، ولا شرح غريب. "نزهة النظر" (ص: ٥٣).

=

هو الصحابي أو من دونه، متصلاً كان الإسناد أو منقطعًا، وسواء ثبت أو لم يثبت، وسواء كان مرفوعًا إلى النبي ﷺ أو مرفوعًا إلى الله -تعالى- بما يسمى بالحديث القدسي.

فعلى هذا التعريف يدخل في المرفوع:

١- المتصل.

٢- المرسل.

٣- المنقطع.

٤- المعلق.

٥- المعضل.

٦- المدلس.

وجميع أنواع الحديث المقبول، والحديث المردود.

ويتبين من التعريف أن المرفوع أربعة أقسام:

- **المرفوع القولي:** مثاله: قول الرسول ﷺ: «**إِنَّمَا الأَعمَالُ بالنيات...**» **متفق عليه** عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- **المرفوع الفعلي:** مثاله: كان رسول الله ﷺ إذا سجد فرج بين يديه. **رواه البخاري** عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
- **المرفوع التقريري:** مثاله: إقراره ﷺ للجارية على قولها: «إِنَّ اللهَ فِي

=

ومن الصيغ التي لها حكم الرفع: من السنة كذا، وقول التابعي عن الصحابي: يرفعه، وقول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، وأن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعةٌ لله ولرسوله، أو معصيةٌ، أو أنَّ فيه إحباطًا لعملٍ صالحٍ.

السَّمَاءِ» **رواه مسلم**، عن معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإقراره ﷺ للرجل الذي كان يختم صلاته بـ «قل هو الله أحد» **رواه البخاري، ومسلم** عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

- **المرفوع الوصفي:**

(أ) صفة خُلُقِيّة: مثاله: كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خُلُقًا. **رواه مسلم عن أنس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وكان خُلُقه القرآن. **رواه مسلم وأحمد وأبو داود** عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(ب) صفة خَلْقية: مثاله: كان النبي ﷺ أبيضَ مليحًا... **رواه مسلم.**

حكم الحديث المرفوع بأقسامه:

بحسبه، قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا.

الحديث القدسي

لغةً: مأخوذ من القُدْس -بضم القاف وسكون الدال، أو ضمها- بمعنى الطُّهر.

ومن معاني التقديس: التنزيه، ومنه: تقدس الله، أي: تنزه، ومن أسماء الله الحسنى: القُدُّوس، فكأنما أُريد من وصفه إبراز قيمته المكتسبة من إضافته إلى القدوس جَلَّ وَعَلَا، وللدلالة على هذا الشرف الذي يختص به من بين سائر الأحاديث.

واصطلاحـًا: الحديث القدسي ما رواه النبي ﷺ عن ربه -تعالى-.

ويسمى أيضـًا: الحديث الربَّانِي، والحديث الإلهي.

ولرواية الحديث القدسي صيغتان:

الأولى: أن يقول الراوي: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عَزَّوَجَلَّ.

الثانية: أن يقول الراوي: قال رسول الله ﷺ: قال الله -تعالى-...فيذكر الحديث.

مثال الحديث القدسي:

قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: «**يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفسِي، وَجَعَلْتُهُ بينكُم مُحَرَّمـًا**...» **رواه مسلم عن أبي ذر** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

مرتبة الحديث القدسي بين القرآن والحديث النبوي:

القرآن الكريم يُنسب إلى الله -تعالى- لفظًا ومعنًى، والحديث النبوي يُنسب إلى النبي ﷺ لفظًا ومعنى.

والحديث القدسي يُنسب إلى الله -تعالى- لفظًا ومعنًى[١]، لكنه لا يُتعبد بتلاوة لفظه، ولا يقرأ في الصلاة، ولم يحصل به التحدي، ولم يُنقل بالتواتر كما نُقل القرآن.

بل؛ منه ما هو صحيح، ومنه ما هو ضعيف، ومنه ما هو موضوع[٢].

---

(١) اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين: والصحيح ما أثبتناه، أن الحديث القدسي لفظه ومعناه من الله، وهذا اختيار العلامة ابن باز، والعلامة حماد الأنصاري، والعلامة ربيع بن هادي المدخلي، والعلامة عبد المحسن العباد، والعلامة صالح الفوزان، والعلامة عبد العزيز الراجحي وغيرهم.

(٢) انظر "شرح المنظومة البيقونية" لشيخنا ابن عثيمين (ص:٣٣-٣٤)، "مصطلح الحديث" (ص: ٧-٨) له أيضًا، "شرح الأربعين النووية" له أيضًا (ص: ٢٣٦-٢٣٨)، "شرح الأحاديث القدسية" (ص: ٦)، "شرح الأربعين النووية" لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (ص: ٢٧٠-٢٧١)، "الوافي في شرح الأربعين النووية" (ص: ١٧٤) لمصطفى البغا، ومحيي الدين مستو، "قواعد وفوائد من الأربعين النووية" (ص: ٢١٠-٢١١) ناظم سلطان.

النوع السابع
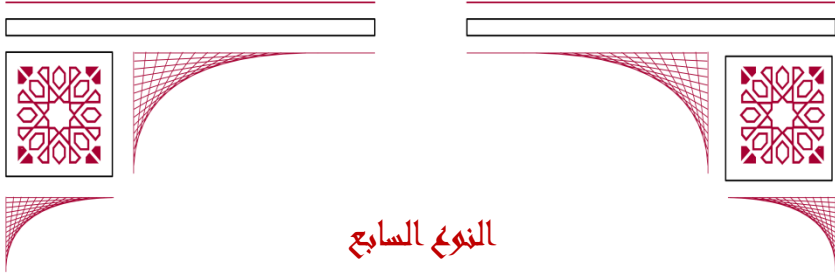
الحديث الموقوف

الموقوف لغةً: الشيء المحبوس، كالمال الموقوف على سبيل الخير، ولأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي ولم يرفعه إلى رسول الله ﷺ.

واصطلاحًا: ما أضيف إلى الصحابي من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، سواء ثبتَ، أو لم يثبت[1].

❁ شـــرح التعريف:

قوله: «ما أضيفَ إلى الصحابي»: أي ما أضافه الراوي إلى أحد الصحابة، وسواءٌ كان سندُ تلك الرواية متصلاً، أو منقطعـًا، صحيحـًا، أو ضعيفـًا.

قوله: «من قول»: أي من قول الصحابي وكلامه، مثاله: قول علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ**» **رواه البخاري**.

قوله: «أو فعل»: أي من فعل الصحابي، مثاله: ما قاله الإمام البخاري في صحيحه: وأمَّ ابن عباس، وهو متيمم[2].

---

(١) "نزهة النظر" (ص: ٥٥)، "تدريب الراوي" (١/ ١٨٤)، "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ٣٨)، "كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة" (ص: ١٣٣).

(٢) أي: صلَّى بالناس إمامـًا، وهو متيمم، وهم متوضئون، وهذا جائز عند الجمهور، مع أن =

قوله: «أو تقرير»: أي فُعِل بحضرة الصحابي فعلاً فلم يُنكره، مثاله: قول التابعي: «فُعِلَ بِحضرَةِ عُمَرَ بِن الخَطَابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كَذَا وَلَم يُنكِرهُ».

تنبيه: من العلماء من أضاف في تعريف الموقوف، والمقطوع: أو صفةٌ خَلْقيةٌ، أو خُلُقية كالمرفوع.

حكم الحديث الموقوف من حيث الصحة:

بحسبه، قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا.

حكم الاحتجاج بالحديث الموقوف الصحيح:

فيه خلافٌ بين العلماء، إذا لم يكن له حكمُ الرفع.

= التيمم أضعف من الوضوء. "الفتح" (١/ ٥٣١-٥٣٢).

النوع الثامن
الحديث المقطوع

المقطوع لغةً: الشيء الذي قُطِعَ وانفصل عن الغير، كالعضو المقطوع.

واصطلاحًا: ما أضيف إلى التابعي، أو مَن دونه، من قولٍ، أو فعلٍ(١).

شـــرح التعريف:

المقطوع ما أضيفَ إلى التابعي، أو من دونه كتابع التابعي، أو تابع التابعي، وهكذا حتى لو انتهى الكلام إلى رجل قريب في عصرك، تقول: حدثني فلان، قال: حدثني فلان، عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: كذا... فهذا يُسمى مقطوعًا، سواء كان قولاً، أو فعلاً.

والمقطوع يعني: منقطع الرتبة، أي: أقل رتبةً عن المرفوع وعن الموقوف، وهذا في الاصطلاح ولا مشاحة فيه، وإلَّا فإنَّه من المعلوم أنَّه يصح أن نقول في المرفوع أنَّه موقوف؛ لأنه وقف عند النبي ﷺ، وكذلك يصح أن نقول عن المقطوع موقوف؛ لأنه وقف عند التابعي، وبعض العلماء أضاف في التعريف: أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية.

---

(١) "نزهة النظر" (ص: ٥٧)، "شرح شرح النخبة" (ص: ٦٠٥-٦٠٧)، "الباعث الحثيث" (ص: ٥٥)، "التقييد والإيضاح" (ص: ٦٨)، "تدريب الراوي" (١/ ١٩٤)، "فتح المغيث" (١/ ١٣٩-١٤٠)، "توضيح الأفكار" (١/ ٢٤١).

وحتى لا يختلط عليك الأمر، فإن الحديث أو الخبر باعتبار قائله ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- مرفوع.

٢- موقوف.

٣- مقطوع.

وتختلف هذه الثلاثة باختلاف منتهي السند:

- فما انتهى سنده إلى النبي ﷺ؛ فهو المرفوع.
- وما انتهى إلى الصحابي؛ فهو الموقوف.
- وما انتهى إلى التابعي فمن دونه؛ فهو المقطوع.

❁ مثال الحديث المقطوع:

مثال المقطوع القولي: قول الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الصلاة خلف المبتدع: «صلِّ، وَعَلَيهِ بِدعَتُهُ»(١).

مثال المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله، ويُقبل على صلاته، ويخليهم ودنياهم(٢).

---

(١) رواه البخاري في "صحيحه" معلقاً (٢/ ١٨٨) "الفتح"، قال الحافظ في "الفتح" (٢/ ١٥٨): وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن هشام بن حسان أن الحسن سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة... سنده صحيح، وصححه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإرواء (٥٢٨).

(٢) رواه أبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٩٦) قال: حدثنا أبو حامد بن جبلة، حدثنا محمد بن إسحاق، حدثنا هناد بن السَّريّ، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن مسعر، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر به. وسنده صحيح إن كان ابن جبلة ثقة.

حكم الحديث المقطوع:

بحسبه قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا.

حكم الاحتجاج بالحديث المقطوع:

لا يُحتج به في شيء من الأحكام الشرعية، ولو صحت نسبته إلى قائله[١]، وإنما يستفاد من كلامهم إيضاح معاني كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، ومعرفة مذاهبهم في العقائد والأحكام وهديهم، وضرب الأمثلة على ذلك، والمواعظ، والحكم.

قال الحافظ ابن حجر[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذكر الخطيب أنَّ فائدةَ كتابة المقاطيع؛ ليتخير المجتهد من أقوالهم ولا يخرج عن جملتهم».

فائدة: إذا قال التابعي من السنة كذا، هل له حكم الرفع؟

قول التابعي من السنة كذا: له حكم الموقوف، وليس له حكم الرفع، كما صرح بذلك جمع من أهل الحديث، وهو اختيار العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣].

كما أن قول الصحابي من السنة كذا، له حكم الرفع عند الجمهور.

---

(١) انظر: "ظفر الأماني" (ص: ٣٤٢)، "شرح نزهة النظر" لشيخنا ابن عثيمين (ص: ٢٦٩).

(٢) النكت على ابن الصلاح (١/ ٨٤).

(٣) "الدرر في مسائل المصطلح والأثر" (ص: ٣٤،٣٧).

النوع التاسع

الحديث المسند

المسندُ لغةً: ما أسند إلى قائله.

فكل ما أسند إلى قائله؛ فهو مسندٌ، حتى لو أحدثك أنا بحديث فتحدث به عني صار هذا الحديث مسنداً؛ لأنك أسندته إليَّ.

واصطلاحًا: هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال.

شــــرح التعـريف:

قال الحافظ ابن حجر[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم، أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال».

قلت: وهذا التعريف هو الراجح، وعليه جمهور المحدثين والمحققين[2].

قوله: «هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال »: هذا تعريف الحديث

---

(١) "تدريب الراوي" (١/ ١٨٢-١٨٣)، "الباعث الحثيث" (ص: ٥٤)، "النكت على ابن الصلاح" (١/ ٥٠٧).

(٢) "التقريرات السنية" (ص: ٢٢)، ورجحه شيخنا الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "السير الحثيث شرح الباعث الحثيث" (ص: ٨٦).

المسند، وهو تعريف جامع مانع، فإنَّه يخرج منه ما ليس بمرفوعٍ، ويخرج ما رفعه التابعي لأنه مرسل، ويخرج من دون التابعي؛ فإنه معضل أو معلق، ويخرج ما ظاهره الانقطاع، ويدخل ما فيه احتمال الاتصال، والانقطاع الخفي، كعنعنة المدلس، والمعاصر الذي لم يثبت لقيه، وهذا عمل الأئمة الذين خرَّجوا المسانيد(١).

مثال الحديث المسند:

قال الإمام البخاري(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مِرْدَاسٍ الأَسْلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ، الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ، وَيَبْقَى حُفَالَةٌ كَحُفَالَةِ الشَّعِيرِ، أَوِ التَّمْرِ، لاَ يُبَالِيهِمُ اللهُ بَالَةً**».

قلت: فهذا حديث اتصل سنده من أوله إلى منتهاه، وهو مرفوع إلى النبي ﷺ.

حكم الحديث المسند:

بحسبه، قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً.

---

(١) انظر: "النهاية" (٢/٤٠٨)، "نزهة النظر" (ص: ٥٧)، "تدريب الراوي" (١/١٨٢) بتصرف، وانظر تعاريف العلماء في "الكفاية" (ص: ٥٨)، "معرفة علوم الحديث" (ص: ١٧، ١٨ – ١٩)، "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ٣٩)، "التمهيد" (١/٢١)، "توضيح الأفكار" (١/٢٥٨) "توجيه النظر" (١/٣٩٦ - ٣٩٧).

(٢) "الفتح" (١١/٢٥٦).
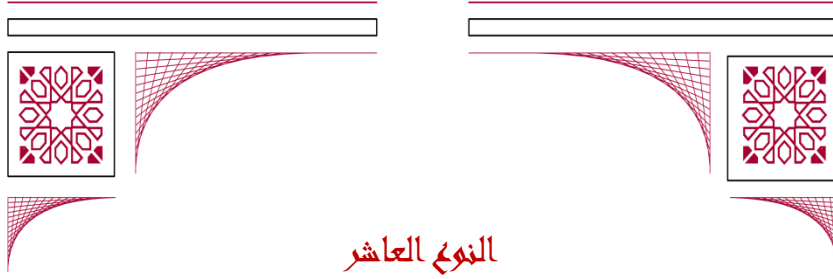
النوع العاشر

الحديث المتصل

المتصل لغةً: الشيء الملتئم، والمجتمع بعضه إلى بعض، والمتصل ضد المنقطع.

واصطلاحًا: ما اتصل سنده إلى منتهاه[١].

❁ شـــرح التعريف:

قوله: «ما اتصل سنده» شمل:

- المرفوع.
- الموقوف.
- المقطوع.

ويصح أن يُقال للمقطوع: متصلاً بشرط أن يقيد اتصاله إلى التابعي، كأن يُقال: متصل الإسناد إلى الزهري مثلاً، فهذا جائز، وعليه جمهور المحدِّثين، وكأنَّ السر في ذلك أن الذي ينتهي إلى التابعي يسمونه المقطوع، والمقطوع ضد الموصول، فكرهوا أن

---

(١) "تدريب الراوي" (١/ ١٨٣)، "فتح المغيث" (١/ ١٢٠)، "الباعث الحثيث" (ص: ٥٤)، "توضيح الأفكار" (١/ ٢٣٧).

يُطلقوا اسم الضد على ضده[١].

وهذا هو الراجح في المتصل، أنه ما اتصل سنده إلى منتهاه، أي: إلى النبي ﷺ، أو الصحابي، أو من دونه مقيداً.

وخرج بقيد الاتصال:

- المرسل بقسميه: الجلي، والخفي.
- المنقطع.
- المعضل.
- المدلس.
- المعلق[٢].

مثال الحديث المتصل:

مثال المتصل المرفوع: مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ قال: كذا...

مثال المتصل الموقوف: مالك، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنَّه قال: كذا...

مثال المتصل المقطوع: كأن تقول هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، مع التقييد؛ فهذا جائز.

---

(١) "فتح المغيث" (١/ ١٣٦)، "التقريرات السنية" (ص:٢٥).

(٢) "فتح المغيث" (١/ ١٣٦).

حكم الحديث المتصل:

بحسبه، قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا.

فائدة: من مسميات المتصل:

- المتصل.
- الموصول.
- المؤتصل(١).

فائدة: الفرق بين الأنواع الثلاثة: المرفوع، المسند، المتصل:

- فالمرفوع: هو ما رُفع إلى النبي ﷺ، سواء اتصل سنده، أم لم يتصل.
- المسند: هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال.
- المتصل أو الموصول: هو ما اتصل سنده إلى منتهاه، سواء اتصل إلى النبي ﷺ، أو إلى من دونه(٢).

ولا يشترط في جميعها ثقة الرواة؛ لأنَّ ذلك من شروط الصحة، لا من شروط المرفوع، أو المسند، أو المتصل.

---

(١) "فتح المغيث" (١/ ١٣٦)، "توضيح الأفكار" (١/ ١٣٦).
(٢) "توضيح الأفكار" (١/ ٢٣٥).
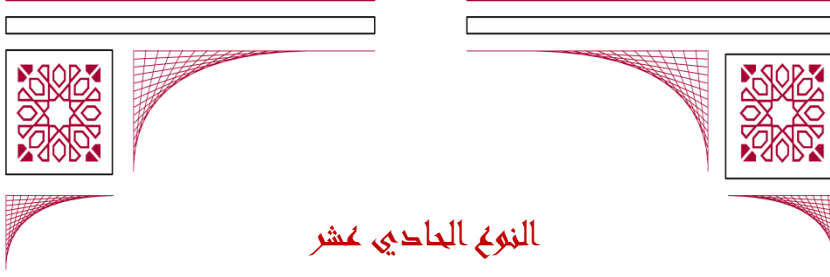
النوع الحادي عشر

الحديث المسلسل

المسلسل لغةً: الشيء المتصل بعضه ببعض، ومنه سلسلة الحديد[(١)].

واصطلاحًا: هو ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة، أو حالة واحدة للرواة تارة، وللرواية تارة أخرى[(٢)].

❁ شـــرح التعريـف:

يعني أنَّ الرواة اتفقوا من أولهم إلى آخرهم على وصفٍ معينٍ، إمَّا وصف حال الرواة الفعلية، كأن يقول: حدثني فلان على الغداء، ثم إنَّ هذا الراوي حدَّث الذي بعده وهو على الغداء، فقال: حدثني فلان على الغداء، قال: حدثني فلان على الغداء، قال: حدثني فلان على الغداء.

فنسمي هذا مسلسلاً؛ لأن الرواة اتفقوا فيه على حالة واحدة، فأدوا وهم على الغداء.

أو أن يقول كل واحدٍ من الرواة: حدثني فلان وهو قائم، أو وهو قاعد، أو حدثنا، وهو يضحك، أو وهو يبكي، ويتسلسل هذا الوصف للرواة من أول

---

(١) "توضيح الأفكار" (٢/ ٢٢٧)، "الباكورة الجنية" (ملزمة) (ص: ٣٩).

(٢) "تدريب الراوي" (٢/ ١٨٧)، بتصرف يسير.

الإسناد إلى آخره.

وكذلك إذا اتفق الرواة على صيغة معينة قولية في الأداء، بحيث إنَّهم كلهم قالوا: أنبأني فلان، قال: أنبأني فلان، إلى نهاية السند.

فإننا نسمي هذا أيضـاً مسلسلاً لاتفاق الرواة على صيغة معينة، وهي أنبأني، أو كلهم قالوا: حدثنا، أو كلهم قالوا: أخبرنا، أو كلهم قالوا: سمعت، من أول السند إلى آخره، فهذا مسلسل بصيغة معينة، وهي صيغة الأداء.

وأصح مثال للمسلسل: المسلسل بقراءة سورة الصف، وهو حديث عبد الله ابن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قعدنا نفر من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا، فقلنا: لو نعلم أي الأعمال أحب إلى الله لعملناه، فأنزل الله تعالى: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الصف: ١].

قال عبد الله بن سلام فقرأها علينا رسول الله ﷺ، قال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سلام، قال يحيى: فقرأها علينا أبو سلمة، قال ابن كثير: فقرأها علينا الأوزاعي، قال عبد الله: فقرأها علينا ابن كثير(١)، فقد تسلسل بقول كل راوٍ فقرأها علينا فلان.

وهذا أصح مسلسل يروى في الدنيا.

حكم الحديث المسلسل:

بحسبه، قد يكون صحيحـاً، وقد يكون حسنـاً، وقد يكون ضعيفـاً، والضعف في المسلسلات غالبـاً يكون بالطعن في رواته.

---

(١) رواه الترمذي وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "صحيح سنن الترمذي" (٣٣٠٩)، وصححه شيخنا الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" (١/ ٢١٢)، وانظر "الموقظة" (ص: ٤٤)، "تدريب الراوي" (٢/ ١٨٩)، "كفاية الحفظة" (ص:١٨٥-١٨٦).

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعامة المسلسلات واهية، وأكثرها باطلة، لكذب رواتها».

وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقلَّ ما تسلم المسلسلات من الضعف، أعني: الضعف في وصف التسلسل لا في أصل المتن».

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلَّما يصحُّ حديث بطريق التسلسل، والله أعلم»[(١)].

فائدة: فوائد معرفة المسلسل:

١- اتصال السماع وعدم التدليس.

٢- اشتماله على مزيد الضبط.

٣- الاقتداء بالنبي ﷺ فيما فعله[(٢)].

---

(١) "مقدمة علوم الحديث" (ص: ١٧٤)، "الموقظة" (ص: ٤٤)، "الباعث الحثيث" (ص: ١٦٠).

(٢) "مقدمة علوم الحديث" (ص: ١٧٤)، "كفاية الحفظة" (ص: ١٩١)، "شرح المنظومة البيقونية" (ص: ٤٣) لشيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

النوع الثاني عشر

الحديث المشهور

المشهورُ لغةً: الشيء الذي اشتهر ووضح، وسُمي الحديث بذلك لوضوحه، وانتشاره، وذيوعه[(١)].

واصطلاحًا: ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين، ما لم يبلغ حد التواتر[(٢)].

❁ شــرح التعريف:

المشهور: هو ما رواه أكثر من اثنين، ما لم يصل حد التواتر، ولو وُجِدَ هذا العدد في طبقة واحدة من طبقات السند، وكان في غيرها أكثر من ذلك، أمَّا إذا وُجِدَ في طبقة أخرى أقل؛ لقضت القلة على الكثرة، وصار الحديث عزيزاً، أو غريبـًا.

واعلم أنَّه لا فرق بين المشهور والمستفيض عند الجمهور[(٣)].

مثال الحديث المشهور عند المحدثين:

عن عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، أن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ**

---

(١) "الباكورة الجنية" (٤٧) (ملزمة).

(٢) "نزهة النظر" (ص: ٢٣) مع تصرف يسير، "تدريب الراوي" (٢/ ١٧٣). وهذا تعريف الحافظ ابن حجر وغيره، واختاره محدث العصر العلامة الألباني في تعليقه على "الباعث الحثيث" (١/ ٤٥٥)، وشيخنا العلامة العباد "كتب ورسائل العلامة العباد" (٣/ ١٥٠).

(٣) "مذكرة أصول الفقه" للشنقيطي (ص: ١٠٢).

انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا؛ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤوسًا جُهَّالاً، فَسُئِلُوا؛ فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» رواه البخاري ومسلم.

فرواه عن عبد الله بن عمرو، في جميع طبقات السند، ثلاثة فأكثر، كما هو مفصل في أسانيده[١].

وهناك مشهور غير اصطلاحي:

ويقصد به ما اشتهر على الألسن من غير شروط تعتبر، فيشمل:

- ما له إسناد واحد.
- ما له أكثر من إسناد.
- ما لا يُوجَدُ له إسنادٌ أصلاً[٢].

أنواع المشهور غير الاصطلاحي:

مشهور بين أهل الحديث، والعلماء، والعوام، مثاله: حديث «**الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيْدِهِ**» متفق عليه.

مشهور بين الفقهاء، مثاله: حديث «**أَبْغَضُ الحَلاَلِ إِلى اللهِ الطَّلاَقُ**» لا يصح[٣].

مشهور بين الأصوليين، مثاله: حديث «**إِنَّ اللهَ قَدْ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ،**

---

(١) "التعليقات الأثرية" (ص: ٣٤).
(٢) "تدريب الراوي" (٢/ ١٧٣).
(٣) وقد تكلمت عليه في كتابي "إسعاف الأخيار بما اشتهر ولم يصح من الأحاديث، والآثار، والقصص، والأشعار".

وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»[(١)].

مشهور بين النحاة، مثاله: حديث: «نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لم يخف اللهَ لَمْ يَعْصِهِ» لا أصل له[(٢)].

مشهور بين العامة(٣)، مثاله: حديث «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ» رواه مسلم. وحديث «النَّظَافَة من الْإِيمَان» لا أصل له[(٤)].

حكم المشهور الاصطلاحي، وغير الاصطلاحي:

بحسبه، قد يكون صحيحاً، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً[(٥)].

---

(١) قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: منكر بهذا اللفظ، والصحيح الذي ثبت هو قوله ﷺ: « إن الله وضع عن أمتي الخطأ، والنسيان...». انظر "الإرواء" رقم (٨١)، ورقم (٢٥٦٦).

(٢) "الضعيفة" رقم (١٠٠٦).

(٣) "تدريب الراوي" (٢/ ١٧٤-١٧٥).

(٤) وقد تكلمت عليه في كتابي "إسعاف الأخيار".

(٥) قال في "كشف الاسرار" (٢/ ٣٦٨)، و"مقدمة فتح الملهم" (ص١٤-١٥): «المشهور بقسميه الاصطلاحي وغير الاصطلاحي؛ لا يوصف بكونه صحيحاً، أو غير صحيح على الإطلاق؛ بل منه الصحيح، ومنه الحسن، ومنه الضعيف، لكن إذا صحَّ المشهور الاصطلاحي كانت له ميزة ترجحه، هذا على مذهب الجمهور، أمَّا على رأي الحنفية؛ فعند الجصاص أنه مثل المتواتر، ومنهم من يرى أنه يوجب علم طمأنينة؛ لا علم يقين».

وقال في منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٤٠٩): «ربما تظن أن الحديث المشهور ملازم للصحة؛ لما يدخل في روع الناظر إلى تعدد الرواة؛ من توهم القوة والصحة بادي الرأي، لكن المحدّثين لم يبالوا بمجرد هذا العدد؛ إذا لم يكن معه من الصفات ما يجعل هذه الأسانيد صحيحة، أو صالحة للتقوي ببعضها والاحتجاج بها.

ومن هنا كان الحديث المشهور منقسماً من حيث القبول أو الرد إلى ثلاثة أقسام: الصحيح، والحسن، والضعيف».

النوع الثالث عشر

الحديث العزيز

العزيز لغةً: مأخوذ من عزَّ يعِزُّ، «بكسر العين» أي: قل وندر، أو مأخوذ من عزَّ يَعَزُّ «بالفتح» أي: قوي واشتد، وسمي بذلك: إما لقلة وجوده وندرته، وإما بمجيئه من طريقٍ أخرى تزيده قوة(١).

واصطلاحًا: أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، ولو في طبقة من طبقات السند(٢).

❁ شــــرح التعريف:

يُشتَرطُ فِي الحديث العزيز ألَّا يُوجَدَ في طبقةٍ من طبقات السند أقلّ من اثنين، ولا يضر إن وُجِدَ في بعض طبقات السند أكثر من اثنين، المهم أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأن العبرة في هذا الفن لأقلِّ طبقة من طبقات السند، أي أن يكون في إحدى طبقاته اثنان، فإذا رواه اثنان عن ثلاثة؛ فهو عزيز، واثنان عن اثنين؛ فهو عزيز، وواحد عن اثنين؛ فليس بعزيز؛ بل غريب؛ لأنه لابد ألَّا يقلّ في إحدى

---

(١) "نزهة النظر" (ص: ٢٤)، "النكت على نزهة النظر" (ص: ٦٥)، "تدريب الراوي" (٢/ ١٨١)، "توضيح الأفكار" (٢/ ٢٢٩)، "اليواقيت، والدرر" (١/ ٢٨١).

(٢) "تدريب الراوي" (٢/ ١٨١)، "نزهة النظر" (ص: ٢٤)، "توضيح الأفكار" (٢/ ٢٢٩)، "ظفر الأماني" (ص: ٦٨).

طبقاته عن اثنين.

مثال الحديث العزيز: ما رواه الشيخان من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، والبخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ، وَوَلَدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**» فهذا حديث عزيز؛ رواه:

١ – عن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قتادة، وعبد العزيز بن صهيب.

٢ – ورواه عن قتادة شعبة، وسعيد.

٣ – ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية، وعبد الوارث.

٤ – ورواه عن كلٍّ جماعة[١].

توضيح المثال بالرسم

رواة الحديث في كل طبقة من طبقات السند
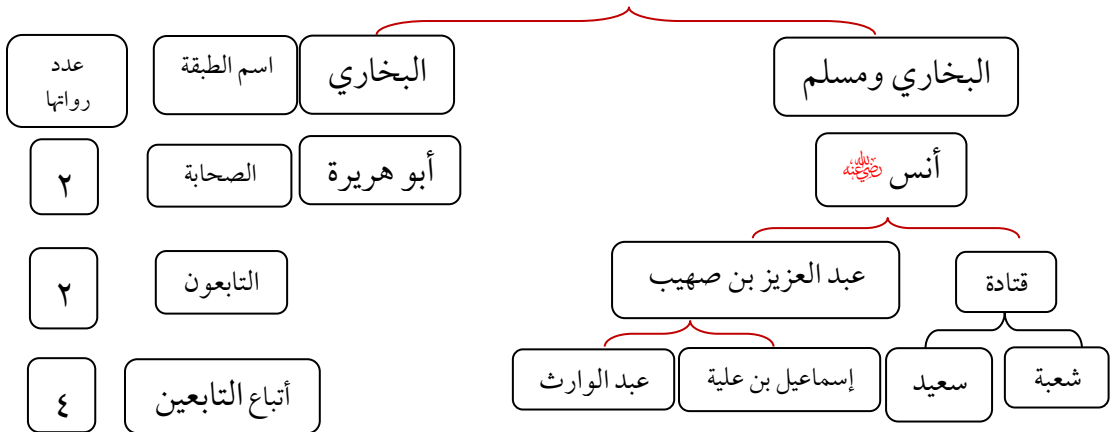
حكم الحديث العزيز:

بحسبه، قد يكون صحيحاً، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً.

---

(١) "نزهة النظر" (ص: ٢٥)، "تدريب الراوي" (٢/ ١٨١).

النوع الرابع عشر

الحديث الغريب

الغريبُ لغةً: مشتق من الغربة، والغريب هو: البعيد عن وطنه، وأهله.

واصطلاحًا: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد في أي موضع من السند[(١)].

❁ شـــرح التعريف:

الحديث الغريب هو الحديث الذي انفرد بروايته راوٍ واحد فقط، إما: في كل طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند، ولا تضرُّ الزيادة في باقي طبقات السند؛ لأنَّ العبرة للأقل، فإذا روى الحديث واحد، عن واحد، عن واحد، عن واحد، من أول السند إلى آخره؛ فهذا غريب، وإذا رواه واحد، عن اثنين، عن ثلاثة، عن أربعة، عن خمسة، مثلاً فهذا غريب، لأنَّ العبرة كما تقدم بالأقل، ما دام أنَّه يوجد في إحدى الطبقات راوٍ واحد، فهو غريب، وكذلك إذا رواه عشرة، عن مائة، عن خمسة، عن واحد، فهو غريب كذلك.

والغريب قسمان:

- **غريب مطلق**، ويسمى «الفرد المطلق»: وهو ما كانت الغرابة في أصل

---

(١) "نزهة النظر" (ص: ٢٥)، "معرفة علوم الحديث" (ص: ٩٩)، "تدريب الراوي" (٢/ ١٨١).

سنده، والمراد بأصل سنده: طرفه الذي فيه الصحابي.

مثاله: حديث «إنما الأعمال بالنيات...» تفرد بروايته من الصحابة عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ولم يروه من التابعين عن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، إلَّا علقمة بن وقاص الليثي، ولم يروِهِ عن علقمة، إلَّا محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروِهِ عن التيمي، إلَّا يحيى الأنصاري، فهذه الغرابة استمرت في ثلاثة دون عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، لكن يحيى بن سعيد الأنصاري هو الذي اشتهر عنه الحديث، فتواتر في آخره.

- **غريب نسبي**، ويسمى «الفرد النسبي»: وهو ما كانت الغرابة فيه إلى جهة معينة.

مثاله: أن يروي مالك عن نافع عن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا حديثًا، ثم يرويه واحد من الرواة، فيروي عن مالك ذلك الحديث متفرداً، ولم يتابعه غيره في روايته عن مالك، وكان الراوي عن نافع جماعة ومنهم مالك، فإنَّ هذا الحديث «فرد» بالنسبة إلى الراوي عن مالك، وإن كان مشهوراً بالنسبة إلى الرواة عن نافع عن ابن عمر، وإلى الرواة عنهم إلينا، وقد يشتهر الحديث بأن يروي عن ذلك المتفرد كثيرون كحديث «إنما الأعمال بالنيات»[(١)].

ملحوظة:

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُٱللَّهُ: الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحًا، أي: أن الفرد والغريب بمعنى واحد، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على «الفرد المطلق»، والغريب أكثر ما يطلقونه على «الفرد النسبي»[(٢)].

---

(١) "شرح شرح نخبة الفكر" (ص: ٢٣٨).
(٢) "نزهة النظر" (ص: ٢٨).

حكم الحديث الغريب:

بحسبه، قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا وهو الغالب[١].

فائدة: هناك نوع آخر من أنواع علوم الحديث؛ وهو معرفة غريب الحديث.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث، من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم، لقلة استعمالها.

وهذا فن مهم يَقبُح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهيِّن، والخائض فيه حقيق بالتحري، جدير بالتوقي».

وقد سُئِل الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن حرفٍ من غريب الحديث؛ فقال: «سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن؛ فأخطئ».

وقال أبو قلابة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلت للأصمعي: يا أبا سعيد، ما معنى قول رسول الله ﷺ: «**الجَارُ أحقُّ بسَقَبه**»[٢]؟ فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ، ولكن العرب تزعم: أن السقب اللزيق[٣].

وأجلُّ كتابٍ في هذا: كتاب «الصحاح» للجوهري، وكتاب «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، و«غريب الحديث» لابن قتيبة، وغيرهم كثير[٤].

---

(١) "التقييد والإيضاح" (ص:٢٥٦).

(٢) السَّقَب: القرب. "الصحاح" للجوهري.

(٣) "التقييد، والإيضاح" (ص: ٢٥٨-٢٥٩)، "التدريب" (٢/ ١٨٤-١٨٥)، "الباعث الحثيث" (ص: ١٥٩)، "توضيح الأفكار" (٢/ ٢٣٥)، "كفاية الحفظة" (ص: ١٧٩).

(٤) "الباعث الحثيث" (ص: ١٦٠).

الفرق بين الحديث الغريب وغريب الحديث:

الحديث الغريب: يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية، أي: خاص بالسند.

وأمَّا غريب الحديث: فيختصُّ بالمتن، أي: بما خفي من ألفاظ المتون الغريبة، ولو كانت متواترة، ووجه غرابته قلة استعماله، بحيث يبعد فهمه، ويحتاج إلى التفتيش عنه من كتب اللغة[(١)].

---

(١) "توضيح الأفكار" (٢/ ٢٣٥).

النوع الخامس عشر

الحديث المعنعن

لغة: الكلام الذي فيه عن.

واصطلاحًا: الحديث الذي رُوي بلفظ «عن» ولو في موضع واحد في السند من غير بيان للتحديث، أو الإخبار، أو السماع[(١)].

❁ شرح التعريف:

الحديث المعنعن: هو الحديث الذي يقول الراوي في سنده: فلان عن فلان، ولو في موضع واحد من السند لم يصرح بالتحديث، أي لم يقل: حدثنا أو أخبرنا أو سمعت، وإنما يأتي بصيغة «عن» المحتملة للاتصال، وعدمه.

و«أن» كـ «عن» عند الجمهور، أي: أن «عن» و«أن» بمعنى واحد لا فرق بينهما.

وحكى ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن جمهور أهل العلم أن «عن» و«أن» سواء، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء، والمجالسة، والسماع، والمشاهدة[(٢)].

---

(١) "تدريب الراوي" (١/ ٢١٤)، "شرح المنظومة البيقونية" للزرقاني (ص: ١١٩).

(٢) "التمهيد" (١/ ٢٦)، "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ٤٧)، "تدريب الراوي" (١/ ٢١٧).

مثال الحديث المعنعن:

قول بعض الرواة: حدثنا فلان، عن فلان، عن فلان، عن رسول الله ﷺ، فهذا الحديث معنعن. ومثاله في الواقع ما رواه مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ «**فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى النَّاسِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعـًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعـًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، مِنَ الْمُسْلِمِينَ**»[١].

حكم الحديث المعنعن:

الصحيح الذي عليه العمل، وهو مذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم أنه متصل بشرطين:

الشرط الأول: سلامة المُعنْعِنْ من التدليس، فإذا كان المعنعن مدلسـًا، فإنه لا يحكم له بالاتصال، لأنَّ المدلس قد يسقط الراوي الذي بينه وبين المذكور تدليسـًا، ولأنَّ الراوي الذي أسقطه قد يكون ضعيفـًا في روايته، أو في دينه، فيُسقطه؛ ليظهر السند بمظهر الصحيح، فهذا لا نحمله على الاتصال، ونخشى من تدليسه.

الشرط الثاني: أن يمكن لقاء الراويين بعضهما ببعض، أي: لقاء الراوي بمن عنعن عنه[٢].

۞

(١) رواه مالك في "الموطأ" (٩٨٩).

(٢)"تدريب الراوي" (١/ ٢١٤-٢١٥)، "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ٤٦-٤٧)، "فتح المغيث" (١/ ٢٠٣).

النوع السادس عشر

الحديث المبهم

المبهم لغةً: من أبهمَ الأمرُ يبهمُهُ إبهامـًا؛ فهو مبهم أي: لم يبينه، ولم يوضحه.

واصطلاحـًا: هو الحديث الذي فيه راوٍ لم يتضح اسمه في المتن، أو الإسناد[(١)].

❁ شـــرح التعريف:

قوله: «هو الحديث الذي فيه راوٍ»: الراوي هنا سواء كان رجلاً أو امرأة، وسواء كان واحداً أو أكثر.

وقوله: «لم يتضح اسمه» أي: أبهم، وأخفي علينا معرفة الراوي، لأنه لم يصرح باسمه، كقوله: حدثني رجل، أو حدثني شيخ، أو حدثني من أثق به، أو حدثني صاحب هذه الدار.

وقوله: «في المتن، أو الإسناد» أي: سواء كان إبهام الراوي في المتن أو في الإسناد، فإن كان المبهم في المتن فلا يضر، وإن كان المبهم في الإسناد -وكان صحابيـًا-؛ فلا يضر أيضـًا، وإن كان المبهم ليس بصحابي؛ فإنه يضرُّ في صحة الحديث.

---

(١) "تدريب الراوي" (٢/ ٣٤٢)، "التقييد، والإيضاح" (ص: ٤٠٦).

مثال المبهم في المتن:

حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن رجلاً، قال: «يا رسول الله، الحج كل عام...؟» فهنا أبهم الرجل، لكنه عُرف من رواية أخرى، وهو الأقرع بن حابس، وهو صحابي[١] رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لكن إذا لم يعرف هذا الراوي، فلا يضر، لأنه في المتن، ولأنه صحابي.

مثال المبهم في السند، والمبهم صحابي:

حديث رافع بن خديج رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن عمه أن النبي ﷺ نهى عن المخابرة[٢]، فهنا أُبهم عم رافع بن خديج مع أن الرواية عنه، لكن عُرف برواية أخرى أن اسمه ظَهير بن رافع[٣].

لكن إذا لم يعرف هذا الراوي؛ فلا يضر لأنه صحابي.

مثال المبهم غير الصحابي في السند: مَا أخرجه أبو داود في السنن فقال: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ حَاجَةً لا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ؛ حَتَّى يَدْنُوَ مِنَ الأَرْضِ» فإنك ترى في إسناد هذه الرواية راوٍ لم يُذكَر اسمه صراحةً (عن رجلٍ) فيُعتَبر هذا عيبٌ؛ ويُحكَم على الحديث بالضعف بسبب الإبهام[٤].

---

(١) "الباعث الحثيث" (ص: ٢١٢-٢٢٢).

(٢) أي المزارعة؛ وصفة المخابرة المنهي عنها: هو أن يُعطي رب الأرض أرضه للمزارع؛ فيحرثها ويعمل عليها بجزء معين من الزرع، وهذا لا يجوز.

(٣) "التعليقات الأثرية" (ص: ٣٧).

(٤) "سنن أبي داود" كتاب الطهارة، باب كيف التكشف عند الحاجة؟ (١/ ٤) برقم (١٤).

تنبيه: وقد صحح الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحديث من طرق كما في "السلسلة الصحيحة" (١٠٧١).

حكم الحديث المبهم:

إذا كان الإبهام في السند –ولم يكن المبهم صحابياً–؛ فهو مردود؛ حتى يعرف الراوي المبهم.

فائدة: بماذا يُعرف المبهم؟

يُعرف المبهم بواحدٍ من اثنين:

الأول: بوروده مسمى في بعض الروايات الأخرى.

الثاني: بتنصيص أهل السير على كثيرٍ منهم[(١)].

فائدة معرفة المبهم:

قال في «التدريب»: ومن فوائد تبيين الأسماء المبهمة:

- تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النفس متشوقة إليه.
- وأن يكون في الحديث منقبة له؛ فيستفاد بمعرفته فضيلته.
- وأن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب، فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من الفضلاء، وخصوصاً إذا كان ذلك من المنافقين.
- وأن يكون سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر؛ فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ؟ إن عُرف زمان إسلامه.
- وإن كان المبهم في الإسناد فمعرفته تفيد ثقته أو ضعفه، ليحكم للحديث بالصحة، أو غيرها[(٢)].

---

(١) "تدريب الراوي" (٢/ ٣٤٣)، "الباعث الحثيث" (ص: ٢٢١).

(٢) "تدريب الراوي" (٢/ ٣٤٣).

فائدة: الفرق بين المبهم والمهمل:

المهمل: هو أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم، ولم يتميز أحدهما عن الآخر، ولا يضر إذا كانا ثقتين، أو ضعيفين، لكن يضر إذا كان أحدهما ثقة، والآخر ضعيفاً.

والفرق بينهما: أن المهمل ذُكر اسمه، والتبس تعيينه.

والمبهم لم يذكر اسمه أصلاً.

مثال المهمل:

- إذا كانا ثقتين: مثاله: ما وقع للبخاري من روايته، قال: حدثنا أحمد «غير منسوب»، عن ابن وهب.

فإن أحمد، إما أحمد بن صالح، أو أحمد بن عيسى، وكلاهما ثقة، فلا يضر الإهمال، وإن كانا ضعيفين؛ فلا يضر الإهمال كذلك.

- **وإذا كان أحدهما ثقة، والآخر ضعيفاً:**

مثاله: سليمان بن داود، وسليمان بن داود، فإن كان سليمان بن داود الخولاني؛ فهو ثقة، وإن كان سليمان بن داود اليمامي؛ فهو ضعيف[١]، فهنا ذكر الاسم والتبس علينا بغيره؛ فيضر الإهمال في هذه الحالة.

أما المبهم؛ فلا يذكر الاسم أصلاً، فيقال: عن رجل، أو حدثنا الثقة، أو حدثنا من أثق به.

---

(١) "تيسير مصطلح الحديث" (ص: ٢١٢-٢١٣) بتصرف.

النوع السابع عشر
الحديث العالي

اعلم أن الإسناد من حيث هو خصيصة من خصائص هذه الأمة، خصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل.

قال الخطيب البغدادي[١]، أخبرني أبو بكر محمد بن المظفر بن علي الدينوري المقرئ، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي، قال: سمعت أبا العباس محمد بن عبد الرحمن الدغولي السرخسي يقول: سمعت محمد بن حاتم بن المظفر، يقول: «إن الله أكرم هذه الأمة، وشرفها، وفضلها بالإسناد، وليس لأحدٍ من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات. وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا، وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدُّوه عداً، فهذا من أعظم نعم الله -تعالى- على هذه الأمة، نستوزع الله شكر هذه النعمة، ونسأله التثبيت، والتوفيق لما يقرِّب

(١) "شرف أصحاب الحديث" (ص: ٤٠)، "فتح المغيث" (٣/ ٣).

منه، ويزلف لديه، ويمسكنا بطاعته، إنه وليٌ حميد». ا.هـ

فهذا من أعظم نعم الله على هذه الأمة، وقد قال أبو علي الجياني: خصَّ الله هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يعطِها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب.

وقال ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[(١)].

وقال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «طلب الإسناد العالي سُنَّة عمَّن سلف»[(٢)].

وقيل ليحيى بن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مرض موته: ما تشتهي؟ قال: بيتٌ خالٍ، وإسنادٌ عالٍ[(٣)].

---

(١) أسنده إليه مسلم في "مقدمة صحيحه" (١/ ١٥)، والرَّامهرمزي في "الْمُحَدِّث" (ص: ٢٠٩)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص: ٦)، والخطيب في "الجامع" (١٦٤٣)، وفي "شرف أصحاب الحديث" (ص: ٤١)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١/ ٥٦)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه الخطيب في "الجامع" (١١٧)، و"الرحلة" (ص: ٨٩)، وانظر كذلك: "تدريب الراوي" (٢/ ١٥٩-١٦٠)، "فتح المغيث" (٣/ ٧)، "توضيح الأفكار" (٢/ ٢٢٧).

(٣) قال شيخنا الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقاً على هذا: «سبحان الله! بيتٌ خالٍ من أجل أن يتفرغ للعلم ولا يشغل، فأقصد من هذا أنه يجب علينا جميعاً -طلبة علم- أن نقضي على الفوضى؛ حتى لا يشوش علينا، إذا سمعنا فوضى من أولاد نزجرهم، ونضربهم ونعلمهم، التعليم من جانب، والوعظ والإرشاد من جانب، لكن إذا لم ينفع إلَّا الزجر والضرب فعل هذا...» ثم قال: «واللغط قد يكون في بعض الأحيان سبباً لحرمان الخير». "السير الحثيث" (ص: ٢٩٣).

تعريف الحديث العالي

العالي لغةً: ضد النازل، وهو الشيء المرتفع على غيره.

واصطلاحًا: هو الذي قل عدد رواته بالنسبة إلى سند آخر، يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر[(١)].

❁ شـــرح التعريف:

الحديث العالي هو الحديث الذي قل عدد رواة إسناده؛ بالنسبة إلى سندٍ آخر، يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر، لأنه إذا قل عدد الرواة قلت الوسائط، وكلما قلت الوسائط ضعف احتمال الخطأ، وكلما كثر رواة الإسناد كثرت الوسائط، وكثر ورود احتمال الخطأ.

ويتضح هذا بالمثال:

فإذا كان رواة الحديث ثلاثة؛ فالخطأ يحتمل في الأول، ويحتمل في الثاني، ويحتمل في الثالث، فالاحتمالات ثلاثة، فإذا كان رواة الحديث خمسة؛ صار عندنا خمسة احتمالات، ومعلوم أنَّه كلما قل احتمال الخطأ ازداد السند علواً، فإذا رُوي هذا الحديث بسند بينه وبين الراوي خمسة، وروي نفس الحديث من طريقٍ أخرى بينه وبين الراوي ثلاثة، فالثاني هو العالي، والأول هو النازل، لأن احتمال الخطأ في الثلاثة أقل من احتمال الخطأ في الخمسة، ولا يلزم من علو الإسناد صحة

---

(١) "نزهة النظر" (ص: ٥٨)، "شرح البيقونية" للزرقاني (ص: ١٢٩-١٣٠).

الحديث، ولا من نزول الإسناد ضعف الحديث، فقد يكون النازل صحيحًا، وقد يكون العالي ضعيفًا.

فمثلاً: الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوجد عنده أحاديث في بغداد نازلة، ولكنها توجد عند بعض المشايخ عالية، مثل عبد الرزاق، فسافر أحمد من بغداد إلى صنعاء لأجل أن يسمع منه أحاديث، هي موجودة عنده في بغداد، لكنها نازلة، فقد يكون بينه وبين الرسول ﷺ مثلاً ستة، فإذا أخذه عن عبد الرزاق ارتفع إلى خمسة أو أربعة، فقد يقول: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن الزهري، عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فهؤلاء أربعة، أو يقول: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، فهؤلاء خمسة، فالرغبة في علو الإسناد لأجل قلة الوسائط، التي يحصل بسببها قلة الأوهام والأخطاء.

ولهذا قال السيوطي[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا ريب في اتفاق أئمة الحديث قديمًا، وحديثًا على الرحلة إلى مَن عنده الإسناد العالي».

فائدة: العلو قسمان:

- **علو عدد:** فكلما قل رجال الإسناد كان عاليًا، وكلما كثر رجال الإسناد كان نازلاً.
- **علو صفة:** وذلك بأن يكون رجال السند الأول أثبت في الحفظ والعدالة من رجال السند الثاني، وإن تساوى السندان في العدد؛ لكنهم اختلفوا في الصفة.

حكم الحديث العالي:

بحسبه، قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا، فالعلو ليس شرطًا في صحة الحديث.

---

(١) "تدريب الراوي" (٢/ ١٦١).
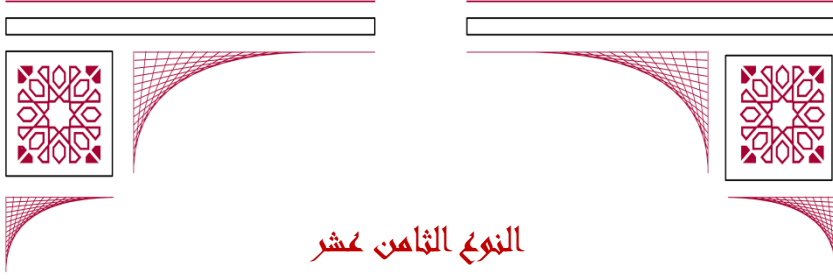
النوع الثامن عشر

الحديث النازل

النازل لغةً: الشيء السافل الذي تحت غيره، والنزول ضد العلو[١].

واصطلاحًا: هو عكس الحديث العالي، وهو الذي كثر رواته بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل[٢].

شـــرح التعريف:

السند النازل ضد السند العالي، وسُمي نازلاً نظراً لبعده عن قائله، لكثرة عدد الرواة بالنسبة إلى سندٍ آخر، لأنه كلما كثرت الوسائط قوي احتمال الخطأ.

مثاله: ما سبق ذكره في الحديث العالي.

فائدة: هل العلو أفضل أم النزول؟

العلو أفضل من النزول على الصحيح الذي قاله الجمهور؛ لأنه يُبْعِد كثرة احتمال الخلل عن الحديث، والنزول مرغوب عنه[٣].

---

(١) "تدريب الراوي" (٢/ ١٧١)، "الباعث الحثيث" (ص: ١٥٦)، "شرح ألفية السيوطي" (٢/ ١٦٨) لشيخنا محمد آدم الأتيوبي.
(٢) "شرح شرح النخبة" (ص: ٦٢٦-٦٣٠)، "شرح البيقونية" للزرقاني (ص: ١٢٩).
(٣) تنبيه: العلو أفضل من النزول مع الصحة، أما العلو مع عدم الصحة فلا قيمة له.

قال ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: النزول شؤم[١].

وقال ابن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الإسناد النازل قرحة في الوجه[٢].

وهذا إذا تساوى الإسناد في القوة.

ويكون النزول أفضل إذا تَميَّز الإسناد النازل بفائدة، كزيادة الثقة في رجاله على العالي، أو كونهم أحفظ، أو أفقه، أو كونه متصلاً بالسماع، أو كونه مقبولاً والعالي ضعيف[٣].

حكم الحديث النازل:

بحسبه، قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا.

---

(١) أخرجه الخطيب في الجامع (١/ ١٢٣) (١١٩).
(٢) أخرجه الخطيب في الجامع (١/ ١٢٣) (١١٨).
(٣) "تدريب الراوي" (٢/ ١٧٢)، "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (٢/ ١٦٨-١٨٩) لشيخنا محمد آدم الأتيوبي.

النوع التاسع عشر

الحديث المرسل

المرسل لغةً: الشيء المطلق، كالبهيمة المرسلة للرعي، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم:٨٣][١].

كأن المرسل أطلق الإسناد، ولم يقيده براوٍ معروف.

واصطلاحًا: هو ما أضافه التابعي إلى رسول الله ﷺ دون ذكر الواسطة[٢].

❁ شــرح التعـريف:

الحديث المرسل هو الذي يضيفه التابعي إلى النبي ﷺ، من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، ولا يذكر الواسطة بينه وبين النبي ﷺ.

قال الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا التعريف هو الذي عليه أكثر المحدِّثين، فهذه الواسطة الساقطة مجهولة عندنا، ولو علمنا أن الساقط صحابي لمَا صاغ لأحد أن يختلف في حجيته، وبهذا يتبين خطأ من قال: أن المرسل ما سقط منه الصحابي[٣]، إذ أن الصحابة كلهم عدول بلا نزاع بين أهل الحق، فلا يضر سقوط الصحابي

---

(١) "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/ ١٣٩).

(٢) "نزهة النظر" (ص: ٤١)، "فتح المغيث" (١/ ١٥٦)، "التقييد، والإيضاح" (ص:٧١)، "توضيح الأفكار" (١/ ٢٥٨).

(٣) مثل قول البيقوني: "ومرسل منه الصحابي سقط"...

أبداً».

مثاله: ما رواه أبو داود في «المراسيل»[(١)] عن الزهري «أن النبي ﷺ استعان بناس من اليهود في خيبر في حربه فأسهم لهم».

فالزهري إمام من أئمة التابعين، روى هذا الحديث عن النبي ﷺ مباشرة دون أن يذكر الواسطة التي سمع الحديث بواسطتها، إما صحابيـاً، أو تابعيـاً، فيحكم على هذا الحديث من هذه الطريق بالضعف حتى يتبين الواسطة، أي: التي بين الزهري وبين النبي ﷺ.

فائدة: المرسل ينقسم إلى قسمين:

١) **مرسل جلي:** وهو ما تقدم تعريفه.

٢) **مرسل خفي:** وهو رواية الراوي عمن عاصره، ولم يلقه. وهذا تعريف الحافظ ابن حجر، وتبعه عليه تلميذه السخاوي[(٢)].

---

(١) "المراسيل" (ص: ٣٥٤) رقم (٢٧٠)، وقال البيهقي: «إسناده ضعيف، ومنقطع».
وانظر: "نصب الراية" (٣/ ٤٢٢) رقم (٥٩٣٦).

(٢) "نزهة النظر" (ص: ٤٣)، "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٦٢٣)، "فتح المغيث" (٤/ ٧١)، ورجح هذا التعريف شيخنا العلامة المحدّث مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "السير الحثيث" (ص: ٣٢٨) وأيّد من ذهب إلى هذا القول: بأن أهل العلم أجمعوا على أن المخضرمين الذين عاصروا النبي ﷺ مثل: أبي عثمان، وقيس بن أبي حازم، وغيرهما، إذا روى أحدهم حديثـاً عن النبي ﷺ كانت روايته من قبيل الإرسال، وليست من قبيل التدليس.

تنبيه: المراد بالمرسل في الفائدة المذكورة مطلق الانقطاع لا ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، وموضع هذه الفائدة في نوع المنقطع؛ وإنما ذكرتها هنا من باب ترتيب الفائدة في الذهن؛ وهو أن المرسل ينقسم إلى جلي وخفي.

الفرق بين الإرسال الجلي والإرسال الخفي:

أولاً: الإرسال الجلي: يُعرَف بعدم التلاقي بين الراوي وشيخه، لكونه لم يدرك عصره.

ثانيًا: الإرسال الخفي: يُعرف بعدم لُقي الراوي لمن عاصره، فقد أدرك من روى عنه لكنه لم يلقه.

حكم الحديث المرسل:

ضعيف عند جمهور المحدثين، وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول للجهل بحال الساقط[١].

فائدة: مراسيل الصحابة على قسمين:

١- مراسيل كبار الصحابة حجة باتفاق المحدّثين.

٢- مراسيل صغار الصحابة محكوم بصحتها، على المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور وغيرهم، وأطبق عليه المحدّثون، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول[٢].

---

(١) "تدريب الراوي" (١/ ١٩٨).

فائدة: اختلف أهل العلم في حكم المرسل على عشرة أقوال: (١) حجة مطلقًا. (٢) لا يحتج به مطلقـًا. (٣) يحتج به إن أرسله أهل القرون الثلاثة. (٤) يحتج به إن لم يرو إلا عن عدل. (٥) يحتج به إن أرسله سعيد فقط (٦) يحتج به إن اعتضد. (٧) يحتج به إن لم يكن في الباب سواه. (٨) هو أقوى من المسند. (٩) يحتج به ندبـًا لا وجوبـًا. (١٠) يحتج به إن أرسله صحابي. وانظر "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" (ص: ٤٨-٤٩) للعلائي، "تدريب الراوي" (١/ ٢٠٢)، "شرح ألفية السيوطي" (١/ ١٥٢) لشيخنا محمد آدم الأتيوبي.

(٢) "تدريب الراوي" (١/ ٢٠٧).

قال الحافظ صلاح الدين العلائي: «...أما عصر الصحابة؛ فلا ريب في شيوع الإرسال منهم، وإن لم يحصل نكير البتة على أحد ممن أرسل من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الحديث عن النبي ﷺ، ولم يقل لأحد منهم أبداً هل سمعت هذا من النبي ﷺ، أو بينك وبينه واسطة؟ بل؛ روى كثير منهم الحديث الكثير، مع العلم الشائع بينهم أنه لم يسمع كل ذلك منه ﷺ، كابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وبقية الصغار من أصحاب النبي ﷺ و-رضي الله عنهم-، حتى قيل: إن ابن عباس لم يسمع من النبي ﷺ إلَّا أربعة أحاديث، وقد روي له عن النبي ﷺ ألف حديث وستمائة وستون حديثًا، وهذا مما يعلم ضرورة أنه لم يسمع جميعها من النبي ﷺ.

وروى عن عائشة، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وغيرهم، أحاديث بدء الوحي، والإسراء، وغير ذلك، مما لم يكن بالمدينة، ولم يصرحوا بسماعهم له من النبي ﷺ، بل قد صرح بعضهم بأن في الذي يرويه ما هو مرسل، كما قال البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ليس كل ما نحدثكم به سمعناه من النبي ﷺ، ولكن سمعنا وحدثنا أصحابنا، ولم يكن بعضنا يكذب على بعض، وكذلك روي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على كثرة ملازمته النبي ﷺ، و تبحره فيما حفظ عنه، روى حديث: «من أصبح جنبًا؛ فلا صيام له» فلما روجع فيه قال: سمعته من الفضل بن العباس؛ وكذلك ابن عباس في حديث: «إنما الربا في النسيئة» أرسله أولاً ثم أسنده عن أسامة بن زيد، إلى غير ذلك من الصور التي يطول ذكرها، ولم ينكر عليهم أحد الإرسال أصلاً، فدل ذلك على اتفاق عصر الصحابة على قبول المرسل، ولا ريب فيه»[١].

---

(١) "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" (ص: ٦٧-٦٨) "فتح الباري" (١/ ٥١١)
=

النوع العشرون

الحديث المنقطع

المنقطع لغةً: الشيء المنفصل عن غيره، كالعضو المنقطع عن الجسد، والانقطاع ضد الاتصال.

واصطلاحًا: ما سقط من أثناء سنده راوٍ، أو أكثر ليس على التوالي[(١)].

۞ شــرح التعريف:

الحديث المنقطع هو ما سقط من أثناء إسناده راوٍ واحد، في موضعٍ واحد، أو في مواضع متعددة، بشرط أن لا يكون على التوالي، احترازاً من المعضل، وألَّا يكون الساقط صحابياً، وأن لا يكون السقط في أول الإسناد بل؛ يكون السقط في أثناء الإسناد.

= "النكت على كتاب ابن الصلاح" للحافظ ابن حجر (٢/ ٥٤٠-٥٤١) "تدريب الراوي" (١/ ١٩٦)، "الإصابة في تمييز الصحابة" (١/ ١٥٩)، "شرح ألفية السيوطي" لشيخنا محمد آدم الأتيوبي (١/ ١٥٤)، "الإكليل في أجوبة العلامة ربيع المدخلي على أسئلة المصطلح، والجرح والتعديل" سؤال رقم (١٨) للشيخ أبي همام -حفظه الله-.

(١) هذا ما استقر عليه الاصطلاح، أما المنقطع عند المتقدمين من علماء الحديث فهو: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه. والذي عَرَّفتُ به المنقطع هو ما جرى عليه الحافظ ابن حجر في "نخبة الفكر، وشرحها" (ص: ٤٢)، وكذلك الحافظ العراقي. وانظر: "التقييد، والإيضاح" (ص: ٧٦)، "فتح المغيث" (١/ ١٩٥-١٩٦)، "تدريب الراوي" (١/ ٢٠٧)، ورجح هذا التعريف شيخنا مقبل الوادعي في "السير الحثيث" (ص: ١٠٨).

فمثلاً: إذا كان الحديث قد رواه واحد واسمه أحمد، عن الثاني واسمه إبراهيم، عن ثالث واسمه عبد الله، عن رابع واسمه صالح، عن خامس واسمه عبد الرحمن، ثم وجدناه مروياً عن واحد واسمه محمد، عن ثالث واسمه عبد الله، مباشرة سقط الراوي رقم اثنين واسمه إبراهيم، ثم اتصل الإسناد الثالث عن الرابع، عن الخامس؛ فهو منقطع، لأن الراوي رقم اثنين واسمه إبراهيم سقط من الإسناد، وهو الواسطة بين الأول والثالث.

فائدة: يقسِّم العلماء الانقطاع إلى أربعة أقسام:

١) أن يكون الانقطاع من أول السند من جهة المصنف، ويُسمى معلقاً.

٢) أن يكون الانقطاع من آخر السند من جهة الصحابي، ويُسمى مرسلاً.

٣) أن يكون الانقطاع من أثناء السند بواحد فقط، أو أكثر ليس على التوالي، ويُسمى منقطعاً.

٤) أن يكون الانقطاع من أثناء السند باثنين فأكثر على التوالي، ويُسمى معضلاً.

مثال الحديث المنقطع:

ما أخرجه الإمام أبو داود[1]، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان، حدثنا قتادة، قال: حدثني أبو مجلز، عن حذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أن رسول الله ﷺ لعن من

---

(١) رواه "أبو داود" (٤٨٢٦)، و"أحمد" (٢٣٣٢٣) و(٢٣٤٣٦) وغيرهما، وقد ضعف الحديث العلامة الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ في "الضعيفة" (٢/ ٩٧) رقم (٦٣٨)، والعلامة الوادعي رَحِمَهُٱللَّهُ في "تعليقه على المستدرك" (٤/ ٤١٨) رقم (٧٨٣٥)، و"أحاديث معلة ظاهرها الصحة" (ص: ١١٨)، وانظر كتابي "إسعاف الأخيار بما اشتهر ولم يصح من الأحاديث، والآثار، والقصص، والأشعار" (١/ ٥١٣).

جلس وسط الحلقة.

أبان هو ابن يزيد العطار، ولم ينفرد بهذا الحديث عن قتادة، بل تابعه شعبة بن الحجاج عند الإمام أحمد وغيره.

وليس في رجال هذا الإسناد أحد غير ثقة، بل كلهم ثقات، والاتصال صريح فيه إلى أبي مجلز، واسمه لاحق بن حميد، أما بينه وبين حذيفة وهو ابن اليمان، فليس بمتصل، فإنَّ شعبة قال بعد روايته: «لم يدرك أبو مجلز حذيفة»، وحيث إن أبا مجلز هذا تابعي لقي بعض الصحابة، فإن أقصى ما يتصور من السقط بينه وبين حذيفة لا يعدو أن يكون رجلاً واحداً، هذا على اعتبار الأغلب.

وهذه الصورة من الانقطاع كثيرة شائعة، خصوصًا فيما بين التابعين والصحابة الذين لم يسمعوا منهم.

مثال آخر في الأثر المنقطع:

قال ابن كثير[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال أبو عبيد القاسم بن سلام: حدثنا محمد بن يزيد، حدثنا العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي، قال: سُئل أبو بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن قول الله -تعالى-: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾، فقال: أي سماءٍ تظلني، وأي أرض تقلني، إن قلت في كتاب الله ما لا أعلم».

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا منقطع بين إبراهيم التيمي، والصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ».

وقال شيخنا الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على «تفسير ابن كثير»[(٢)]: «منقطع من حديث أبي معمر عبد الله بن سخبرة عن أبي بكر، ومن طريق إبراهيم التيمي.

---

(١) "تفسير ابن كثير" (٤/ ٦٠٨).

(٢) (١/ ١٦)، وقد ذكرت هذا في كتابي "إسعاف الأخيار بما اشتهر ولم يصح من الأحاديث، والآثار، والقصص، والأشعار".

فإن إبراهيم التيمي لم يسمع من أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

حكم الحديث المنقطع:

ضعيف بالاتفاق؛ وذلك للجهل بحال الراوي الساقط[(١)].

فائدة:

هناك فرق بين المقطوع والمنقطع:

فالمقطوع غير المنقطع؛ لأن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات الإسناد، أي: أن الحديث المقطوع من كلام التابعي فمن دونه إلى عصرنا، والمنقطع ما انقطع سنده بسقط في الإسناد.

---

(١) "الموقظة" (ص: ٤٠)، "تيسير مصطلح الحديث" (ص: ٧٨).

تنبيه: لكنه صالح في الشواهد إذا كان السقط في الطبقات العالية؛ وذلك غالب ما يقع من الانقطاع في الأسانيد.
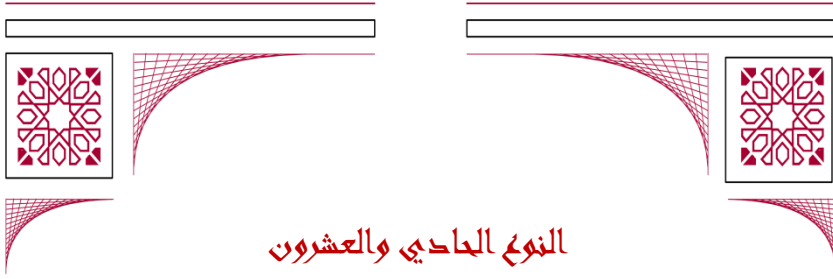
النوع الحادي والعشرون

الحديث المعضل

المعضل لغةً: مأخوذ من الإعضال، تقول: أعضله، إذا أعياه، وأعجزه، كالداء الذي أعضل الأطباء، وأعجزهم علاجه[(١)].

اصطلاحًا: ما سقط من أثناء سنده اثنان فأكثر على التوالي في موضعٍ، أو أكثر[(٢)].

شـــرح التعريف:

الحديث المعضل هو ما سقط من أثناء سنده اثنان فصاعداً على التوالي، وسواء كان هذا السقط في موضعٍ واحد، أو عدة مواضع.

فخرج بقوله: «من أثناء سنده».

- **المرسل**: لأن السقط فيه يكون من أخر السند؛ من جهة الصحابي.
- **المعلق**: لأن السقط يكون فيه من أول السند؛ من جهة المصنف.

وخرج بقوله: «اثنان فأكثر على التوالي».

---

(١) "تدريب الراوي" (١/ ٢١١)، "توضيح الأفكار" (١/ ٢٩٦-٢٩٧)، "الباكورة الجنية" (ص: ٦٨) (ملزمة).

(٢) "تدريب الراوي" (١/ ٢١١)، "نزهة النظر" (ص: ٤٢)، "فتح المغيث" (١/ ١٧٦).

المنقطع، لأن المنقطع ما سقط منه راوٍ أو أكثر، ليس على التوالي.

فمثلاً: إذا كان السند هم واحد، واثنين، وثلاثة، وأربعة، وخمسة، وسقط من السند الثاني، والثالث، فهذا يُسمى معضلاً، لأنه سقط منه راويان على التوالي، وإذا سقط منه الثاني والرابع فهذا منقطع، لأنه لم يتحقق شرط من شروط المعضل، وهو على التوالي.

وإذا سقط الثالث، والرابع، والخامس مما سنده ستة رجال، فهذا يكون معضلاً، لأن المعضل هو ما سقط منه راويان فأكثر على التوالي.

مثال الحديث المعضل:

ما رواه الحاكم بسنده إلى القعنبي، عن مالك أنه بلغه أنَّ أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «للمملوك طعامه، وكسوته بالمعروف، ولا يُكلف من العمل إلَّا ما يطيق».

قال الحاكم: هذا حديث معضل عن مالك.

قلت: ووجه إعضاله أنه سقط منه راويان متواليان، بين مالك وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهما محمد بن عجلان وأبوه[(١)].

حكم الحديث المعضل:

ضعيف باتفاق العلماء؛ للجهل بحال الساقطين[(٢)].

---

(١) "معرفة علوم الحديث" (١/ ٣٧)، "تدريب الراوي" (١/ ٢١٢)، قلت: وإن كان قد عرف حال الساقطين؛ فإنه لا مانع أن يؤتى به كمثال؛ من أجل تقريب الفهم.

(٢) "تيسير مصطلح الحديث" (ص: ٧٦).

النوع الثاني والعشرون

الحديث المعلق

المعلق لغةً: من علق الشيء بغيره، أي: جعله معلقًا به، كتعليق الثوب على الحبل.

واصطلاحًا: ما حُذِفَ من أول إسناده راوٍ فأكثر على التوالي[1].

❁ شـــرح التعريف:

قوله: «ما حُذف من أول إسناده» أي: من أول إسناده من جهة المصنف، كالبخاري ومسلم مثلاً، ولا يكون هذا الحذف من جهة الصحابي.

قوله: «راوٍ فأكثر على التوالي» أي: يحذف ويسقط راوٍ، أو أكثر على التوالي، ولو يسقط جميع الإسناد، فهذا كله يُقال له معلق، سواء سقط من إسناده راوٍ، أو راويان، أو ثلاثة، أو أربعة، أو جميع الإسناد، حتى لو قال المصنف: قال رسول الله ﷺ مباشرة، ولم يذكر أي راوٍ، هذه الصور كلها يقال لها معلقات.

---

(١) "هدي الساري" (ص: ١٨)، "نزهة النظر" (ص: ٤٠)، "تدريب الراوي" (١/ ٢١٩)، "التقييد، والإيضاح" (ص: ٩٠)، "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/ ١٧٠) لشيخنا محمد آدم الأتيوبي -حفظه الله-.

وبالمثال يتضح المقال، ويزول الإشكال:

إذا قال البخاري: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ عَبْدُ الله بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى المِنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ،...**».

فلو حذف البخاري شيخه الحميدي، فقال: عن سفيان بن عيينة مباشرة، فهذا يعتبر معلقـًا، وكذا لو قال البخاري: قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**» فهذا يعتبر معلقـًا.

تتلخص صور المعلق فيما يلي:

- أن يحذف المصنف من حدَّثه: أي شيخه، ويضيفه إلى من فوقه، كما لو حذف البخاري شيخه الحميدي، وأضافه إلى سفيان.
- أن يحذف كل الإسناد إلَّا الصحابي، أو الصحابي والتابعي معـًا.
- أن يحذف جميع السند حتى الصحابي، ثم يقول قال رسول الله ﷺ: كذا[١].

حكم الحديث المعلق:

ضعيف مردود؛ لأنه فقد شرطـًا من شروط القبول؛ وهو اتصال السند.

❁ المعلقات في الصحيحين:

أولاً: المعلقات في «صحيح مسلم»:

ذكر العلماء أن في «صحيح مسلم» أربعة عشر حديثا معلقـًا، وكلها موصولة

---

(١) "شرح شرح النخبة" (ص: ٣٩٤).

في الصحيح نفسه سوى حديث واحد؛ فقد وُجِدَ موصولاً في صحيح البخاري.

إذاً فمعلقات الإمام مسلم لا نحتاج إلى بحثها؛ لأنَّها كلها موصولة.

ثانيًا: المعلقات في «صحيح البخاري»:

ذكر العلماء أن المعلقات في صحيح البخاري ألف وثلاثمائة وواحد وأربعين حديثًا، كلها موصولة في الصحيح نفسه سوى مائة وستين حديثًا، أو مائة وتسع وخمسين حديثًا هي التي تحتاج إلى بحث[١].

وقد بحث العلماء في المعلقات التي في صحيح البخاري وذكروا أسانيدها المتصلة، وأحسن من جمع ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب سماه «تغليق التعليق».

وذكر العلماء أن المعلقات في صحيح البخاري على قسمين:

- ما ذُكر بصيغة الجزم: مثل: قال، وذَكر، و حَكى.
- ما ذكر بصيغة التمريض: مثل: قيل، وذُكر، وحُكي.

فما كان منها بصيغة الجزم؛ فهو صحيح إلى من علقه عنه، وما كان بصيغة التمريض؛ فهو ضعيف.

وهذه القاعدة ليست على إطلاقها؛ فهناك معلقات بصيغة الجزم وهي ضعيفة لا يحتج بها، ومعلقات بصيغة التمريض؛ وهي صحيحة.

والذين اعترضوا على القاعدة المشهورة في المعلقات التي في الصحيح، قالوا: كيف نحكم على حديث سقط من سنده راوٍ فأكثر أنه صحيح، وأهل الحديث لا يحتجون بتوثيق المبهم، فمن قال: حدثني الثقة لم يُقبل منه هذا التوثيق حتى

---

(١) "فتح الباري"، "شرح نظمِ اللؤلؤ الْمكنون للحافظ حكمي" للخضير.

يصرح باسم هذا الثقة، لماذا؟ لأنه قد يكون ثقة عنده، غير ثقة عند غيره، وغاية جزم البخاري في المعلق أن يكون كتوثيق المبهم؛ فلا يقبل.

الخلاصة:

أنه لا بد من البحث والتفتيش عن المعلق، والحكم عليه بما يستحق، نعم ما كان في الصحيح بصيغة الجزم، فالثابت منه أكثر مما كان بصيغة التمريض، فهذه قاعدة أغلبية.
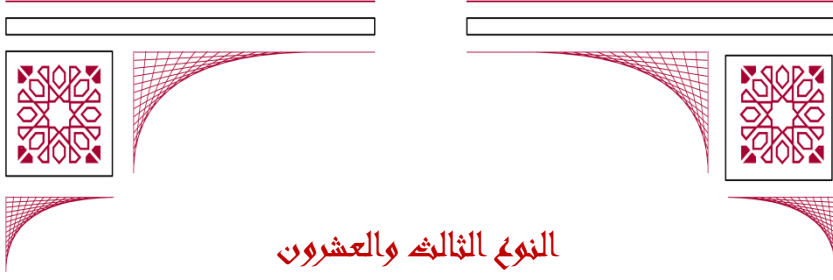
النوع الثالث والعشرون

الحديث المدلس

المدلس لغةً: هو الشيء المخفي، وهو مشتق من الدلس، وهو اختلاط الظلام بالنور، ومنه التدليس في البيع، يُقال: دلَّس فلان على فلان، أي: ستر عنه العيب الذي في السلعة(١).

واصطلاحًا: هو إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره(٢).

❁ شـــرح التعريف:

التدليس: هو أن يخفي المدلس عيبًا في الإسناد، ويُظهر تحسينه بألفاظ محتملة للسماع، كـ:عن، أو أن أو غيرهما، هروبًا من الكذب، فهو إيهام، وتعمية، وتغطية من المدلس على السامع.

والتدليس قسمان:

١ – تدليس الإسناد.

---

(١) "لسان العرب" مادة "دلس"، "شرح النخبة" (ص: ٤٢)، "فتح المغيث"(١/ ١٩٦-١٩٧)، "ظفر الأماني في مختصر الجرجاني" (ص: ٣٧٣)، "توضيح الأفكار" (١/ ٣١٥).

(٢) "معجم المصطلحات الحديثية" (١/ ١٣).

٢- تدليس الشيوخ[١].

أولاً: تدليس الإسناد:

تدليس الإسناد: هو أن يروي الراوي عمن سمع منه، ما لم يسمع منه موهماً أنه سمع منه[٢].

شــرح التعريف:

هذا هو تعريف تدليس الإسناد بلا خلاف بين أهل العلم، وهو أن يروي الراوي عن شيخ قد لقيه، وسمع منه بعض الأحاديث، وسمع بعض الأحاديث الأخرى عنه بواسطة، فيرويها مسقطاً للواسطة بصيغة توهم السماع، وليست صريحة، كأن يقول: «قال، أو عن، أو ذكر فلان»، ولا يقول: «قال لنا، أو سمعت،

---

(١) وهو ما جرى عليه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص: ٥٣) والنووي في "التقريب" كما في "التدريب" (١/ ٢٢٣)، وابن كثير كما في "الباعث الحثيث" (ص: ٦٢-٦٣)، والطيبي في "الخلاصة في أصول الحديث" (ص: ٥٧)، والحافظ ابن حجر في "شرح شرح النخبة" (ص: ٤١٦-٤١٧)، والسخاوي في "فتح المغيث" (١/ ٢٢٢)، وجميع أنواع التدليس مثل: تدليس التسوية، وتدليس القطع، ويسمى أيضاً تدليس الحذف، وتدليس العطف، وتدليس البلدان، فهذه جميعاً تنتهي إلى هذين القسمين الرئيسيين.

(٢) وبهذا التعريف قال الإمام الشافعي، وأبو بكر البزار، وابن عبد البر، وأبو الحسن ابن القطان، وابن حجر، والسخاوي، واللكنوي، وغيرهم.

وهذا التعريف يقول عنه الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا اختلاف بين جماعة المحدثين فيه، وباشتراطهم اللقي فرقوا بين الحديث المدلس، وبين المرسل الخفي تفريقاً بيناً، قال ابن القطان: والفرق بينه وبين الإرسال، هو أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه».

وانظر: "التقييد، والإيضاح" (ص: ٩٧)، "النكت" (٢/ ٦١٤)، "أسباب اختلاف المحدثين" (١/ ٢٧٤-٢٧٧)، "شرح ألفية السيوطي" (١/ ١٩٣) لشيخنا محمد آدم الأتيوبي.

أو حدثني، أو أخبرني»، فهذا يعتبر إيهاماً منه وتغطية، فيؤدي هذا إلى توقفنا في روايته حتى نتأكد هل سمع منه هذا الحديث أم لم يسمعه.

وهذا النوع من التدليس اشتهر عند العلماء بتدليس الإسناد.

حكم تدليس الإسناد:

مكروه جداً ذمَّهُ أكثر العلماء[(١)].

ثانياً: تدليس الشيوخ:

تدليس الشيوخ: هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف[(٢)].

❁ شـــرح التعريـف:

تدليس الشيوخ: هو أن يصف المدلس شيخه الذي سمع منه بوصف غريبٍ لا يُعرف به من اسم، أو كنية، أو قبيلة، أو صنعة، أو نحو ذلك، لكي يُوعر ويُعسِّر الطريق إلى معرفة هذا الشيخ، إما إيهاماً بتكثير شيوخه، وإما لضعف شيخه، أو لصغر سنه، وهو كبير السن، فيستحي ويستنكف أن يقول: حدثني فلان، فيكون هذا الكبير تلميذاً لهذا الشاب الصغير، وقد يكون لإيهام كثرة الرواية عن هذا الشيخ، ويخاف أن يقول الناس: أنت ما عندك إلَّا هذا الشيخ، وقد يكون إذا صرح به يؤذى بسببه، أو لخصومة بين التلميذ والشيخ، أو إيهام الرحلة والتكثر بالمشايخ، أو التفنن في العبارة، وتنويع صيغ الرواية، وغير ذلك من الأسباب

---

(١) "شرح شرح النخبة" (ص: ٤٢٢)، "تدريب الراوي" (١/ ٢٢٨) "التقييد، والإيضاح" (ص: ٩٧).

(٢) "التقييد والإيضاح" (ص: ٩٦)، "تدريب الراوي" (١/ ٢٢٨)، "أسباب اختلاف المحدّثين" (١/ ٣٠٤- ٣٠٦).

الكثيرة الحاملة على التدليس.

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قوله في التعريف: أن يصفه بوصف لا يعرف به، هذا ليس قيداً بل؛ إذا ذكره بما يُعرف به، إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليسًا، كقول الخطيب أخبرنا على بن أبي علي البصري، ومراده بذلك أبو القاسم علي ابن أبي علي الحسن بن علي التنوخي، وأصله من البصرة، فقد ذكره بما يُعرف به، لكنه لم يشتهر بذلك، وإنما اشتهر بكنيته، واشتهر أبوه باسمه، واشتهرا بنسبتهما إلى القبيلة لا إلى البلد.

ولهذا نظائر كصنيع البخاري في شيخه الذهلي[١]، فإنه تارة يُسميه فقط فيقول: حدثني محمد بن عبد الله، فينسبه إلى جده، وتارة يقول: حدثنا محمد بن خالد، يريد الذهلي فينسبه إلى والد جده، وكل ذلك صحيح، إلَّا أن شهرته بمحمد بن يحيى الذهلي.

حكم تدليس الشيوخ:

الحكم الشرعي: بحسبه.

الحكم الاصطلاحي: يُبحث عن حقيقة الشيخ، ويُحكم عليه بما يستحق، فإن لم يعرف حكم بجهالته.

حكم رواية المدلس:

اختلف العلماء في قبول رواية المدلس على أقوال، أشهرها:

---

(١) كان بين البخاري وبين محمد بن يحيى الذهلي شيء من التخاصم، حتى منع الذهلي أصحابه من الحضور عند البخاري، ولم يمنع ذلك البخاري من التخريج عن الذهلي، لقوة ديانته وأمانته، فخشي البخاري من التصريح به أن يكون مصدقًا للذهلي فيما يقوله في حقه؛ فأخفى اسمه. "فتح المغيث" (١/ ٢١٢)، "ظفر الأماني" (ص: ٣٩٢).

١- رد رواية المدلس مطلقًا، سواء بيَّن السماع أو لم يبين، حكاه ابن الصَّلاحِ عن فريق من أهل الْحَدِيْث والفقه، وهذا مبني عَلَى القَوْل بأنّ التدليس نفسه جرح تسقط بِهِ عدالة من عُرِف بِهِ[١].

والصحيح: الَّذِيْ عليه الجمهور أنه ليس بكذب يصح به القدح في عدالة الرَّاوِي حَتَّى نرد جميع حديثه، وإنما هو ضَرْبٌ من الإيهام[٢].

٢- قبول رواية المدلس مطلقًا، وهو قول من لم يروا التدليس ناقضًا للعدالة، ونقله الْخَطِيْب البغدادي عن جمهور من قَبِلَ المراسيل[٣].

٣- التفصيل: إن صرح بالسماع أو ما يدل عليه قبلت روايته، أي إذا قال: سمعت، أو حدثنا، أو أخبرنا، أو نحوها، قُبِل حديثه، وإن لم يُصرح بالسماع لم تُقبل روايته، أي إذا قال: عن ونحوها، لم يُقبل حديثه، فحكمه حكم المرسل، وهذا الَّذِيْ عَلَيْهِ جمهور أَهْل الْحَدِيْث وغيرهم، وهو الراجح[٤].

---

(١) "شرح السيوطي على ألفية العراقي" (ص: ١٧٤).
(٢) "أثر اختلاف المتون، والأسانيد في اختلاف الفقهاء". ماهر الفحل.
(٣) "الكفاية في علم الرواية" (ص: ٣٦١).
(٤) "علوم الحديث" (ص: ٥٤) لابن الصلاح، "أسباب اختلاف المحدثين" (١/ ٢٩٧-٣٠٠)، "جامع التحصيل" (ص: ٩٨).

فائدة: وقد قسَّم الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "الطبقات" المدلسين إلى خمسة أقسام:

القسم الأول، والقسم الثاني: تقبل عنعنتهم؛ لأنهم ما دلسوا إلَّا قليلاً، ومنهم من لم يدلس إلَّا عن ثقةٍ كسفيان بن عيينة.

القسم الثالث، والقسم الرابع: يقبلون إذا صرحوا بالتحديث، ويتوقف في أحاديثهم إذا لم يصرحوا بالتحديث.

القسم الخامس: ترد روايتهم لأنَّه انضم مع التدليس علة أخرى، وهي الضعف.

=

الفرق بين التدليس والمرسل الخفي:

بينهما فرق ظاهر ذكره الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النخبة[١] وغيره، قال:

المرسل الخفي هو: أن يروي الراوي حديثًا عن شيخٍ لم يسمع منه، وقد عاصره.

وأمَّا المدلس هو: أن يروي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمعه منه.

الخلاصة: أن للراوي مع من يروي عنه أربع حالات:

الأولى: أن يثبت سماعه منه.

الثانية: أن يثبت لقاؤه له دون السماع.

الثالثة: أن تثبت المعاصرة له دون اللقاء.

الرابعة: ألَّا تثبت المعاصرة، ومن باب أولى اللقاء والسماع، ويروي عنه بصيغة موهمة للسماع، كـ: «عن، وأن».

فالأولى: إذا روى عنه ما لم يسمعه منه؛ فتدليس اتفاقًا.

والثانية: إذا روى عنه بصيغة موهمة شملها مسمى التدليس عند الجمهور، وقال أبو بكر البزار، وأبو الحسن بن القطان، وغيرهما هذا من الإرسال الخفي.

والثالثة: إذا روى عن معاصر لم يلقه، فالجمهور على أنه من التدليس[٢].

والرابعة: ليست من التدليس عند جماهير المحدثين بل؛ هي من صور

= "السير الحثيث" (ص: ١٢٢-١٢٣).

(١) "النخبة" (ص: ٤٣).

(٢) وتقدم قول الحافظ وغيره أن هذه الصورة من الإرسال الخفي وليس من التدليس.

المنقطع الجلي[١].

فائدة:

إذا قال الصحابي: «عن» في روايته للحديث، فما حكم ذلك؟

قال الحافظ[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والصواب الذي عليه الجمهور أن ما يرويه الصحابة عن النبي ﷺ، ممَّا لم يسمعوه منه يُسمى مرسلاً، وإنمَّا لم يُطلقوا عليه اسم التدليس أدبًا، على أن بعضهم أطلق ذلك».

ﮓ ◊ ﮔ

(١) "التمهيد" (١/ ١٥)، و"تحقيق الرغبة في توضيح النخبة" (ص:٩٣) بتصرف.

(٢) "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/ ٦٢٣-٦٢٤)، وانظر كذلك "التمهيد" لابن عبد البر (١/ ٢٦).

النوع الرابع والعشرون

الحديث الشاذ

الشاذ لغةً: المنفرد عن الجماعة، يُقال: شذَّ عن الجماعة، إذا انفرد عنها.

واصطلاحًا: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه في القبول(١).

❁ شــــرح التعريف:

الحديث الشاذ: هو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه في القبول، والمقبول هو العدل الضابط، أو العدل الذي خفَّ ضبطه، أي: مَن كان حديثه صحيحًا، أو حسنًا، وخالف من هو أولى منه، أي: أرجح منه بكثرة عدد، أو وصف، بمعنى

(١) "شرح شرح النخبة" (ص: ٢٥٣)، "اليواقيت، والدرر" (١/ ٤٢٤)،"قواعد في علوم الحديث" (ص: ٤٢). وقد اشتهر بين كثير من طلاب العلم، أن الشاذ هو: مخالفة الثقة للثقات. وهذا التعريف فيه خلل في موضعين: الأول: قولهم: مخالفة الثقة للثقات؛ يرد على ذلك رجال الحديث الحسن، الذي يقال في أحدهم: صدوق، أو لا بأس به، وهم ليسوا ممَّن يصح أن يطلق عليهم كلمة ثقة.
الثاني: أن قولهم: "الثقات" جمع ثقة، وهم لا يشترطون عند المخالفة أن يخالف جمعاً من الثقات بل؛ أنه إذا خالف رجلاً واحداً أوثق منه، فإن الحفاظ يحكمون عليه بالشذوذ، لذلك كان التعريف المختار الصحيح هو ما أثبتناه هنا.

مزيدَ حفظ، أو ضبط، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فيكون حديثه شاذاً.

مثال مخالفة العدد:

إذا روى جماعة عن شيخهم حديثًا، ثم انفرد أحدُهم بزيادة تخالف الجماعة، وهو ثقة، وهم ثقات، فنقول: إن هذه الزيادة شاذة، لأنَّهُ خالفَ مَن هو أرجح منه، باعتبار العدد؛ فهو واحد وهم جماعة.

مثال مخالفة الوصف:

إذا روى عن الشيخ راويان، الأول أرجح من الثاني، الأول ثقة، والثاني صدوق، ثم رواه كل واحد منهما على وجه يخالف الآخر، فمن الشاذ هنا؟

فنقول: الأول الراجح، ويسمى المحفوظ.

والثاني: هو الشاذ، هذا من جهة الوصف، لأن الأول ثقة، والثاني صدوق دونه.

حكم الحديث الشاذ:

مردود، لا يستشهد به، أي: لا يصلح في الشواهد والمتابعات.

فائدة: الفرق بين الشذوذ وزيادة الثقة:

الشذوذ: «مخالفة المقبول لمن هو أولى منه في القبول».

وأما زيادة الثقة[١]: فصورتها أن يروي جماعة حديثًا واحداً بإسناد واحد ومتن

---

(١) ذهب جمهور المحدِّثين إلى أن زيادة الثقة لا تُقبل مطلقًا ولا ترد مطلقًا، هذا هو الذي ذكره غير واحد من العلماء: كالعلائي، والزيلعي، والحافظ ابن رجب، والحافظ ابن حجر، وابن القيم رَحِمَهُمُاللَّهُ، وغيرهم ذكروا أن هذا هو مذهب أهل الحديث وجماهير المحدّثين، أن الزيادة ليست مقبولة مطلقًا ولا مردودة مطلقًا، وإنما هناك قرائن، إذا قويت القرائن في القبول قبلناها، وإذا قويت في الرد رددناها، والقرائن عند العلماء كثيرة.

واحد؛ فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة.

فإذا كان الذي روى الزيادة:

- مساويـًا.
- أو مقاربـًا.
- أو أعلى من الذي لم يروها في الوصف من ناحية الحفظ والضبط، وفي العدد من ناحية الكثرة والقلّة كانت هذه الزيادة مقبولة. «وتسمى زيادة الثقة».

مثاله: إذا اختلف على الزهري: اثنان من تلامذته رويا الحديث عنه بزيادة، واثنان رويا الحديث بدون هذه الزيادة، وكلا الفريقين سواء في العدد والوصف، ففي هذه الحالة نقول: هذه زيادة ثقة مقبولة، وهي كالحديث المستقل، لأنَّك لا تستطيع أن توهِّم أحدهما من أجل أنَّ مثله روى بخلافه؟

أما إذا كان راوي الرواية الناقصة «أي التي ليس فيها زيادة» أعلى ممن روى الزيادة، أو أكثر عدداً، فتكون الزيادة شاذّة، هذا من حيث التقعيد في الجملة.

୭୦◈ଓ

النوع الخامس والعشرون

الحديث المنكر

المنكر لغةً: مأخوذ من الإنكار ضد الإقرار.

اصطلاحًا: ما رواه الضعيف مخالفًا للمقبول[١].

❁ شـــرح التعـريـف:

اختلف المحدثون في تعريف المنكر.

والذي استقر عليه الاصطلاح عند المتأخرين (وهم الجمهور)[٢] في تعريف المنكر؛ وهو ما رواه الضعيف مخالفًا للمقبول، وهو تعريف الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وهو الراجح.

والمراد بالمقبول راوي الحديث الصحيح، وراوي الحديث الحسن.

فظهر من هذا التعريف أنَّه يشترط للمنكر شرطان:

- ضعف راويه.
- مخالفته لمن هو أرجح منه.

مثاله: أن يروي الحديث ثقة على وجه، ثم يأتي رجل ضعيف يرويه على وجه آخر، يُخالف فيه الثقة، فيكون هذا الحديث منكراً، لماذا؟

---

(١) "نزهة النظر" (ص: ٣٥).

(٢) "السير الحثيث" (ص: ١٣٢).

لأن هذا الراوي الضعيف خالف الثقة.

الفرق بين المنكر والشاذ:

أن الشاذ: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه في القبول.

والمنكر: ما رواه الضعيف مخالفًا للمقبول.

فيعلم من هذا أنهما يشتركان في اشتراط المخالفة، ويختلفان: في أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف.

قال الحافظ ابن حجر[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ «وقد غفل من سوَّى بينهما».

فائدة: أنواع المخالفة من حيث النظر إلى الشاذ والمنكر:

- الشاذ: هو ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه.
- المنكر: هو ما رواه الضعيف مخالفًا للمقبول.
- المحفوظ: هو ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو دونه في الحفظ والإتقان[٢] ويقابله الشاذ.
- المعروف: هو ما رواه المقبول مخالفًا للضعيف، ويُقابله المنكر[٣].

حكم الحديث المنكر: ضعيف جداً، لا يصلح للاستشهاد.

---

(١) "النزهة شرح النخبة" (ص: ٣٧)، "تدريب الراوي" (١/ ٢٤٠). ويعني بقوله هذا: ابن الصلاح، فقد سوَّى بين الشاذ والمنكر كما في "علوم الحديث". انظر "السير الحثيث" (ص: ١٣٢).

(٢) "اليواقيت، والدرر" (١/ ٤٢٠).

(٣) "شرح ألفية السيوطي" لشيخنا محمد آدم الأتيوبي (١/ ٢٣٣-٢٣٤). والمعروف يقابله المنكر، وحتى يكونَ على بالك ولا تنسى هذا تذكر: "الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر".

وهناك أنواع أخرى من صور المخالفة كثيرة لا داعي لذكرها في هذا المختصر.

النوع السادس والعشرون

الحديث المقلوب

المقلوب لغةً: مأخوذ من القلب، وهو تحويل الشيء عن وجهه[(١)].

واصطلاحًا: إبدال لفظ بآخر، في سند الحديث أو متنه، سهواً أو عمداً[(٢)].

❁ شـــرح التعريف:

المقلوب ينقسم إلى قسمين: أ- مقلوب السند. ب- مقلوب المتن.

- **القسم الأول: مقلوب السند: وهو ما وقع الإبدال والقلب في سنده.**

وله صورتان:

الأولى: أن يجعل اسم الراوي لأبيه، أو اسم أبيه له، كحديث مروي عن كعب بن مرة، فيرويه عن مرة بن كعب[(٣)].

الثانية: أن يُبدل الراوي شخصًا بآخر بقصد الإغراب أو غيره، كحديث مشهورٍ عن سالم، فيجعله الراوي عن نافع، فإن لم يكن هذا النوع وهمًا أو

---

(١) "القاموس المحيط" (١/ ١٢٣).

(٢) "ظفر الأماني" (ص: ٤٠٥)، "تيسير مصطلح الحديث" (ص: ١٠٧).

(٣) "قواعد في علوم الحديث" للتهانوي (ص: ٤٤).

اختباراً، فهو كالموضوع(١).

- **القسم الثاني: مقلوب المتن: وهو ما وقع الإبدال والقلب في متنه.**

وله صورتان:

الأولى: أن يُقدم ويُؤخر في بعض متن الحديث.

مثاله: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله، وفيه: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها، حتى لا تعلم يمينه ما تُنفق شماله».

فهذا قُلب على بعض الرواة، وإنما هو: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» **متفق عليه.**

الثانية: أن يجعل الراوي متن هذا الحديث على إسنادٍ آخر، ويجعل إسناده لمتنٍ آخر، وذلك بقصد الاختبار.

مثاله: ما فعله أهل بغداد مع الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ إذ قلبوا له مائة حديث، وسألوه عنها امتحانًا، فردها على ما كانت عليه قبل القلب، ولم يخطئ في واحدٍ منها(٢).

---

(١) "قواعد في علوم الحديث" (ص: ٤٤)، "تيسير مصطلح الحديث" (ص: ١٠٤).

(٢) انظر: بحث هذه القصة في "الباعث الحثيث" (١/ ٢٧٢) بتعليق العلامة الألباني، وقد أعل هذه القصة بعضهم بسبب جهالة شيوخ ابن عدي، لكن قال السخاوي في "فتح المغيث" (١/ ٣٢١): «ولا يضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها، فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم». قلت: وهو الصحيح. وانظر "كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة" (ص: ٢٢٥).

حكم الحديث المقلوب:

هو من أنواع الحديث المردود[١].

ملخص أسباب القلب وحكم كل نوع

«١» الوهم

إن فحش، فلا يستشهد به

«٢» العمد:

أ- لحب الشهرة

ب- الكذب

يترك حديثهما ولا كرامة

«٣»الامتحان

لا بد من بيان القلب في نفس المجلس

---

(١) "تدريب الراوي" (١/ ٢٩٤-٢٩٥)، "نزهة النظر" (ص: ٤٧)، "ظفر الأماني" (ص: ٤١١) بتصرف.

النوع السابع والعشرون

الحديث المعل

المعلُّ لغةً: الشيء الذي أصابته العلة، وهي المرض والآفة.

واصطلاحًا: هو الخبر الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها[(١)].

❁ شـــرح التعـريف:

الحديث المعلُّ، ويقال: المعلل، والمعلول[(٢)]، كل هذه الاصطلاحات لعلماء الحديث، وأقربها للصواب من حيث اللغة هو المعل، وهو الذي ظاهره الصحة، ولكنه بعد البحث عنه تبين أن فيه علةً قادحةً، لكنَّها خفيةً؛ لا يعلمها إلا حذاق العلماء من الحفاظ، لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحدٍ منهم، فهم كالصيارفة يعرفون الدرهم الجيد من الرديء بصوته إذا أُلقي في الأرض، وهذا ليس من الكهانة كما يقوله البعض، فالحديث قد تتوفر فيه

---

(١) "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ٦٢)، "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/ ٢٨٩) لشيخنا محمد بن آدم الأتيوبي، "شرح شرح النخبة" (ص: ٤٦٠)، "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" (ص: ٧) لشيخنا العلامة مقبل الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) "تدريب الراوي" (١/ ٢٥١)، "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/ ٢٨٦-٢٨٧).

شروط الحديث الصحيح الخمسة في الظاهر، ولكن الصحيح أنَّ فيه علةً خفيةً، تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة من ذلك، وقد تكون العلة في السند، وهو الأكثر، وقد تكون في المتن، وهو الأقل، وقد تكون في السند والمتن معـًا.

مثال الحديث المعل:

مَا رَوَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُوَ مِنَ الأَرْضِ» **أخرجه الترمذي وغيره**[1].

وهذا إسنادٌ ظاهره الصحة ورجاله ثقات، إلَّا أنَّ الأعمش لم يسمع من أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك، وإنما رآه بمكة يصلي خلف المقام».

حكم الحديث المعل:

الضعف إذا كانت العلة قادحة.

---

(١) تقدم الكلام على هذا الحديث في النوع السادس عشر (المبهم).

النوع الثامن والعشرون

الحديث المضطرب

الاضطراب لغةً: الاختلاف.

واصطلاحًا: هو ما رُوِيَ على أوجهٍ مختلفةٍ، متساوية القوة مع تعذر الجمع، أو الترجيح[(١)].

❁ شـــرح التعـريف:

قوله: «ما رُوِيَ على أوجهٍ مختلفةٍ» أي: روي هذا الحديث على أشكالٍ متعارضةٍ، متدافعةٍ، متساوية القوة، لا يمكن الجمع معها ولا الترجيح بحفظ، أو كثرة عددٍ، أو بوجه من وجوه الترجيح، وهذا الاختلاف مشعرٌ بعدم ضبط الراوي، أو الرواة.

ومن شروط الحديث المقبول أن يكون الراوي ضابطًا.

ويكون الاضطراب في السند وهو الغالب، ويكون في المتن.

فالاضطراب في السند: أن يرويه بعضهم متصلاً، ويرويه بعضهم منقطعًا.

---

(١) "التقييد، والإيضاح"(ص: ١٢٢)، "فتح المغيث" (١/ ٢٥٦)، "نزهة النظر" (ص: ٤٧)، "تدريب الراوي" (١/ ٢٦٢).

مثاله:

حديث أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: يا رسول الله أراك شِبْتَ، قال: «شَيَّبَتْنِي هُودٌ، وَأَخَوَاتُهَا».

قال الدارقطني: «هذا مضطرب، فإنه لم يُرْوَ إلا من طريق أبي إسحاق.

وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه:

فمنهم: من رواه موصولاً.

ومنهم: من رواه مرسلاً.

ومنهم: من جعله من مسند أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ومنهم: من جعله من مسند سعد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ومنهم: من جعله من مسند عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا. وغير ذلك.

ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر»[(١)] .اهـ.

والاضطراب في المتن: هو أن يختلف الرواة في متن حديث اختلافًا لا يمكن الجمع بين رواياته المختلفة، ولا يمكن ترجيح إحدى الروايات على الأخرى.

مثاله:

ما رواه الترمذي عن شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، قالت: سُئل رسول الله ﷺ عن الزكاة؟ فقال: «**إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ**» رواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: «**لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ**».

---

(١) "العلل" للدارقطني (١/ ١٩٣ – ٢٠٨)، "تدريب الراوي" (١/ ٢٦٥-٢٦٦).

تنبيه: صحح الحديث العلامة الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ انظر: "صحيح الجامع" (٣٧٢٠)، "السلسلة الصحيحة" (٩٥٥)، "مختصر الشمائل" (٣٥).

قال العراقي[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهذا اضطراب؛ لا يحتمل التأويل».

فإن أمكن الجمع فلا اضطراب، وإن لم يمكن الجمع أخذنا بالراجح.

و الاضطراب لا يكون إلا بثلاثة شروط:

الأول: وجود اختلاف في السند، أو المتن.

الثاني: تكافؤ الطرق.

الثالث: تعذر الجمع.

حكم الحديث المضطرب: ضعيف.

فائدة: ممن يقع الاضطراب؟

يقع الاضطراب من راوٍ واحد، بأن يروي الحديث على أوجه مختلفة.

وقد يقع الاضطراب من جماعة، بأن يروي كل منهم الحديث على وجه يخالف رواية الآخرين[٢].

---

(١) "تدريب الراوي" (١/ ٢٦٦-٢٦٧)، "توضيح الأفكار" (١/ ٣٦).

(٢) "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/ ٣٠٧) لشيخنا محمد بن آدم الأتيوبي.

النوع التاسع والعشرون

الحديث المدرج

المدرج لغةً: المُدخل على الغير، أو إدخال الشيء في الشيء، تقول: أدرجت الكتاب إذا طويته وأدخلته في الجيب، وأدرجت الميت في القبر إذا أدخلته فيه(١).

واصطلاحـًا: هو الحديث الذي أدخل الراوي في متنه، أو سنده ما ليس منه عمداً، أو سهواً(٢).

❁ شــرح التعـريف:

الحديث المدرج: هو ما أدخل في متنه أو في سنده ما ليس منه من بعض الرواة، سواء كان هذا الإدخال عمداً للاختبار والامتحان، أو سهواً بغير قصد، ولم يبين الراوي أن هذه الزيادة ليست من الحديث، أما إن بيَّن أن هذه الزيادة من كلامه؛ فإن هذا لا يكون مدرجـًا.

و الإدراج ينقسم إلى قسمين:

---

(١) "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/ ٣٢١).

(٢) "الباعث الحثيث" (ص: ٨٠) حاشية أحمد شاكر، "التعليقات الأثرية" (ص: ٦٢).

۞ القسم الأول: إدراج في الإسناد وهو أقسام(١):

- ما غير سياق إسناده، مثل: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك.

- أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مقتصراً على أحد الإسنادين.

- أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، ويأتي راوٍ آخر فيجمع الكل على إسنادٍ واحدٍ، ولا يبينُ الاختلاف(٢).

۞ القسم الثاني: إدراج في المتن؛ وهو أكثر ما يكون.

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- **إدراج في أول الحديث:** وهو قليل، لكنه أكثر من وقوعه في وسطه. مثاله: قول أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**أسبغوا الوضوء**»، «**ويل للأعقاب من النار**». فكلمة «أسبغوا الوضوء» من كلام أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وكلمة «ويل للأعقاب من النار»، من كلام رسول الله ﷺ. كما بُيِنَ في رواية البخاري، عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «**أسبغوا الوضوء**» فإن أبا القاسم قال: «**ويل للأعقاب من النار**».

- **إدراج في وسط الحديث: وهو أقل من الأول.**

مثاله: حديث الزهري عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا في كيفية نزول الوحي، يعني أول ما

---

(١) وتقديم إدراج الإسناد على إدراج المتن مذهب جمهور العلماء من المحدثين."كفاية الحفظة" (ص: ٢٣٥)

(٢) "الباعث الحثيث" (ص: ٨١-٨٢).

أوحي إلى النبي ﷺ، قالت: «كان رسول الله ﷺ يتحنث في غار حراء -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد...» الحديث. والذي يسمع هذا الحديث يظن أن التفسير -وهو التعبد- من كلام عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والواقع أن التفسير من كلام الزهري، وهذا التفسير هنا لا بد منه، لماذا؟ لأن الحنث في الأصل هو «الإثم»، كما قال -تعالى-: ﴿وَكَانُوا۟ يُصِرُّونَ عَلَى ٱلْحِنثِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٤٦]، وإذا لم يبين معنى التحنث -وهو التعبد- اشتبه بالإثم.

- **إدراج في آخر الحديث: وهو الغالب.**

مثاله: قول النبي ﷺ: «**للعبد المملوك أجران**»، وهو في الصحيح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم قال أبو هريرة: «**للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك**»، فإدراج أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جملة «والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله،...». فتبين أن هذه الزيادة إدراج وإدخال من أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليست من كلام النبي ﷺ، وذلك من وجهين:

الأول: لأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق؛ وهو أفضل الخلق.

الثاني: أن النبي ﷺ قد ماتت أمه؛ وهو صغير[١].

كيف يُعرف الإدراج؟

يُعرف الإدراج بأمورٍ:

١- جمع طرق الحديث.

٢- مجيئه مفصلاً من وجهٍ آخر.

---

(١) "الباعث الحثيث" (ص: ٨٠-٨١) حاشية أحمد شاكر.

٣- استحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك.

٤- النص على ذلك من الراوي نفسه.

٥- أو بتنصيص من بعض الأئمة المطلعين[١].

حكم الحديث المدرج: فيه تفصيل:

- إذا وقع من الراوي خطأٌ من غير عمدٍ؛ فلا حرجَ على المخطئ، إلَّا إذا كثرَ خطؤه؛ فيكون جرحـًا في ضبطه وإتقانه.
- الإدراج لتفسير شيء من معنى الحديث، ففيه بعض التسامح، والأولى أن ينص الراوي على بيانه، وقد فعله الزهري وغيره من الأئمة.
- الإدراج عمداً حرام كله باتفاق أهل الحديث، والفقه، والأصول وغيرهم، لما يتضمن من التلبيس، والتدليس، ومن عزو الحديث إلى غير قائله.

قال السمعاني: من تعمد الإدراج؛ فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلام عن موضعه، وهو ملحق بالكذابين[٢].

---

(١) "نزهة النظر" (ص: ٤٦).

(٢) "الباعث الحثيث" (ص: ٨٢-٨٣) حاشية أحمد شاكر، "تدريب الراوي" (١/ ٢٧٤).

النوع الثلاثون، والواحد والثلاثون:

رواية الأقران

❁ رواية الأقران تنقسم إلى قسمين:

١- رواية القرين عن قرينه الآخر، والآخر لم يروِ عن صاحبه (تسمى رواية الأقران).

٢- رواية القرينين كل منهما عن الآخر (يسمى الحديث المدبج).

القسم الأول:

الأقران: وهم المتقاربون في السن والإسناد. قاله ابن الصلاح. وزاد العراقي في شرح ألفيته: غالباً[(١)].

إذاً الأقران: هم الذين يشتركون في زمن واحد، وفي شيخ واحد.

قال الحافظ: فإن تشَارَكَ الراوي ومن روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل: السن واللقي -وهو الأخذ عن المشايخ-؛ فهو الأقران، وإن روى كل منهما عن الآخر فالمدبج، فكل مدبج أقران، وليس كل أقران مدبجاً[(٢)].

---

(١) "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ١٩١)، "شرح العراقي على ألفيته" (٤/ ٦١).

(٢) "نزهة النظر" (ص: ٥٩-٦٠).

مثال رواية الأقران:

رواية سليمان التيمي عن مسعر بن كدام، فهما قرينان لكن لا يُعلم لمسعر رواية عن التيمي، فإن وجد أن مسعراً روى عن التيمي صار من المدبج[(١)].

القسم الثاني من رواية الأقران: المدبج:

المدبج لغةً: مأخوذ من التدبيج، بمعنى التزيين[(٢)].

اصطلاحًا: هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر[(٣)].

❁ شـــرح التعـريف:

الحديث المدبج: هو أن يروي كل قرين عن قرينه حديثًا واحداً أو أكثر، ويروي هو عن قرينه حديثًا واحداً أو أكثر، يعني كل قرين يروي عن صاحبه.

مثل: محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى زميلان، فسنهما متقارب، وهما تلميذان لمحمد بن جعفر الملقب «بغندر»، فيقال فيهما قرينان، فإذا روى محمد بن بشار عن زميله وقرينه محمد بن المثنى، ثم روى محمد بن المثنى عن زميله وقرينه محمد بن بشار، فهذا هو المدبج، أي: أن يروي الزميل عن زميله حديثًا أو

---

(١) "التقييد، والإيضاح" (ص: ٣٨٠).

(٢) "التقييد، والإيضاح" (ص: ٣١٧)، "تدريب الراوي" (٢/ ٢٤٧). قال شيخنا الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مأخوذ من ديباجة الوجه، وديباجة الوجه التي هي أمامك، لأن كل واحد منهما ألقى إلى الثاني ديباجة وجهه، من أجل أن يسمع منه، نظر إليه من أجل أن يسمع منه، فهو مأخوذ من هذا، لأن كلَّ واحدٍ منهما روى عن الآخر». "السير الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث" (ص: ٣٦٠).

(٣) "نزهة النظر" (ص: ٦٠)، "الباعث الحثيث" (ص: ١٨٦)، "التقييد، والإيضاح" (ص: ٣١٥-٣١٧)، "تدريب الراوي" (٢/ ٢٤٧).

أكثر، والزميل الثاني يروي عن زميله حديثًا آخر أو أكثر، أما إذا روى أحدهما عن الآخر، ولم يروِ الآخر عنه؛ فهذا يسمى رواية الأقران كما تقدم.

مثال الحديث المدبج في الصحابة:

رواية عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواية أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ومثاله في التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري[١].

فائدة:

أول من سمى الحديث المدبج بهذا الاسم هو الدارقطني[٢].

حكم حديث رواية الأقران بقسميه:

بحسبه، قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا.

الفرق بين الحديث المدبج ورواية الأقران:

أن الحديث المدبج: يُحدِّث كل منهما عن الآخر.

أما رواية الأقران: فأحدهما يُحدِّث عن الأخر فقط، بدون أن يحدث عنه صاحبه.

---

(١) "مقدمة ابن الصلاح" (ص: ١٩١).

(٢) "تدريب الراوي" (٢/ ٢٤٧)، "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (٢/ ٢٦٢).

النوع الثاني والثلاثون

الحديث المُتَّفِق، والمُفْتَرِق

المتفق لغةً: مأخوذ من الاتفاق.

والمفترق لغةً: مأخوذ من الافتراق، وهو ضد الاتفاق.

اصطلاحًا: المُتَّفِق والمُفْتَرق: هو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً لفظًا وخطًا، وتختلف أَشخاصهم[١].

شـــرح التعريف:

المتفق والمفترق، هو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم، أو أن تتفق أسماؤهم وكناهم، أو أن تتفق أسماؤهم وأنسابهم، وتختلف أشخاصهم، فإذا اتفقت الأسماء فصاعداً واختلفت الأشخاص، سموه المتفق والمفترق، أي: حصل الاتفاق في الأسماء، واختلفت الأشخاص.

فمثلاً: اثنان كلاهما اسمه إسحاق بن إبراهيم، فهما اتفقا في الاسم، واسم الأب، وافترقا في الشخص، هذا يُقال له: إسحاق بن إبراهيم بن نصر، وهذا يقال له: إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وقد يكون أكثر من اثنين، كثلاثة، أو أربعة، أو خمسة، أو ستة.

---

(١) "نزهة النظر" (ص: ٦٦)، "تدريب الراوي" (٢/ ٣١٦)، "فتح المغيث" (٣/ ٢٠٨)، "شرح المنظومة البيقونية" للزرقاني (ص: ٢٠٨).

مثاله: الخليل بن أحمد، ستة رجال كل واحد منهم اسمه الخليل بن أحمد، فهنا اتفقوا في اللفظ وفي الخط، أي: كتابة الاسم والنطق به، وافترقوا في الذوات، فإن الخليل بن أحمد «الأول»، ليس هو الخليل بن أحمد «الثاني»، والثاني ليس هو الأول وهكذا.

❁ أهمية وفائدة معرفة المتفق والمفترق:

معرفة هذا النوع مهم جداً لأمرين:

- عدم ظن المشتركين في الاسم أنهم واحد مع أنَّهم جماعة، وهو عكس المهمل الذي يُخشى منه أن يُظن الواحد اثنين كما تقدم.
- التمييز بين المشتركين في الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة، والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح، أو بالعكس.

تنبيه:

المتفق والمفترق: يعتبران نوعاً واحداً، خلافاً لما يتوهم من كلام صاحب البيقونية.

حكم الحديث المتفق والمفترق:

بحسبه، قد يكون صحيحاً، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً.

❧ ◊ ☙

النوع الثالث والثلاثون
الحديث المُؤتَلِف والمُخْتَلِف

المؤتلف لغةً: من الائتلاف، بمعنى الاجتماع والتلاقي.

المختلف لغةً: من الاختلاف ضد الاتفاق.

واصطلاحـًا: هو أن تتفق الأسماء، أو الألقاب، أو الكنى، أو الأنساب، خطـًا وتختلف لفظـًا ونطقـًا[(١)].

❁ شـرح التعريف:

المُؤتَلِف والمُخْتَلِف: هو أن تتفق أسماء الرواة في الخط والكتابة، لكن تختلف من جهة اللفظ والذوات، أي: أن هذا الشخص، غير هذا الشخص، وإن كانت الحروف واحدة، لكن النطق يختلف وكذلك الذوات.

مثاله: سَلَام وسَلَّام، فالأول «بتخفيف اللام»، والثاني «بتشديدها»، فانظر كيف ائتلف الخط الأول بالخط الثاني، اتفقوا في الحروف «س، ل، ا، م»، لكن اختلفوا في الشكل، فالأول «مخفف اللام عليه فتحة»، والثاني «مشدد اللام أي: عليه شدة» فاختلف اللفظ والذات، فسَلاَم الأول، غير سَلاَّم الثاني لفظـًا وذاتـًا، فقط حصل الائتلاف في الخط والحروف.

---

(١) "توضيح الأفكار" (٢/ ٢٨٠).

حكم الحديث المؤتلف والمختلف:

بحسبه، قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا.

فائدة: أهمية معرفة هذا النوع:

إن معرفة المؤتلف خطًا وكتابةً، والمختلف لفظًا وحكايةً من الأسماء، والألقاب، والأنساب ونحوها، من أهم علوم الحديث.

قال النووي: هو فنٌ جليلٌ يَقْبُحُ جهله بأهل العلم، لا سيَّما أهل الحديث، ومن لم يعرفه يكثر خطؤه[١]، لأنه مما يكثر فيه وهم الرواة، ولا يتقنه إلَّا عالمٌ كبيرٌ حافظٌ، إذ لا يُعرف الصواب فيه بالقياس ولا النظر، وإنما هو الضبط والتوثيق في النقل.

وقال ابن الصلاح: هو فنٌ جليلٌ، من لم يعرفه من المحدِّثين كَثُر عِثارُه، ولم يُعدم مُخْجِلاً[٢].

---

(١) "تدريب الراوي" (٢/ ٢٩٧).

(٢) "مقدمة ابن الصلاح" (٣٤٤)، "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (٢/ ٣٢٦).

النوع الرابع والثلاثون
الحديث المتروك

المتروك لغة: مأخوذ من الترك.

واصطلاحًا: هو الحديث الذي في سنده راوٍ متهم بالكذب، أو أجمع العلماء على ضعفه[١].

❁ شــرح التعريف:

الحديث المتروك: هو ما انفرد به راوٍ واحد متهم بالكذب.

---

(١) "شرح شرح النخبة" (ص: ٤٥٣)، "شرح البيقونية" للزرقاني (ص: ٢١٧)، "كفاية الحفظة" (ص: ٩٦)، الموقظة (ص: ٤٠). وللعلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام حول كلمة إذا أجمعوا على ضعفه هل يترك؟ راجعه إن شئت في "الدرر في مسائل المصطلح والأثر" (ص: ٢٤٣).

تنبيه: تسمية الحديث بالمتروك لم يذكرها علماء المصطلح قبل الحافظ ابن حجر، والإمام الذهبي -عليهما رحمة الله-، قال ابن حجر: «إن رواية المتهم يسمى حديثًا متروكًا».

وعلماء الحديث لم يكن أحدهم يستعمل كلمة المتروك للحديث، إنَّمَا يستعمل المتروك صفةً للراوي؛ فيقولون: فلان متروك الحديث. أمَّا الحديث إذا كان فيه رجل متروك، أو كان فيه من هو متهم بالكذب؛ فإنهم يسمونه بالحديث الضعيف جداً، وإنَّمَا ذكرته هنا تبعـًا للحافظ ابن حجر، والحافظ الذهبي -رحمة الله عليهما-، والله أعلم.

وقيل فيه أيضـًا: هو الحديث الذي في سنده راوٍ أجمع العلماء على ضعفه، وقيل غير ذلك.

فمثلاً: إذا وجدنا في «التهذيب» لابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن شخص من الرواة، قال فيه الحافظ: أجمعوا على ضعفه، فإننا نسمي حديثه متروكًا، إذا انفرد به، لأنهم أجمعوا على ضعفه، والحديث الذي في سنده راوٍ متهم بالكذب، فإنَّ حديثه متروك، وهو قريب من الموضوع، ولا نجزم بأنَّه موضوع، وإنما يقرب من الحديث الموضوع.

مثال الحديث المتروك:

حديث عمرو بن شَمِر الكوفي، عن الشعبي، عن أبي الطفيل، عن علي وعمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالا: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقنُتُ فِي الفَجرِ، وَيُكَبِّر يَومَ عَرَفَةَ مِن صَلَاةِ الغَدَاةِ، وَيَقطَعُ صَلَاةَ العَصرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشرِيقِ**».

قال النسائي، والدارقطني، وغيرهما: عمرو بن شَمِر متروك الحديث.

فيسمى هذا الحديث متروكًا.

حكم الحديث المتروك: ضعيف جداً.

النوع الخامس والثلاثون

الحديث الموضوع

الموضوع لغةً: قال ابن دحية: إنَّه في اللغة المُلصق[١].

يُقال: وضع فلان على فلان كذا، أي: ألصقه به، وهو أيضـًا: مأخوذ من الحطِّ والإسقاط.

قال الحافظ كما في توضيح الأفكار: والأول أليق بهذه الحيثية.

اصطلاحـًا: هو المُختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ[٢].

شـــرح التعـريـف:

الحديث الموضوع: هو المختلق، المصنوع، المكذوب على رسول الله ﷺ، وهو الذي اصطنعه بعض الناس ونسبه إلى رسول الله ﷺ، سواء كان عمداً أو خطأً، جهلاً أو كيداً.

وكلمة موضوع تعني أنَّ العلماء وضعوه، ولم يلقوا له بالاً، أو تعني أنَّ راويه

(١) "توضيح الأفكار" (٢/ ٥٣)، "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/ ٣٣٥).
(٢) "التقييد، والإيضاح" (ص: ١٢٨)، "تدريب الراوي" (١/ ٢٧٤)، "توضيح الأفكار" (٢/ ٥٣)، "كفاية الحفظة" (ص: ١٠٠).

وضعه على النبي ﷺ، وفي الحقيقة أنَّ كلمة موضوع تشملهما جميعـًا.

وهل يشترط في الوضع العمد، أي: أن الوضاع، أو الكذاب، لا بد أن يتعمد الوضع حتى يشمله الوعيد؟

وهل من أخطأ يكون كذَّابـًا، وضَّاعـًا؛ يشمله الوعيد كذلك؟

قال بعض أهل العلم:

أما الأول:

وهو العمد؛ فمتفق عليه بين العلماء، أن الوعيد يشمله، لقوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وأما الآخر:

وهو الخطأ فيتحرج بعضهم في إطلاق الموضوع عليه، لعدم شموله الوعيد.

فالخلاف في النتيجة وليس في الحقيقة، فكل ما ثبت أن رسول الله ﷺ لم يقله؛ فهو موضوع، سواء أكان عمداً أو خطأ، لكن العمد يلحق صاحبه الوعيد الشديد، وما دون ذلك؛ فلا.

متى يُقال أن هذا الحديث موضوع؟

إذا كان في السند راوٍ كذاب، يكذب على رسول الله ﷺ.

ما حكم رواية الحديث الموضوع؟

لا تجوز رواية الحديث الموضوع بالإجماع، إلَّا مع بيان وضعه.

ما هي دواعي وضع الحديث؟

دواعي وضع الحديث كثيرة، منها:

- التقرب إلى الله، بوضع أحاديث ترغب الناس في الخير، وأحاديث تخوفهم

من فعل المنكرات، وهؤلاء يُنسبون إلى الزهد والصلاح، وهم شرُّ الوضاعين، لأنَّ الناس تثق بهم، وتقبل منهم.

- الانتصار للمذاهب والفرق، كفعل الخوارج والشيعة، فقد وضعت كل فرقة من هذه الفرق ما يؤيد مذهبها، كحديث: «علي خير البشر، ومن أبى فقد كفر»[١].

- الطعن في الإسلام: وهم الزنادقة.

- التزلف للحكام: بوضع أحاديث تؤيد ما هم عليه، حبًا فيما عندهم من الدنيا.

- التكسب وطلب الرزق: كفعل بعض القصاص الذين يتكسبون بالتحدث إلى الناس، ببعض القصص المسلية، والعجيبة، وهي مكذوبة.

- قصد الشهرة: وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث[٢].

كيف يعرف الوضع؟

يعرف بأمور، منها:

- إقرار الواضع بالوضع: كإقرار أبي عصمة، نوح بن أبي مريم بأنَّه وضع أحاديث في فضائل سور القرآن، سورة سورة، عن ابن عباس مرفوعًا.

- أو ما يتنزل منزلة إقراره: كأن يحدث عن شيخ، فيُسأل عن مولده فيذكر تاريخًا تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده هو، ولا يُعرف ذلك الحديث إلَّا عنده.

---

(١) "رياض الجنة في الرد على أعداء السنة" (ص: ١٩١) لشيخنا مقبل الوادعي.

(٢) "تدريب الراوي" (١/ ٢٨٥-٢٨٦) بتصرف.

- أو قرينة في الراوي: مثل أن يكون الراوي رافضيًا، والحديث في فضائل آل البيت.
- أو قرينة في المروي: مثل كون الحديث ركيك اللفظ مع فساد المعنى، أو مخالفًا للحس، أو صريح القرآن(١).

والخلاصة: ما قاله بعض العلماء المحققين، الذين رسخت أقدامهم في تحقيق العلوم، بحيث جعلوا للمسائل ضوابط، وقواعد، ليتمرن عليها القاصرون، فيستخرجون منها جزئياتها، وقد استحسن هذا القول ابن الجوزي حيث قال: ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع(٢).

---

(١) "تدريب الراوي" (١/ ٢٧٤-٢٧٥)، "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/ ٣٣٨-٣٤١).
(٢) "الموضوعات" لابن الجوزي (١/ ١٠٦)، "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/ ٣٤٥-٣٤٦) لشيخنا محمد بن علي آدم الأتيوبي.
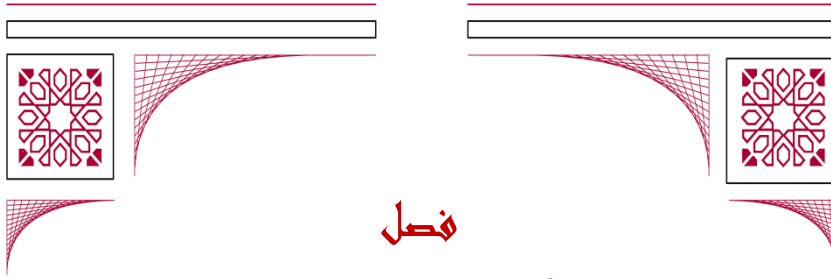
فصل

أسباب رد الحديث

أسباب رد الحديث تنقسم إلى قسمين:

أولاً: السقط في الإسناد:

وهو أقسام:

١) المرسل بقسميه.

٢) المعلق.

٣) المنقطع.

٤) المعضل.

٥) المدلس.

ثانيًا: الطعن في الراوي، وأسبابه عشرة، وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما يتعلق بالعدالة، وهي خمسة:

١) الكذب.

٢) التهمة بالكذب.

٣) الفسق.

٤) الجهالة، وتنقسم إلى قسمين: «أ» جهالة عين. «ب» جهالة حال.

٥) البدعة، وتنقسم إلى قسمين: «أ» بدعة مفسقة. «ب» بدعة مكفرة.

القسم الثاني: ما يتعلق بالضبط، وهي خمسة:

١) فحش الغلط.

٢) الغفلة.

٣) الوهم.

٤) مخالفة الثقات.

٥) سوء الحفظ.

وترتيب هذه الوجوه العشرة ترتيبًا تنازليًا بحسب شدة القدح كما يلي:

١) الكذب.

٢) التهمة بالكذب.

٣) فحش الغلط.

٤) الغفلة.

٥) الفسق.

٦) الوهم.

٧) مخالفة الثقات.

٨) الجهالة.

٩) البدعة.

١٠) سوء الحفظ[١].

❖

(١) "نزهة النظر" (ص: ٣٩-٤٤)، "كتب ورسائل شيخنا عبد المحسن العباد" (٣/ ٢٦٨).

فصل
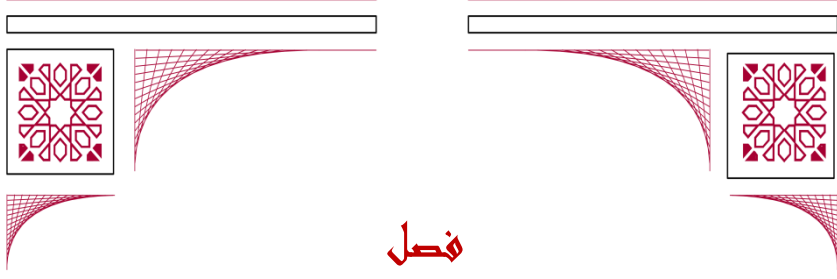
طرق التحمل، وصيغ الأداء

طرق تحمل الحديث ثمانية وهي:

١) السماع.

٢) العرض.

٣) الإجازة.

٤) المناولة.

٥) المكاتبة.

٦) الإعلام.

٧) الوصية.

٨) الوجادة.

أولاً: السماع من لفظ الشيخ:

صورته:

أن يقرأ الشيخ ويسمع الطالب، سواء قرأ الشيخ من حفظه، أو كتابه، وسواء سمع الطالب وكتب ما سمعه من الشيخ، أو سمع فقط ولم يكتب.

رتبته:

السماع أعلى طرق التحمل عند الجماهير.

ألفاظ الأداء بعد الاستقرار الاصطلاحي:

سمعت، أو حدثني، أو سمعنا، أو حدثنا، وكان قبل ذلك يجوز للسامع من لفظ الشيخ أن يقول في الأداء: سمعت، أو حدثني، أو أخبرني، أو أنبأني، أو قال لي، أو ذكر لي.

ثانياً: العرض:

وهو عند أكثر المحدّثين القراءة على الشيخ، وحكي الإجماع على ذلك.

صورته:

أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، سواء قرأ الطالب، أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء كانت القراءة من حفظ، أو من كتاب.

حكم الرواية بها:

نقل بعض العلماء إجماع السلف والخلف على صحة الرواية بالقراءة[١].

رتبتها:

اختلف العلماء في رتبة العرض، والذي عليه جمهور أهل المشرق وخراسان، أن العرض أدنى من السماع.

ألفاظ الأداء:

١) الأحوط أن تقول: قرأت على فلان، أو قُرئ عليه وأنا أسمع.

---

(١) "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/ ٤٥٢-٤٥٣) لشيخنا محمد آدم -حفظه الله-.

٢) ويجوز بعبارات السماع مقيدة بلفظ القراءة، كحدثنا قراءة عليه.

٣) الشائع الذي عليه كثير من المحدثين، إطلاق لفظ: أخبرنا فقط دون غيرها.

❁ ثالثاً: الإجازة:

وهي: الإذن بالرواية لفظًا، أو كتابة من الشيخ للطالب.

صورتها:

أن يقول الشيخ لأحد طلابه أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري.

أنواع الإجازة:

للإجازة أنواع كثيرة؛ سأذكر منها خمسة أنواع:

١) **إجازة من معين لمعين في معين:** كأن يقول: أجزتك صحيح البخاري فقد عين المجاز والمجاز به، وهذا من أعلى أنواع الإجازة. وقد حكى القاضي عياض الاتفاق على جواز هذا النوع.

٢) **أن يجيز معينًا «أي معلومًا» لغير معين «أي مجهول»:** كأن يقول: أجزت صحيح البخاري لجميع المسلمين. «جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم على تجويز الرواية بها أيضًا».

٣) **أن يجيز غير معين بغير معين «وتسمى الإجازة العامة»:** كأن يقول: أجزت أهل زماني رواية مسموعاتي، وأهل زمانه غير معينين، وغير معروفين، ومسموعاته غير معينة، وغير معروفة. وهذا النوع من الإجازة أجازها قوم، ومنعها آخرون، والصحيح أنه لابد من التحري، لأنَّ في المسلمين من هو أهلٌ لذلك، ومنهم من ليس أهلاً لذلك.

٤) **إجازة بمجهول لمجهول:** كأن يقول: أجزت بعض الناس ببعض مروياتي،

وهنا لم يعين المُجاز ولا المُجاز به. وهذا النوع من الإجازة مردود.

٥) **الإجازة للمعدوم**: كأن يقول: أجزت صحيح البخاري لمن يولد لفلان. وهذا النوع من الإجازة أجازه قوم ومنعه آخرون، والصحيح المنع[١].

رابعاً: المناولة، وهي نوعان:

١) مناولة مقرونة بالإجازة: وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقاً.

ومن صورها:

أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه ويقول له: هذا روايتي عن فلان فاروه عني، ثم يبقيه معه تمليكاً، أو إعارة لينسخه.

٢) مناولة بدون إجازة: جمهور العلماء على ردها، وأنها ليست بإجازة، لأنه لم يأذن بالتحديث عنه.

وصورتها:

أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه مقتصراً على قوله هذا سماعي.

ألفاظ الأداء بها:

- ناولني، أو ناولني وأجاز لي، إن كانت المناولة مقرونة بالإجازة.
- ويجوز بعبارة السماع والعرض بشرط التقييد، وهو مذهب الجمهور[٢].

---

(١) "التقييد، والإيضاح" (ص: ١٧٠-١٧٨)، "توضيح الأفكار" (٢/ ١٩٣-١٩٤)، "السير الحثيث" (ص: ٢٣٧-٢٤٠)، "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/ ٤٧٥-٤٨٦).

(٢) "التقييد، والإيضاح" (ص: ١٨٣).

❁ خامساً: المكاتبة:

وهي: أن يكتب الشيخ شيئًا من حديثه بخطه، أو يأمر غيره فيكتب عنه بإذنه، سواء كان غائبًا عنه، أو حاضراً في بلده.

وهي نوعان:

- كتابة مقرونة بالإجازة: كأجزتك ما كتبت لك، أو إليك، ونحو ذلك.
- كتابة مجردة عن الإجازة: كأن يكتب له بعض الأحاديث ويرسلها له، ولا يجيزه بروايتها، وهي المناولة.

حكم الرواية بها:

- أما المكاتبة المقرونة بالإجازة فالرواية بها صحيحة، وهي في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بالإجازة.
- أما المكاتبة المجردة عن الإجازة فمنع الرواية بها قوم، وأجازها آخرون وهو الصحيح.

ألفاظ الأداء بها:

- التصريح بلفظ الكتابة، كقوله: كتب إليَّ فلان.
- أو الإتيان بألفاظ السماع والقراءة مقيدة، كقوله: حدثني أو أخبرني كتابة، وهو مذهب الجمهور، وهو اللائق بمذهب أهل التحري في الرواية، والورع، والنزاهة.

❁ سادساً: الإعلام:

وهو: أن يُعلم الشيخ الطالب بشيء من مروياته.

وهذا الإعلام من الشيخ مجرد إعلام لا يصحبه إذن، ولو صحبه إذن لأصبح ذلك من أنواع الإجازة.

حكم الرواية به:

اختلف العلماء في حكم الرواية بالإعلام على قولين:

- الجواز: وهو قول كثير من أصحاب الحديث والأصول.

- عدم الجواز: وهو قول جماعة من المحدثين وغيرهم. والصحيح الأول.

ألفاظ الأداء به:

يقول في الأداء: أعلمني الشيخ بكذا.

الفرق بين الإعلام والمناولة:

- المناولة: أن يكون هناك كتاب معين ناوله الشيخ للتلميذ، ولكن لم يأذن له به، أو أذن له، على التفصيل المذكور سابقاً.
- أما الإعلام: فليس هناك كتاب، ولكنه يقول: الكتاب الفلاني من مسموعاتي، فيقول مثلاً: إن صحيح البخاري أنا أرويه عن فلان عن فلان، وصحيح البخاري معروف، فإن أذن له الشيخ، وقال: اذهب فخذه، فهذه صيغة تحَمُّل صحيحة، وتكون صيغة الأداء، أعلمني فلان أو أخبرني فلان إعلاماً، وهي داخلة في أنواع الإجازة.

أما إذا أعلمه، ولم يأذن له بالرواية، فتكون صيغة التحمل غير صحيحة، وتكون المناولة أعلى منها؛ لتميزها بإعطاء الكتاب.

سابعاً: الوصية:

وهي: أن يُوصي الشيخ عند موته، أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التي يرويها.

حكم الرواية بالوصية:

اختلف أهل العلم في حكم الرواية بالوصية على قولين:

- القول بالجواز: وهو قول لبعض السلف والخلف.
- القول بعدم الجواز: وهو قول الجمهور، إلَّا إن كان له منه إجازة فيجوز، أمَّا مجرد الوصية؛ فلا، وهو الصواب.

ألفاظ الأداء بها:

يقول: أوصى إليَّ فلان بكذا، أو حدثني فلان وصية.

ثامناً: الوجادة:

وهي: أن يقف الشخص على أحاديث بخط راويها، غير المعاصر له، أو المعاصر ولم يسمع منه، أو سمع منه، ولكن لا يروي تلك عنه بسماع ولا إجازة.

حكم الوجادة:

الوجادة ليست من باب الرواية وإنما هي حكاية عما وجده في الكتاب.

وأما العمل بها: فمنع منه طائفة كثيرة من الفقهاء والمحدِّثين، أو أكثرهم فيما حكاه بعضهم، ونُقل عن الشافعي وطائفة من أصحابه جواز العمل بها.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقطع بعض المحققين من أصحاب الأصول بوجوب العمل بها عند حصول الثقة.

قال: وهذا هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة، لتعذر شرط الرواية في هذا الزمان، يعني: فلم يبقَ إلَّا مجرد وجادات.

ألفاظ الأداء بها:

يقول الواجد: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان كذا، ثم يسوق الإسناد والمتن[١].

---

(١) لمزيد من التوسع في طرق التحمل وصيغ الأداء، انظر: "التقييد، والإيضاح" (ص: ١٥٩-١٨٩)، "تدريب الراوي" (٢/ ٨-٦٣)، "توضيح الأفكار" (٢/ ١٨٦-٢١٥)، "نزهة النظر" (٦٢-٦٥)، "الباعث الحثيث" (١٠٨-١٢٦)، "شرح ألفية السيوطي" (١/ ٤٤٥-٥١٧)، "السير الحثيث" (٢٢٢-٢٥٣).
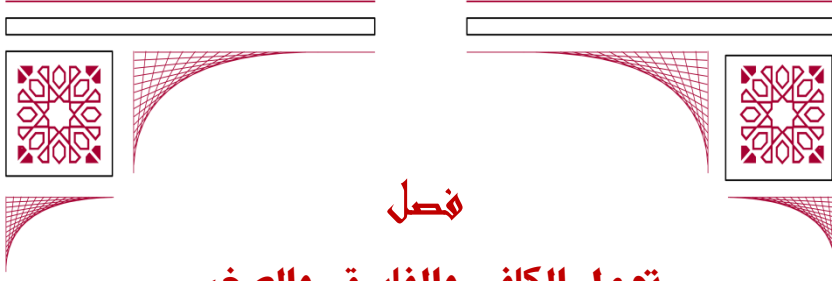
فصل
تحمل الكافر، والفاسق، والصغير

- **أولاً: الكافر:**

روايته مقبولة باتفاقٍ إذا أداها بعد إسلامه كما قال السخاوي، خلافـًا لما أفاده العراقي في ألفيته من أنه قول الجمهور، لأن كمال الأهلية لا يشترط حين التحمل عندهم، واحتجوا بأن جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قدم على النبي ﷺ في فداء أُسارى بدر، قبل أن يسلم، فسمعه حينئذ يقرأ في المغرب بالطور. متفق عليه(١).

فكان ذلك سببـًا لإسلامه، ثم أدَّى هذه السُّنة بعد إسلامه، وحُملت عنه.

- **ثانياً: الفاسق:**

إذا تحمل الفاسق في حال فسقه، ثم زال فسقه بتوبته وأداها بعد ذلك، فإن روايته تُقبل عند أهل العلم من باب أولى.

- **ثالثاً: الصبي:**

إذا تحمل الصبي وهو مميز، فإن الجمهور على قبول روايته إذا أداها بعد البلوغ، وشذَّ قومٌ فلم يقبلوه، لأنَّ الصبا مظنة عدم الضبط، ورد بالإجماع على قبول حديث جماعة من الصحابة ممَّا تحملوه في الصغر، كالسبطين: الحسن

---

(١) "البخاري" (٧٦٥)، "مسلم" (٤٦٣).

والحسين، وعبد الله بن جعفر، وابن الزبير، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وغيرهم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده، وكذلك كان أهل العلم من المحدِّثين سلفًا وخلفًا يُحضرون الصبيان مجالس العلم، ثم يقبلون رواياتهم بعد البلوغ(١).

وحاصل المعنى: أن من تحمل الحديث في حال كفره، أو صغره، أو فسقه، ثم أداه بعد كمال الأهلية قبله الجمهور.

❧◈☙

(١) "شرح ألفية السيوطي في الحديث" (١/ ٤٣٨-٤٣٩) لشيخنا محمد آدم -حفظه الله-؛ بتصرف.
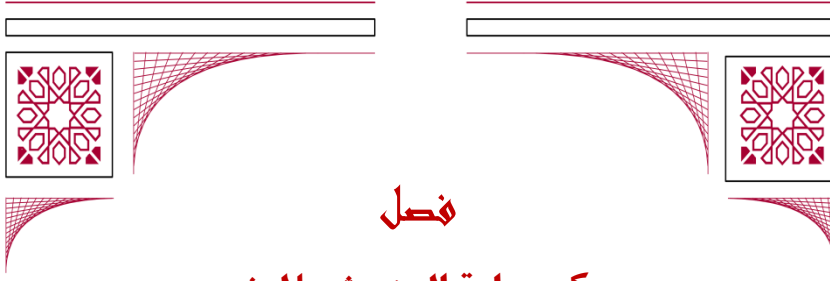
فصل
حكم رواية الحديث بالمعنى

حكم رواية الحديث بالمعنى[١]:

- **أولاً**: إن كان الراوي غير عالمٍ، ولا عارف بما يحيل المعاني، فلا خلاف في أنه لا يجوز له رواية الحديث بالمعنى.

- **ثانيًا**: إن كان عالمًا بذلك، بصيراً بالألفاظ، ومدلولاتها، وبالمترادف من الألفاظ ونحو ذلك، فقد جوَّز ذلك جمهور الناس سلفًا وخلفًا، وعليه العمل كما هو المشاهد في الأحاديث الصحاح وغيرها، فإن الواقعة تكون واحدة، وتجيء بألفاظ متعددة، من وجوه مختلفة ومتباينة[٢].

مسألة: هل يجوز اختصار الحديث؟

يجوز اختصار الحديث فيحذف بعضه، إذا لم يكن المحذوف متعلقًا بالمذكور، فالذي عليه صنيع أبي عبد الله البخاري اختصار الحديث في كثير من الأماكن، وهذا مذهب جمهور الناس قديمًا وحديثًا، أي: أنه يجوز أن يختصر

---

(١) اختلف أهل العلم في حكم الرواية بالمعنى على اثني عشر قولاً.
(٢) "شرح علل الترمذي" (١/ ١٤٥-١٤٧)، "الباعث الحثيث" (ص: ١٣٦-١٣٧).

حاجته من الحديث، وأما مسلم؛ فهو يسوق الحديث بتمامه ولا يُقطِّعه[١].

[تمَّ الانتهاءُ من مراجعته في شعبان، (١٤٤٠هـ)، مكة المكرمة -حرسها الله]

(١) "الباعث الحثيث" (ص: ١٣٨-١٣٩).

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع — الصفحة

مقدمة الطبعة الثالثة ٤
مقدمة الطبعة الثانية ٥
مقدمة الطبعة الأولى.. ٦
تقريظ فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله الإمام.................... ٨
تقريظ فضيلة الشيخ عبد العزيز بن يحيى البرعي................ ٩
تعريفات أولية ومقدمات مهمة................................ ١٠
المقدمة الأولى: مبادئ علم المصطلح........................ ١١
علم المصطلح.. ١١
موضوعه.. ١١
ثمرته.. ١١
حكم تعلمه.. ١١
أول من كتب في علم مصطلح الحديث بشكل مستقل............... ١٢
فائدة نفيسة حول نسبة «الباعث الحثيث»........................ ١٢
بعض مسميات علم مصطلح الحديث............................. ١٣
أقسام علم الحديث.. ١٣

الموضوع | الصفحة

تعريف الحديث لغة واصطلاحًا ١٤
فائدة: الحديث مرادف للسنة عند جمهور المحدّثين ١٤
تعريف الخبر لغة واصطلاحًا ١٤
تعريف الأثر لغة واصطلاحًا ١٥
تعريف الصحابي عند الجمهور ١٥
تعريف آخر للصحابي ١٥
فائدة: هل من الجن صحابة ١٦
تعريف التابعي ١٧
تعريف المخضرم ١٧
فائدة في عدد المخضرمين ١٧
تعريف الإسناد ١٧
تعريف السند لغة واصطلاحًا ١٨
تعريف المسنَد (بفتح النون) ١٨
تعريف المسنِد (بكسر النون) ١٩
تعريف المسنَد إليه (بفتح النون) ١٩
السند يتعلق به خمسة أشياء ١٩

الموضوع الصفحة

تعريف المتن ٢٠

بداية تدوين الحديث ٢٠

فائدة: أول من صنف في علم الحديث عند الجمهور ٢٠

المقدمة الثانية: تعريفات هامة في علم الحديث ٢١

التعريف ببعض كتب الحديث ٢١

الأمهات الست أو الأصول الستة ٢١

التعريف بصحيح البخاري ٢١

التعريف بصحيح مسلم ٢٣

التعريف بسنن النسائي ٢٤

التعريف بسنن أبي داود ٢٥

تنبيه: من هو صاحب كتاب «عون المعبود شرح سنن أبي داود» .. ٢٧

التعريف بجامع الترمذي ٢٧

التعريف بسنن ابن ماجه ٢٨

مواليد الأئمة الستة بترتيبها الزمني ٢٩

وفيات الأئمة الستة بترتيبها الزمني ٢٩

ترتيب الأئمة الستة من حيث الأعمار ٣٠

الموضوع الصفحة

التعريف بكتب الصحاح ٣٠

التعريف بكتب السنن ٣١

التعريف بكتب المصنفات ٣١

الفرق بين المصنفات والسنن ٣١

التعريف بكتب الموطّآت ٣٢

سبب بقاء موطّأ مالك وانتشاره ٣٢

التعريف بكتب المستخرجات ٣٤

التعريف بكتب المستدركات ٣٥

الفرق بين المستخرجات والمستدركات ٣٥

التعريف بكتب الجوامع ٣٥

التعريف بكتب المجاميع ٣٦

التعريف بكتب المسانيد ٣٧

التعريف بكتب المعاجم ٣٨

المقدمة الثالثة: بعض المصطلحات والألقاب المستعملة في علم الحديث ٣٩

مصطلحات حديثية ٣٩

معنى رواه السبعة ٣٩

الموضوع	الصفحة

معنى رواه الستة ٣٩
معنى رواه الخمسة ٣٩
معنى رواه الأربعة ٣٩
معنى رواه الثلاثة ٣٩
معنى متفق عليه ٣٩
معنى على شرط الشيخين ٣٩
معنى على شرط البخاري ٤٠
معنى على شرط مسلم ٤٠
الرموز المستخدمة في بعض كتب الحديث........................ ٤٠
ألقاب المشتغلين بالحديث ٤٢
تعريف الراوي ٤٢
تعريف طالب الحديث ٤٢
تعريف المحدّث ٤٢
تعريف الحافظ ٤٢

الموضوع الصفحة

تعريف الحجّة ٤٢

تعريف الحاكم ٤٢

تعريف أمير المؤمنين في الحديث ٤٢

تنبيه: بيان من هو المحدّث ٤٣

المقدمة الرابعة: تقسيم الخبر من حيث وصوله إلينا ومن حيث قبوله ورده ٤٤

الخبر باعتبار وصوله إلينا ينقسم إلى قسمين (صورة تشجيرية توضيحية) ٤٤

تعريف المتواتر لغة واصطلاحًا ٤٤

شروط المتواتر ٤٥

أقسام المتواتر ٤٥

حكم الحديث المتواتر ٤٦

تعريف خبر الآحاد لغة واصطلاحًا ٤٦

أقسام خبر الآحاد (مشهور – عزيز – غريب) ٤٦

حكم خبر الآحاد ٤٧

أقسام الحديث من حيث القبول والرد (صورة تشجيرية توضيحية) ٤٨

الموضوع الصفحة

ذكر أنواع الحديث ٤٩
النوع الأول: الحديث الصحيح لذاته ٤٩
تعريف الحديث الصحيح لذاته لغة واصطلاحًا ٤٩
شروط الحديث الصحيح ٥٠
أقسام الضبط ٥٠
تعريف العلة ٥١
أقسام العلة ٥١
أقسام شروط الحديث الصحيح ٥١
حكم الحديث الصحيح ٥٣
مراتب الحديث الصحيح سبعة ٥٣
النوع الثاني: الحديث الصحيح لغيره ٥٤
حكم الحديث الصحيح لغيره ٥٥
النوع الثالث: الحديث الحسن لذاته ٥٦
تعريف الحديث الحسن لذاته لغة واصطلاحًا ٥٦
كلام الألباني في اضطراب العلماء في تعريف الحديث الحسن ٥٦
شروط الحديث الحسن ٥٧
الموازنة بين الحديث الصحيح والحديث الحسن ٥٨
حكم الحديث الحسن ٥٨

الموضوع الصفحة

فائدة: المراد بقول المحدّثين هذا حديث صحيح الإسناد ٥٨
فائدة: المراد من قول الترمذي حديث حسن صحيح ٥٩
النوع الرابع: الحديث الحسن لغيره ٦١
حكم الحديث الحسن لغيره ٦٢
النوع الخامس: الحديث الضعيف ٦٣
تعريف الحديث الضعيف لغة واصطلاحًا ٦٣
حكم الحديث الضعيف ٦٤
هل يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؟ ٦٤
أسباب ضعف الحديث ٦٥
النوع السادس: الحديث المرفوع ٦٦
تعريف الحديث المرفوع لغة واصطلاحًا ٦٦
شروط الحديث المرفوع حكمًا ٦٦
بعض الصيغ التي لها حكم الرفع ٦٧
أقسام الحديث المرفوع ٦٧
حكم الحديث المرفوع بأقسامه ٦٨
الحديث القدسي ٦٩
تعريف الحديث القدسي لغة واصطلاحًا ٦٩

الموضوع الصفحة

مرتبة الحديث القدسي بين القرآن والحديث النبوي............ ٧٠
هل الحديث القدسي لفظه ومعناه من الله؟...................... ٧٠
حكم الحديث القدسي................................ ٧٠
النوع السابع: الحديث الموقوف ٧١
تعريف الحديث الموقوف لغة واصطلاحًا ٧١
حكم الحديث الموقوف من حيث الصحة...................... ٧٢
حكم الاحتجاج بالحديث الموقوف الصحيح ٧٢
النوع الثامن: الحديث المقطوع ٧٣
تعريف الحديث المقطوع لغة واصطلاحًا...................... ٧٣
أقسام الخبر باعتبار قائله ٧٤
حكم الحديث المقطوع................................ ٧٥
حكم الاحتجاج بالحديث المقطوع ٧٥
قول التابعي من السنة كذا هل له حكم الرفع ٧٥
قول الصحابي من السنة كذا هل له حكم الرفع ٧٥
النوع التاسع: الحديث المسند ٧٦
تعريف الحديث المسند لغة واصطلاحًا ٧٦
حكم الحديث المسند.................................... ٧٧
النوع العاشر: الحديث المتصل.............................. ٧٨

الموضوع | الصفحة

تعريف الحديث المتصل لغة واصطلاحًا ٧٨
حكم الحديث المتصل.. ٨٠
من مسميات المتصل ٨٠
الفرق بين المرفوع والمسند والمتصل ٨٠
النوع الحادي عشر: الحديث المسلسل ٨١
تعريف الحديث المسلسل لغة واصطلاحًا........................ ٨١
أصح مسلسل على وجه الأرض..................................... ٨٢
حكم الحديث المسلسل ٨٢
فوائد معرفة المسلسل ٨٣
النوع الثاني عشر: الحديث المشهور ٨٤
تعريف الحديث المشهور لغة واصطلاحًا........................ ٨٤
الفرق بين المشهور والمستفيض.................................. ٨٤
تعريف المشهور غير الاصطلاحي ٨٥
أنواع المشهور غير الاصطلاحي ٨٥
حكم المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي ٨٦
النوع الثالث عشر: الحديث العزيز ٨٧

الصفحة | الموضوع

تعريف الحديث العزيز لغة واصطلاحًا ٨٧
صورة تشجيرية توضيحية لمثال الحديث العزيز ٨٨
حكم الحديث العزيز.. ٨٨
النوع الرابع عشر: الحديث الغريب ٨٩
تعريف الحديث الغريب لغة واصطلاحًا........................ ٨٩
الغريب قسمان ٨٩
الفرق بين الغريب والفرد ٩٠
حكم الحديث الغريب ٩١
معرفة غريب الحديث ٩١
الفرق بين الحديث الغريب وغريب الحديث ٩٢
النوع الخامس عشر: الحديث المعنعن ٩٣
تعريف الحديث المعنعن لغة واصطلاحًا ٩٣
(أن) كـ (عن) عند الجمهور................................. ٩٣
حكم الحديث المعنعن: الاتصال بشرطين ٩٤
النوع السادس عشر: الحديث المبهم ٩٥
تعريف الحديث المبهم لغة واصطلاحًا......................... ٩٥
حكم الحديث المبهم... ٩٧

الموضوع الصفحة

بماذا يعرف المبهم ٩٧
فائدة معرفة المبهم ٩٧
الفرق بين المبهم والمهمل ٩٨
النوع السابع عشر: الحديث العالي ٩٩
مقدمة في فضل الحديث العالي ٩٩
تعريف الحديث العالي لغة واصطلاحًا ١٠١
أقسام العلو ١٠٢
حكم الحديث العالي ١٠٢
النوع الثامن عشر: الحديث النازل ١٠٣
تعريف الحديث النازل لغة واصطلاحًا ١٠٣
هل العلو أفضل أم النزول ١٠٣
حكم الحديث النازل ١٠٤
النوع التاسع عشر: الحديث المرسل ١٠٥
تعريف الحديث المرسل لغة واصطلاحًا ١٠٥
أقسام المرسل ١٠٦
الفرق بين الإرسال الجلي والإرسال الخفي ١٠٧

الموضوع | الصفحة

حكم الحديث المرسل.. ١٠٧
فائدة: اختلف العلماء في حكم الحديث المرسل على عشرة أقوال١٠٧
حكم مراسيل كبار وصغار الصحابة رضي الله عنهم ١٠٧
النوع العشرون: الحديث المنقطع.................................. ١٠٩
تعريف الحديث المنقطع لغة واصطلاحًا ١٠٩
الانقطاع ينقسم إلى أربعة أقسام................................... ١١٠
حكم الحديث المنقطع.. ١١٢
الفرق بين المقطوع والمنقطع ١١٢
النوع الحادي والعشرون: الحديث المعضل...................... ١١٣
تعريف الحديث المعضل لغة واصطلاحًا......................... ١١٣
حكم الحديث المعضل ١١٤
النوع الثاني والعشرون: الحديث المعلق ١١٥
تعريف الحديث المعلق لغة واصطلاحًا ١١٥
صور الحديث المعلق... ١١٦
حكم الحديث المعلق... ١١٦
المعلقات في الصحيحين ١١٦

الموضوع الصفحة

المعلقات في صحيح مسلم ١١٦

المعلقات في صحيح البخاري ١١٧

النوع الثالث والعشرون: الحديث المدلس ١١٩

تعريف الحديث المدلس لغة واصطلاحًا ١١٩

أقسام التدليس ١١٩

تدليس الإسناد...................................... ١٢٠

حكم تدليس الإسناد ١٢١

تدليس الشيوخ...................................... ١٢١

حكم تدليس الشيوخ.................................... ١٢٢

حكم رواية المدلس.................................... ١٢٢

فائدة: قسم الحافظ ابن حجر في كتابه «الطبقات» المدلسين
إلى خمسة أقسام ١٢٣

الفرق بين التدليس والمرسل الخفي ١٢٤

للراوي مع من يروي عنه أربع حالات ١٢٤

فائدة: إذا قال الصحابي: «عن» في روايته للحديث فما حكم ذلك. ١٢٥

النوع الرابع والعشرون: الحديث الشاذ ١٢٦

الموضوع | الصفحة

تعريف الحديث الشاذ لغة واصطلاحًا ١٢٦
حكم الحديث الشاذ ١٢٧
الفرق بين الشذوذ وزيادة الثقة ١٢٧
النوع الخامس والعشرون: الحديث المنكر ١٢٩
تعريف الحديث المنكر لغة واصطلاحًا ١٢٩
الفرق بين المنكر والشاذ ١٣٠
فائدة: أنواع المخالفة ١٣٠
حكم الحديث المنكر ١٣٠
النوع السادس والعشرون: الحديث المقلوب ١٣١
تعريف الحديث المقلوب لغة واصطلاحًا ١٣١
أقسام المقلوب ١٣١
حكم الحديث المقلوب.. ١٣٣
ملخص أسباب القلب وحكم كل نوع ١٣٣
النوع السابع والعشرون: الحديث المعل ١٣٤
تعريف الحديث المعل لغة واصطلاحًا ١٣٤
حكم الحديث المعل.. ١٣٥

الموضوع | الصفحة

النوع الثامن والعشرون: الحديث المضطرب ١٣٦
تعريف الحديث المضطرب لغة واصطلاحًا ١٣٦
شروط الاضطراب ١٣٨
حكم الحديث المضطرب ١٣٨
ممن يقع الاضطراب ١٣٨
النوع التاسع والعشرون: الحديث المدرج ١٣٩
تعريف الحديث المدرج لغة واصطلاحًا ١٣٩
أقسام الإدراج ١٣٩
القسم الأول: إدراج في الإسناد وهو أقسام ١٤٠
القسم الثاني: إدراج في المتن وهو أقسام ١٤٠
كيف يعرف الإدراج ١٤١
حكم الحديث المدرج ١٤٢
النوع الثلاثون والواحد والثلاثون: رواية الأقران ١٤٣
أقسام رواية الأقران ١٤٣
القسم الأول: رواية القرين عن قرينه الآخر ولا عكس (يسمى رواية الأقران) ١٤٣
القسم الثاني من رواية الأقران: المدبج ١٤٤

الموضوع | الصفحة

تعريف الحديث المدبج لغة واصطلاحًا ١٤٤
أول من سمى الحديث المدبج بهذا الاسم ١٤٥
حكم حديث رواية الأقران بقسميه ١٤٥
الفرق بين الحديث المدبج ورواية الأقران ١٤٥
النوع الثاني والثلاثون: الحديث المُتَّفِق والمُفْترِق ١٤٦
تعريف الحديث المتفق والمفترق لغة واصطلاحًا ١٤٦
أهمية وفائدة معرفة المتفق والمفترق ١٤٧
تنبيه: المتفق والمفترق يعتبران نوعًا واحداً ١٤٧
حكم الحديث المتفق والمفترق ١٤٧
النوع الثالث والثلاثون: الحديث المُؤتَلِف والمُخْتَلِف ١٤٨
تعريف الحديث المؤتلف والمختلف لغة واصطلاحًا ١٤٨
حكم الحديث المؤتلف والمختلف ١٤٩
فائدة: أهمية معرفة المؤتلف والمختلف ١٤٩
النوع الرابع والثلاثون: الحديث المتروك ١٥٠
تعريف الحديث المتروك لغة واصطلاحًا ١٥٠
هل ذكر علماء الحديث المتروك قبل الحافظ ابن حجر والحافظ الذهبي؟ ١٥٠

الموضوع الصفحة

حكم الحديث المتروك.................................... ١٥١
النوع الخامس والثلاثون (الأخير): الحديث الموضوع ١٥٢
تعريف الحديث الموضوع لغة واصطلاحًا.................... ١٥٢
هل الوعيد يشمل العمد والخطأ في وضع الحديث على
رسول الله ﷺ؟.. ١٥٣
متى يقال أن هذا الحديث موضوع؟........................... ١٥٣
حكم رواية الحديث الموضوع ١٥٣
ما هي دواعي وضع الحديث؟ ١٥٣
كيف يعرف الوضع؟... ١٥٤
فصل: أسباب رد الحديث ١٥٦
أسباب رد الحديث تنقسم إلى قسمين........................ ١٥٦
أولاً: السقط في الإسناد و هو خمسة أقسام ١٥٦
ثانيًا: الطعن في الراوي، وأسبابه عشرة وتنقسم إلى قسمين ١٥٦
القسم الأول: ما يتعلق بالعدالة وهي خمسة ١٥٦
القسم الثاني: ما يتعلق بالضبط وهي خمسة. ١٥٦
ترتيب الوجوه العشرة ترتيبًا تنازليًا بحسب شدة القدح ١٥٧
فصل: طرق التحمل وصيغ الأداء ١٥٨

الموضوع الصفحة

طرق تحمل الحديث ثمانية ١٥٨
أولاً: السماع من لفظ الشيخ ١٥٨
صورته – رتبته – ألفاظ الأداء بعد الاستقرار الاصطلاحي ١٥٨
ثانياً: العرض ١٥٩
صورته – حكم الرواية بها – رتبتها – ألفاظ الأداء ١٥٩
ثالثاً: الإجازة ١٦٠
صورتها – أنواع الإجازة ١٦٠
رابعاً: المناولة ١٦١
أنواع المناولة – صورتها – ألفاظ الأداء بها ١٦١
خامساً: المكاتبة ١٦٢
أنواع المكاتبة ١٦٢
حكم الرواية بالمكاتبة – ألفاظ الأداء بها ١٦٢
سادساً: الإعلام ١٦٢
حكم الرواية بالإعلام – ألفاظ الأداء به ١٦٢
الفرق بين الإعلام والمناولة ١٦٣
سابعاً: الوصية ١٦٣

الموضوع | الصفحة

حكم الرواية بالوصية – ألفاظ الأداء بها ١٦٣
ثامنًا: الوجادة ١٦٤
حكم الوجادة – ألفاظ الأداء بها................................ ١٦٤
فصل: تحمل الكافر والفاسق والصغير ١٦٥
فصل: حكم رواية الحديث بالمعنى ١٦٧
مسألة: هل يجوز اختصار الحديث ١٦٧
فهرس موضوعات الكتاب ١٦٩